نقل بامعلم وحقيس من السجن الحربي إلى السجن المركزي

أجهزة الأمن تشدّد الحصار المالي على قيادات الحراك وتوقف رواتب العسكريين المنخرطين فيه

نقلت أجهزة الأمن أربعة من معتقلي الحراك الجنوبي إلى السجن المركزي بصنعاء من أماكن اعتقال سرية أخرى. وعلمت «النداء» أن أحمد بامعلم وعيدروس حقيس واثنين آخرين تم نقلهما، الأحد الماضي، من السجن الحربي بالعاصمة إلى السجن المركزي.

وكان أعضاء الهيئة الإدارية في نقابة مدرسي جامعة صنعاء زاروا، أمس، حسين العاقل الأستاذ الجامعي في جامعة عدن، والذي اعتقل قبل نحو شهرين، ويحتجز حالياً في السجن المركزي.

وتم اعتقال حسين العاقل بسبب مقالات وبحوث نشرها في صحف ومواقع الكترونية تنتقد استغلال الثروات الطبيعية، وبخاصة النفط، لصالح السلطة ومخططاتها الإقصائية للجنوبيين.

وتتفاوت التقديرات حول عدد المعتقلين على ذمة الحراك الجنوبي. كما لم تتضح بعد أسباب اعتقال بعضهم في محافظاتهم ونقل آخرين إلى سجون ومعتقلات العاصمة.

وكانت النيابة الجزائية المتخصصة أحالت السفير السابق قاسم عسكر إلى المحكمة بتهمة المساس بالوحدة اليمنية. وبالمثل أحالت فادي حسن باعوم. لكن عشرات آخرين يمضون شهرهم الثالث في المعتقلات دون توجيه أية تهم بحقهم، الأمر الذي يتعارض صراحة مع القانون.

وفي سياق إجراءات السلطة لتطويق الحراك الجنوبي، علمت «النداء» من مصادر خاصة أن جهات رفيعة في السلطة اقترحت البدء بتشديد الحصار المالي على قادة الحراك الجنوبي، بحيث يحرم أي «متورط في نشاط عدائي ضد الوحدة» من رواتبه وأية امتيازات يتحصل عليها من خزينة الدولة.

وكان النائبان عن الحزب الاشتراكي ناصر الخبجي وصلاح الشنفرى حُرما من الامتيازات التي يتحصل عليها زملاؤهما في البرلمان، وفيها بدل العلاج السنوي.

وعلى صعيد المنتسبين للمؤسسة العسكرية، قال المصدر إن دائرة الاستخبارات العسكرية اقترحت على وزارة الدفاع، الأسبوع الماضي، وقف رواتب نحو 300 عسكري منخرطين في أنشطة الحراك الجنوبي.

وكانت السلطات شدَّدت رقابتها على تحويلات اليمنيين المقيمين في الخارج، وبخاصة دول الخليج، وفي شهري أبريل ومايو الماضيين تعقبت أجهزة الأمن مسار بعض الحوالات المالية الواردة إلى محافظات جنوبية، واستجوبت بعض المواطنين بشأنها.

البرلمان يفشل مجدداً في محاسبة وزير الداخلية

قال النائب أحمد سيف حاشد إنه فوجئ في جلسة أمس بموقف البرلمان حيال قضية مقتل 3 من أبناء القبيطة في «حبيل جبر» بردفان.

وأوضح ان المجلس اكتفى بتوجيه رسالة إلى وزير الداخلية يستوضح فيها عن الإجراءات المتخذة بشأن الحادثة. مضيفاً: «كان يفترض بالبرلمان أن يتخذ إجراءاته الدستورية ويسحب الثقة عن وزير الداخلية في جلسة أمس الثلاثاء، بعد انقضاء المهلة التي حددها البرلمان الأحد الماضي كحد أقصى لضبط مرتكب الجريمة».

وقال ممثل الدائرة 70 في محافظة لحج إن تراجع المجلس عن موقفه السابق يعد مؤشرا لعدم جدية السلطة في ضبط الجناة.

وإذ أدان منع قوات الأمن في محافظة لحج لمسيرة نظمها أبناء القبيطة مطلع الأسبوع أمام ديوان المحافظة، قال حاشد: «كان الأجدر برجال الأمن الذهاب لإحضار القاتل لا منع مسيرة سلمية».

النداء

اسبوعية.. سياسية.. عامة

الاربعاء 29 رجب 1430هـ الموافق 22 يوليو 2009 العدد (199) Wed. 29/7/1430 - 22 July 2009 70 ريالاً 16 صفحة

في أول حكم قضائي يصدر عن محكمة الصحافة

القاضي منصور شايع يبرئ رئيس التحرير من تهمة إهانة وزارة الأوقاف

برأت محكمة الصحافة المتخصصة، أمس الأول الاثنين 20 يوليو، سامي غالب، رئيس التحرير، من التهمة المنسوبة إليه في قضية وزارة الأوقاف.

وتلا رئيس المحكمة، القاضي منصور شايع، الحكم، في حضور سامي غالب، وممثل الادعاء عبدالسلام الفايق عضو نيابة الصحافة، ومروان دماج أمين عام نقابة الصحفيين. وحضر الجلسة تضامناً مع صحيفة «النداء» الزميلان عبدالكريم الخيواني ومحمد الغباري.

وجاء في منطوق الحكم أن المحكمة قد أحاطت بظروف الواقعة وأركانها المادي والمعنوي والشكلي «وتبين من كل ذلك أن النيابة العامة لم تكن موفقة فيما ذهبت إليه في قرار الاتهام».

وتابع: "إنه بإمعان النظر في المقالات محل قرار الاتهام تبين أنها لا تحتوي على أي سبٍّ أو إهانة، وأنها مكرسة لحق دستوري هو حق النقد».

وخلص منطوق الحكم إلى أن «كل ما سبق يجعل يقين وعقيدة المحكمة أن تقرر براءة المتهم (سامي غالب) من التهمة المنسوبة إليه لعدم الجريمة، وإعادة الملف إلى النيابة العامة للتصرف وفقاً للقانون».

وأنشئت محكمة الصحافة في مايو الماضي بقرار من مجلس القضاء الأعلى بناءً على اقتراح من وزير العدل غازي الأغبري. وتم إحالة كافة القضايا المتعلقة بالصحافة المنظورة في المحاكم الابتدائية إلى هذه المحكمة النوعية.

وبدأت المحكمة أولى جلساتها للنظر في قضية «النداء» في 11 يوليو الجاري. وفي الجلسة الثانية التي انعقدت السبت 18 يوليو، أكد ممثل الادعاء عبدالسلام الفايق تمسك نيابة الصحافة بما ورد في قرار الاتهام وقائمة أدلة الإثبات. واستمع القاضي منصور شايع للدفع المقدم من هيئة الدفاع عن «النداء» المكونة من المحاميين نبيل المحمدي وشكيب الحكيمي، اللذين بيَّنا لعدالة المحكمة مجهولية قرار الاتهام. وفي الموضوع قدم المحامي نبيل المحمدي مرافعة شفهية انصبت على دحض ما جاء في قرار الاتهام، حيث أكد استحالة قيام الجريمة الموصوفة في القرار، لأن الإهانة لا تقوم إلا في مواجهة شخص طبيعي، باعتبار أن المشرع يعرفها بأنها إلحاق وصف خادش بالشرف أو الاعتبار. وأوضح أن الشرف والاعتبار لا يتوفران إلا لشخص طبيعي، ارتباطاً بمركزه الشخصي والأسري والاجتماعي. وتساءل: "أين هو الشرف أو الاعتبار الذي خدش في الحالة المعروضة؟ وما هو المركز الاجتماعي الذي ترى النيابة توافره لوزارة الأوقاف، والذي ارتبط به هذا الشرف وذلك الاعتبار؟".

ولفت المحمدي إلى أن نص الإسناد في قرار الاتهام وهو نص المادة 197/ عقوبات، يقرِّر جرم الإهانة المقارف تجاه هيئة نظامية، والهيئة النظامية هي تلك التي تتكون من عدة أشخاص أناط بهم المشرِّع أداء واجب وظيفي معين، والجامع بينهم وحدة عضوية، كاللجنة العليا للانتخابات ومجلس الوزراء ومجلس الكلية وما شاكل.

التتمة في الصفحة 4

«النداء» تحيي المحاميين المحمدي والحكيمي

وتود أسرة «النداء» أن تعبر عن امتنانها الشديد للمحاميين القديرين نبيل المحمدي وشكيب الحكيمي اللذين لم يبخلا بجهد في دفاعهما عن الصحيفة، إيماناً منهما بسلامة الموقف القانوني للصحيفة وحقها في الحصول على المعلومات ونشرها خدمة للمجتمع، علاوة على تقديرهما لنهجها التحريري المبرأ من شبهات التحيز، والقائم على الاستقلالية والموضوعية والإنصاف.

اعتقال 17 شخصا بعد اختطاف الخامري

اعتصام إحتجاجي في ميدان السبعين اليوم

■ ياسر المياسي

ينفذ الآلاف من المواطنين وممثلي منظمات المجتمع المدني، اليوم، اعتصاما كبيراً في ميدان السبعين قرب مقر رئاسة الجمهورية؛ احتجاجاً على اختطاف عبدالملك الخامري، 30 عاماً، مدير فندق حدة عضو مجلس مجموعة الخامري التجارية، والذي تم اختطافه ظهر الأحد الماضي من شارع حدة، أحد أهم شوارع العاصمة والذي ينتشر فيه عدد كبير من دوريات الشرطة، إلى منطقة "بني ضبيان". ويقول المنظمون إن الاعتصام يهدف للمطالبة بالإفراج عن المختطف عبدالملك الخامري، واستنكارا لعملية الخطف التي لا يرضي به أحد من أبناء الشعب اليمني.

وفي تصريح خاص لـ"النداء" استنكر رجل الأعمال نبيل الخامري، رئيس مجموعة الخامري التجارية شقيق المختطف، العملية وحمل المختطفين والحكومة مسؤولية أمن وسلامة

التتمة في الصفحة 4

لقاء تمهيدي بين المشترك والمؤتمر قاطعه ياسين سعيد نعمان

المشترك يقبل الفدرالية كخيار لتجنب الانقسام الوطني

انعقد أمس «اللقاء التمهيدي» بين ممثلين عن المشترك والسلطة لبحث شروط تحقيق حوار وطني بين القوى السياسية اليمنية.

ومثل المشترك سلطان العتواني أمين عام التنظيم الوحدوي الناصري، وعبدالوهاب الآنسي أمين عام الإصلاح، في حين مثل السلطة عبدربه منصور هادي أمين عام المؤتمر الشعبي، ورشاد العليمي، واسماعيل الوزير، ورشاد الرصاص.

وكان الطرفان اتفقا على حصر التمثيل في أية لقاءات تمهيدية في أمناء عموم الأحزاب الممثلة في مجلس النواب. وبحسب مصدر خاص، فإن عبدربه منصور هادي طلب من ممثلي المشترك السماح للعليمي والوزير والرصاص بالانضمام إلى الاجتماع، فوافقا على طلبه.

وأحيط اللقاء الذي جرى في منزل عبدربه منصور بتكتم شديد، وامتنعت وسائل إعلام السلطة والمشترك والصحف والمواقع الموالية لها عن نشر أية معلومات تشير إلى انعقاد اللقاء.

وعلمت «النداء» أن ياسين سعيد نعمان أمين عام الحزب الاشتراكي رفض حضور اللقاء التمهيدي، مشترطاً لحضوره أي لقاء أو حوار إطلاق سراح جميع المعتقلين على ذمة الحراك الجنوبي.

وناقش اللقاء البنديين الأولين اللذين وردا

التتمة في الصفحة 4

راقصة يمنية تثير حرباً بين تجار الآثار

■ بشير السيد

أصدرت الهيئة العامة للآثار والمتاحف، الأحد الماضي، تعميمها الثاني لشرطة الانتربول الدولي ومنظمة اليونسكو بشأن تمثال الراقصة اليمنية، وجددت طلبها منهم تعقب التمثال وحظر بيعه في المزادات العلنية ومساعدة الهيئة في استرداده.

وكانت الهيئة أصدرت التعميم الأول منتصف العام الماضي بعد أن تأكد لها تهريب تمثال الراقصة إلى خارج اليمن.

بالنسبة لمسؤولي الهيئة فإن تمثال الراقصة يعد من أجمل وأندر التماثيل التي عثر عليها منذ بدء استخراج القطع الأثرية. هو من آثار محافظة الجوف مصنوع من البرونز لامرأة على شكل راقصة، يرتكز على قاعدة مستطيلة تحوي كتابات بخط المسند. عدى هذا يحمل التمثال رقم 619 في سجلات الهيئة. لم تنته عروض الراقصة اليمنية، لكن الهيئة فضلت إسدال الستار. وطبق المعلومات التي حصلت عليها «النداء» فإن صالح جابر البقري عثر على الراقصة أواخر العام 2001. البقري يعمل لحساب الهيئة العامة للآثار حارساً مدنياً لمدينة السودة الأثرية بالجوف.

بعد مضي عامين كانت شهرة الراقصة قد بلغت أماكن عدة، وحين امتدت إلى العاصمة قرر رئيس هيئة الآثار السابق إرسال لجنة للتحقيق مع البقري. ظلت اللجنة يومين في الجوف. ونفى البقري علمه بشأن الراقصة. عادت اللجنة تحمل تقريراً، لا عن الراقصة، بل عن بلاغ كاذب.

مطلع مارس 2008 تلقت هيئة الآثار بلاغاً آخر أفاد بأن الراقصة اليمنية هربت إلى مدينة دبي وقبض البقري 14 مليون ريال قيمتها. مقدم البلاغ تسلح بكل الأدلة لإقناع الهيئة:

التتمة في الصفحة 4

إصابة الزميل محمود طه أثناء تغطيته لاشتباكات مسلحة في العصيمات

أصيب الزميل محمود طه، مساء أمس، بشظية في الرأس، أثناء تغطية الاشتباكات المسلحة في العصيمات بمحافظة عمران.

ونقل طه إلى مستشفى الرحمة القريب من المنطقة. وقالت مصادر صحفية إن حالته الصحية مستقرة.

وكان الزميل طه تعرض لوابل من الرصاص خلال الاشتباكات بين قبائل العصيمات وجماعة الحوثي نجا منه بأعجوبة، غير أن شظايا من رصاصة أصابت جانبا من رأسه.

٧ قتلى في مواجهات للسيطرة على جامع آل الوزير

وساطة اشتراكية تنهي الاقتتال بين الحوثيين والإصلاح في الجوف

بعد 3 أيام من المعارك الشرسة توقفت، الاثنين، المواجهات بين جماعة الحوثي وجماعات من حزب الإصلاح دارت رحاها في مديرية الزاهر بمحافظة الجوف، وسقط فيها 7 قتلى وعدد غير معروف من الجرحى.

طبقا لمصادر محلية فقد حل السلام بين الطرفين بدءاً من الـ8 من مساء الاثنين، نتاج وساطة قامت بها قيادة الحزب الاشتراكي في الجوف، وانتهت إلى اتفاق على إنهاء القتال وإنهاء المشكلة على صعيد الجانب السياسي منها كصراع بين الحوثيين وحزب الإصلاح، فيما تستمر المساعي لحلحلة أسباب الأزمة في جانبها القبلي.

واندلع القتال إثر خلاف بين الطرفين حول السيطرة على أحد مساجد المديرية يدعى "مسجد آل الوزير" أو "مسجد علي بن أبي طالب". وبسبب الخلاف نشبت المواجهة المسلحة الأولى قريباً من المسجد وأدت إلى سقوط 4 قتلى من الطرفين، إضافة إلى إصابة 4 آخرين. وفي اليوم التالي توجهت جموع من الإصلاحيين من مختلف مناطق المديرية لتقديم العزاء لعائلات القتيلين الإصلاحيين. وطبقاً لمصادر «النداء» فقد اعتقد الحوثيون أن هذه الجموع تحتشد للقتال، فبادروا لقطع الطريق عليهم، لتنشب معارك سقط فيها 3 قتلى من الجانبين، وعدد من الجرحى، قبل أن يتدخل سكرتير منظمة الحزب في الجوف، محمد راكان، بإجراء اتصالات متعددة بقيادات الطرفين في صنعاء وصعدة أسفرت عن إنهاء المعارك بينما كانت آخذة في التصاعد، وخصوصاً أن كل طرف بدأ يتلقى تعزيزات بمقاتلين كانوا على وشك التوافد على المنطقة؛ من صعدة وحرف سفيان لدعم الحوثيين، ومن محافظة مأرب لدعم الإصلاحيين.

المتقاتلون ينتمون جميعهم إلى قبائل الأشراف، باستثناء شخص واحد هو أحد القتلى من جانب الإصلاحيين في بداية المشكلة، وهو ينتمي إلى قبيلة "آل أفنان".

ويفصل مديرية الزاهر في الجوف عن محافظة صعدة مديريتان هما "الحميدات" و"برط"، ولأتباع الحوثيين تواجد كبير فيهما، كما يملك حزب الإصلاح هناك تواجدا مماثلا بواسطته يسيطر على نحو نصف مقاعد المجلس المحلي للمديرية.

وكانت قيادات الطرفين في صنعاء وصعدة التزمت الصمت حيال المعارك عند بدايتها، ثم نُشرت تصريحات لرئيس المكتب التنفيذي للإصلاح في الجوف اتهم فيها الحوثيين بالتسبب في المواجهات، وهو ما نفاه الأخيرون عبر المكتب الإعلامي لعبدالملك الحوثي الذي اتهم مجموعة محسوبة على الإصلاح باقتحام الجامع والاعتداء على المواطنين المتواجدين فيه.

وجرت أعمال انتقامية أثناء المعارك، بينها قيام مجموعة من الحوثيين -بحسب مصدر محلي مستقل- بتفجير منزل أحد الذين سقطوا قتلى في الاشتباكات، وهو القيادي الإصلاحي زين الله الشريف. ولم يتسنَّ للصحيفة الاتصال بأي من الطرفين للتأكد من هوية المجموعة التي فجرت المنزل.

يقود الحوثيين في الزاهر شخص معروف باسم «أبو صالح»، وهو اسم حركي لهذا الشخص الذي قدم من محافظة صعدة.

وسبق للمديرية أن شهدت معارك واشتباكات متقطعة بين جماعة الحوثي وقبائل موالية للحكم بعد انتهاء الحرب الخامسة في صعدة في يوليو 2008. وتعد الجوف المحافظة الثانية بعد صعدة التي يتمتع فيها الحوثيون بتواجد علني وسيطرة على بعض المناطق.

أوصى برعاية جميع ضحايا المظاهرات ووضع معالجات عاجلة لحالات البطالة

تقرير برلماني يمنع التظاهر بساحة الهاشمي ويلزم السلطة المحلية بتوفير مكان مفتوح للتظاهر

■ نيوزيمن:

أوصى تقرير برلماني بمنع التظاهر في ساحة الهاشمي بمحافظة عدن منعا باتا باعتبارها ساحة خدمية للناس ومركز تجمع عدد من الأسواق التجارية و محطات وسائل النقل.

والزم التقرير البرلماني السلطات المحلية بالمحافظة وبتحديد مكان مفتوح كمسرح للمظاهرات والمسيرات والسلمية التي تستوفى إجراءات وشروط قانون المسيرات والمظاهرات.

وقال تقرير اللجنة المكلفة بتقصي الحقائق حول إطلاق الأمن النار على المتظاهرين في ساحة الهاشمي بمدينة عدن في 21 مايو المنصرم الذي أسفر عنه وفاة مواطنين وإصابة (14) آخرين إلى جانب 4 مصابين من رجال الشرطة إن الوضع الاقتصادي وانتشار البطالة في أوساط الشباب،غير مشاكل المتقاعدين العسكريين وغياب منهج التربية الوطنية من المقررات الدراسية في المدارس أهم العوامل التي دفعت إلى خروج المتظاهرين بغير ترخيص وممارسة أعمال شغب وتخريب ونهب للممتلكات العامة والخاصة ورفع الأعلام والشعارات الانفصالية المتعارضة مع الثوابت الوطنية ونشر ثقافة الكراهية والمنطقية في أوساط أبناء الوطن.

وأوصى تقرير اللجنة الذي استعرضه البرلمان اليوم بإلزام الحكومة بالمضي في رعاية جميع ضحايا المظاهرات سواء المدنيين والعسكريين ووضع معالجات عاجلة لحالات البطالة في صفوف الشباب والعاطلين عموما وإعادة من يمكن إعادتهم إلى أعمالهم من لم يبلغوا احد الآجلين ومراعاة من بلغوه ولا زالوا قادرين على العمل.

كما أوصت اللجنة بمراعاة المحافظات الساحلية وعدم إطفاء الكهرباء وخاصة في الصيف عموما ومحافظة عدن على وجه الخصوص.

وبخصوص تقصى الحقائق حول إطلاق النار على السجناء في سجن زنجبار محافظة أبين، والاعتداء عليهم داخل السجن وتعذيبهم من قبل أفراد الأمن أواخر يونيو الماضي ووقوع عدد من الجرحى في صفوف السجناء، لاحظت ذات اللجنة من خلال النزول إلى الميدان إلى المحافظة والالتقاء بقياداتها ومسئولي السجن قيام المساجين بمحاولة كسر بوابة السجن والهرب منة الأمر الذي دفع السلطات الأمنية بإطلاق عدة أعيرة نارية وقنبلتين مسيلة للدموع بهدف ردع السجناء عن الهروب «وعندما لم تفلح محاولة كسرهم البوابة تم إطلاق ثلاث طلقات نارية على أسفل البوابة لمنعهم من ذلك مما أدى إلى إصابة ثلاثة منهم».

وأشارت اللجنة في تقريرها إلى أن مجموعة من السجناء أصحاب حالات يرتبط سجنهم بالتزامات مالية غير قادر على دفعها وكذا حالات قد أمضي أصحابها ثلاثة أرباع المدة المحكوم بها ومنهم من امضي المدة كاملة . كما لاحظت اللجنة أن السجن يفتقر إلى الكوادر المتخصصة والمؤهلة لإدارة السجن وأن مصلحة السجون مقصرة في تزويد السجن بالكوادر والكفاءات المؤهلة.

وفى ذات التقرير أوصت اللجنة بضرورة استكمال تسوير السجن وبوابات الحراسة والورش والمعامل والوحدة الصحية وقسم خاص بالمرضى النفسية والأمراض المعدية.

مشددة على ضرورة تأهيل السجناء وإكسابهم المهارات الصحية والمهنية وتكثيف برامج الوعظ والإرشاد وحلقات تحفيظ القرآن الكريم ومحو الأمية مشددة على ضرورة مد يد العون للسجناء المعسرين والالتزام بتطبيق قانون السجون وقانون المرافعات فيما يتعلق بسرعة إجراءات التقاضي أمام أجهزة القضاء

قباطي: اللجنة البرلمانية لم تلتق أسر الضحايا واكتفت بمعلومات الحكومة عن حادثة ساحة الهاشمي

وكانت اللجنة تشكلت عقب سؤال وجهه النائب محمد صالح قباطي، عضو كتلة الاشتراكي عن دائرة 27 بعدن، لوزير الداخلية، بشأن ما حدث في ساحة الهاشمي بعد يوم 21 مايو الماضي، وفي نقطة العند في 8 يونيو. وطلب قباطي حضور الوزير للإجابة على سؤاله الذي تضمن نحو 6 أسئلة فرعية. وقرر البرلمان تشكيل لجنة تقصي حقائق زارت عدة محافظات جنوبية خلال الشهر الماضي.

وفي تعليق على تقرير اللجنة، قال محمد صالح قباطي لـ«النداء» إن اللجنة لم تلتق سوى بالجانب الحكومي في المحافظات (عدن، لحج، الضالع) وتجاهلت «ذوي الضحايا أو من يمثلهم»، وبالتالي بنت اللجنة استنتاجاتها وتوصياتها على ما سمعته من الطرف الحكومي فقط، الأمر الذي أفقد التقرير حياديته، كما أفقده صدقيته». وأضاف: «كان يفترض على اللجنة بناء استنتاجاتها وتوصياتها على التحليل والتمحيص في الاعترافات التي أقرت بها الحكومة وقياس مدى قانونية ما قامت به الأجهزة الأمنية من عدمه».

وبشأن ما أورده التقرير عن عدم التزامه – أي النائب محمد صالح قباطي– بإحضار ذوي الضحايا أو ممثليهم إلى اللجنة، فقد وصفه بأنه محض افتراء، وتوظيف سيئ لاتصال شخصي جرى بينه وبين أحد أعضاء اللجنة. وأضاف أن اللجنة تتوسل البحث عن ذريعة لتقصيرها في الاتصال بأقارب الضحايا ومقابلتهم. وزاد أنه كونه وجه السؤال عما جرى من أحداث دامية في الهاشمي لا يعني أنه جهة تنفيذية تخاطبها اللجنة.

وانتقد طريقة تعامل الأجهزة الأمنية مع الاحتجاجات الشعبية السلمية، إذ رأى أن هذه الأجهزة بدلا من أن تقوم بحماية الفعاليات السلمية والمجتمعات العامة والخاصة، أو حتى فضها في حال حدوث شغب، بوسائل غير قاتلة مثل العصي وخراطيم المياه والرصاص المطاطي كما كان يحدث إبان الاستعمار البريطاني، تقوم باستخدام الرصاص الحي.

واستغرب من توصيات اللجنة بمنع المظاهرات والمسيرات أو الاحتجاجات في ساحة الهاشمي منعاً باتاً، معتبرة اعتصام 21 مايو غير مصرح له، وخارج القانون؛ لافتاً إلى النص القانوني في المادة الرابعة الفقرة (أ) من قانون تنظيم المظاهرات والمسيرات التي تنص على تقديم بلاغ فقط من قبل الجهة المنظمة إلى الجهة الأمنية ويضع «المنع» قيادة محافظة عدن تحت طائلة المساءلة القانونية لمخالفتها لنصوص القانون. وأضاف أن المادة (19) من القانون استثنت الاعتصامات والتجمعات المطلبية شريطة عدم تحولها إلى مظاهرة أو مسيرة؛ محملاً قيادة المحافظة مسؤولية كل ما ترتب على ذلك من ممارسات قمعية دموية مخالفة للقانون وما نتج عنها من ضحايا (قتلى وجرحى ومعتقلين).

وقال: «لو أن اللجنة استندت إلى ما أوردته من وقائع واعترافات من قيادة المحافظة بحسب القانون لأتت بتوصيات أخرى أكثر إنصافاً، ولأوصت بإقالة قيادة المحافظة (عدن) والأجهزة الأمنية وتقديمهم للمساءلة القانونية والقضائية».

واعتبر النائب قباطي إدانة التقرير للمحتجين في ساحة الهاشمي في الشيخ عثمان «وغيرها من المحافظات الملتهبة إدانة للضحية ونصرة للجلاد»؛ مبدياً خشيته من محاكمة النوايا والآراء المعارضة «تحت ذريعة المساس بالوحدة والثوابت الوطنية» كما ورد في توصيات اللجنة. وأضاف: «إنه أمر بالغ الخطورة، لاسيما وأنه يأتي من أعضاء مجلس النواب المفترض بهم تمثيل الشعب».

تقرير التنمية البشرية:

النمو السكاني والبطالة من العوامل المهددة لأمن الإنسان في العالم العربي

تناول تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية العربية للعام 2009، الصادر في بيروت أمس مسألة التحديات التي يتعرض لها أمن الإنسان العربي متحدثا عن تهديد للحريات وممارسات تعذيب عدة وبطالة وفقر وتصحر.

وكشف ملخص التقرير أن معدل الفقر باليمن وصل إلى 59.9% في حدها الأعلى من بين معدلات الفقر العام التي تتراوح بين "28.6 % و30% في لبنان وسورية في حدها الأدنى ونحو 41% في مصر.

وتناول التقرير موضوع أمن الإنسان في البلدان العربية انطلاقا من الإطار الذي وضعه "تقرير التنمية البشرية" للعام 1994 حول أمن الإنسان. وينطلق هذا التقرير من أن جوانب القصور التي حددت معالمها التحليلات الواردة في تقرير التنمية الإنسانية العربية الأول ربما تكون بعد مرور سبع سنوات على إصداره قد ازدادت عمقا.

وجاء في التقرير أن "أجهزة الدولة تمارس انتهاكها حقوق المواطنين في الحياة والحرية من خلال التعذيب والاحتجاز غير القانوني".

وقال التقرير الذي وقع في 288 صفحة: "في أعقاب أحداث 11 سبتمبر أيلول 2001 أصدر معظم البلدان العربية قوانين لمكافحة الإرهاب تقوم على تعريف فضفاض لمفهوم "الإرهاب". ومنحت هذه القوانين الأجهزة الأمنية في الدولة صلاحية واسعة في بعض المجالات التي تشكل تهديدا للحريات الأساسية في مواضيع أخرى".

أضاف التقرير الذي جاء تحت عنوان «تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية»: "تمارس أجهزة الدولة انتهاكها حقوق المواطنين في الحياة والحرية من خلال التعذيب والاحتجاز غير القانوني".

ودونت المنظمة العربية لحقوق الإنسان أمثلة على ممارسات التعذيب في ثماني دول عربية بين العامين 2006 و2008؛ لكن التقرير لم يسم هذه الدول.

ويعد التقرير الحلقة الخامسة في سلسلة تقارير التنمية البشرية التي يرعاها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ويضعها باحثون عرب ودوليون من وجهة نظر مستقبلية. وأشار التقرير إلى أن "الذي يهدد أمن الإنسان العربي يتجاوز مسألة النزاعات المسلحة ليشمل قضايا أخرى أساسية منها التدهور في البيئة والوضع الهش لعدد كبير من الفئات الاجتماعية والتقلب الاقتصادي الناتج عن الاعتماد المفرط على النفط والأنظمة الصحية الضعيفة وعدم خضوع الأجهزة الأمنية للمساءلة".

وتحدث التقرير عن أحكام عرفية، مشيرا إلى أن الكثير من مواطني البلدان العربية يعيشون في حالة من "انعدام الحرية".

وأكد أن "العلاقة بين الدولة وأمن الإنسان ليست علاقة سليمة؛ ففيما يتوقع من الدولة أن تضمن حقوق الإنسان نراها في عدة بلدان عربية تمثل مصدرا للتهديد ولتقويض المواثيق الدولية والأحكام الدستورية الوطنية".

وشدد على أن "إخفاق الدولة الذي يكمن وراء أزمة دارفور يقدم دليلا واضحا على مدى تأثير أداء الدولة في أمن الإنسان".

أما بالنسبة لأوضاع اللاجئين فإن التقرير أوضح أن المنطقة العربية تتميز بوضع فريد بين مناطق العالم أجمع، فهي المنطقة التي تلتقي فيها قضية اللاجئين الأطول عهدا في كل أنحاء العالم، أي قضية الفلسطينيين، بتلك الأحدث عهدا في دارفور.

وقال تقرير للأمم المتحدة، الأسبوع الماضي، إن الوضع بالنسبة للمدنيين في دارفور "لا يزال "مقلقا للغاية" حيث نزح 2.6 مليون شخص ويحتاج 4.7 مليونا إلى المساعدة.

وتطرق تقرير التنمية البشرية إلى مسألة العنف ضد النساء حيث دعا البلدان العربية إلى "سن القوانين الكفيلة بحظر زواج الفتيات قبل بلوغهن سن الرشد، أي الثامنة عشرة".

وأفاد التقرير بأن هناك 65 مليون عربي يعيشون في حالة فقر، مشيرا إلى أن البطالة تعد من المصادر الرئيسية "لانعدام الأمن الاقتصادي في معظم البلدان العربية. وقال إن معدلات الفقر العام تتراوح بين 28.6 في المائة و30 في المائة في لبنان وسورية في حدها الأدنى ونحو 59.9 في المائة في حدها الأعلى في اليمن ونحو 41 في المائة في مصر.

وحسب التقرير فإن معدلات البطالة المحلية تتفاوت بدرجة ملموسة بين بلد وآخر؛ "إذ تتراوح بين 2 في المائة في قطر والكويت ونحو 22 في المائة في موريتانيا غير أن البطالة في أوساط الشباب تمثل في كل الأحوال تحديا جديا مشتركا في العديد من البلدان العربية".

وأوضح التقرير أن اتجاهات البطالة ومعدلات نمو السكان تشير "إلى أن البلدان العربية ستحتاج بحلول العام 2020 إلى 51 مليون فرصة عمل جديدة... ويبلغ معدل البطالة بين الشباب في العالم العربي ما يقرب من ضعف ما هو عليه في العالم بأسره".

ووفقا لتقرير التنمية البشرية فإنه "غالبا ما تنعكس البطالة بصورة غير متوازنة على الإناث فمعدلات البطالة بين النساء في البلدان العربية أعلى منها بين الرجال وهي من المعدلات الأعلى في العالم أجمع".

ودعا التقرير الدول العربية إلى التركيز على "إعادة هيكلة النظام التربوي التعليمي من أجل سد فجوات المهارة".

أما بشأن التقلبات المناخية فقال تقرير الأمم المتحدة إن المنطقة "توشك أن تقع ضحية مباشرة لتغيير المناخ". وتحدث عن ندرة المياه في البلدان العربية، مشيرا إلى مخاطر التصحر والضغوط البيئية التي تهدد أمن الإنسان.

السلطة رفضت عقده في قاعة المجمع الحكومي بسبب شعارات تمس الوحدة

«إصلاح» الضالع يعقد مؤتمره في الشارع ويطالب برد الاعتبار للوحدة السلمية

■ الضالع - فؤاد مسعد

وصف فرع التجمع اليمني للإصلاح بمحافظة الضالع منعه من عقد مؤتمره في قاعة المجمع الحكومي بـ"التصرف الأرعن واللامسؤول"، وقال إنه لم يستهدف المؤتمر الفرعي للتنظيم المحلي (للإصلاح) فحسب، وإنما استهدف ما تبقى من الهامش الديمقراطي الذي قامت على أساسه الجمهورية اليمنية 22 مايو 90، بحسب البيان الختامي الصادر عن المؤتمر المحلي للإصلاح بالضالع.

وجاء في البيان، الذي حصلت "النداء" على نسخة منه: "إن حاكماً لم يتورع عن إراقة دم أبناء وطنه ونهب حقوقهم ومصادرة آرائهم بدون سبب لا يمكن أن نستغرب منه مثل هذه التصرفات". وطالب البيان برد الاعتبار للوحدة السلمية من الذين قال إنهم صادروا ألقها واعتبروها "فيداً" ومشروعاً أسرياً. وختم بالقول: "ندعو الجميع للعمل الحثيث لإسقاط هذا النظام المتعجرف الذي فقد مبررات بقائه، واستمراره سيكون كارثة على الشعب اليمني بجميع أطيافه وجهاته"، وفقا للبيان.

وكان فرع الإصلاح بالضالع عقد، أمس الثلاثاء، الدورة الثانية من مؤتمره المحلي في الشارع العام أمام المجمع الحكومي للمحافظة بعد منعه من عقده بقاعة المجمع التي كان المحافظ قد وجه بإعدادها لانعقاد المؤتمر، إلا أن توجيهات وصفت بالعليا صدرت في وقت متأخر من مساء أمس الأول الاثنين قضت بمنع الإصلاح من دخول القاعة احتجاجا على رفعه لافتات قالت السلطة إنها مسيئة للوحدة، بحسب مصادر في السلطة المحلية بالضالع أكدت أن المحافظ وجه بإغلاق القاعة بعدما لاحظوا وجود شعارات ضد الوحدة والدولة، وكانت إحدى اللافتات كتب عليها: "ليسقط الفساد والظلم وتبقى الوحدة".

ومن جهته قال سعد الربيعة، رئيس المكتب التنفيذي للإصلاح، إن أعضاء المؤتمر اضطروا لعقد دورتهم في الشارع بعدما فوجئوا بصدور توجيهات تقضي بالمنع الذي وصفه بـ"التصرف الهمجي وسلوك العصابات".

وقال للنداء: "كنا قد تقدمنا بطلب منحنا القاعة، ودفعنا رسوم القاعة والرشاوى التي اعتادت السلطة عليها، ووجه المحافظ خطيا بمنحنا القاعة، وتم تجهيزها أمس الأول".

وكان الربيعة قد دعا في كلمته بالمؤتمر إلى إسقاط النظام، وأعلن عن اختصار فقرات المؤتمر، مؤكدا أنها ستكون انطلاقة جديدة لما أطلق عليه "تحرير أنفسنا وأرضنا وإرادتنا، حيث وقد قطعنا على أنفسنا عهدا بأن نسير على خط النضال السلمي ولا ننجر لأهداف تريدها السلطة". وأضاف: "إننا نمر بمنعطفات خطيرة وأحداث على مستوى اليمن عامة والجنوب خاصة ومنها محافظتنا الباسلة التي رفضت الظلم والاستبداد". وقال إن السلطة لم تتعامل بجدية مع القضية الجنوبية ولم تعالج حرب 94، الأمر الذي صعد من حدة الحراك وضاعف فعالياته ورفع من سقف مطالبه وبالمقابل واجهته السلطة بالقمع وإراقة الدماء وإزهاق الأرواح.

وليس بجديد الإشارة إلى حساسية الظرف الذي عقد فيه الإصلاح مؤتمره المحلي على مستوى الضالع واليمن بشكل عام، في ظل التوتر الملحوظ في بعض مناطق ردفان والضالع، وهو التوتر المصاحب لتصعيد خطاب مكونات الحراك التي صارت تطالب بانفصال الجنوب وإخراجه مما تسميه "الضم" و"التبعية للشمال"، مستندة في ذلك إلى كون الوحدة السلمية التي تمت بين الشطرين في مايو 90م ضربت في حرب 94م التي نتج عنها إقصاء الجنوب من الشراكة وإخراجه من المعادلة.

الإصلاح في الضالع هو حزب ناشئ في بيئة هي الأخرى ناشئة، ويشكل قوة تنظيمية لا يستهان بها، إضافة إلى امتلاكه قاعدة شعبية عريضة ومتماسكة إلى حد بعيد.

وتنقسم الضالع إلى قسمين رئيسيين، أحدهما يضم المديريات ذات الأصول الشمالية: دمت، قعطبة، جبن، والحشاء، والآخر يضم المديريات ذات الأصول الجنوبية: الضالع، الأزارق، جحاف، الشعيب، والحصين. وإذا كان الإصلاح يتمتع بتواجد ملحوظ في المديريات الشمالية، فلديه أيضا تواجد فعلي -وإن بنسب متفاوتة- في المديريات الجنوبية، حيث استطاع بعد حرب صيف 94م أن يضع أقدامه في هذه المديريات مستندا إلى انحسار شعبية الاشتراكي الذي كان يحكمها إلى وقت اندلاع الحرب، وذلك جراء خروجه من المعركة مهزوما، فيما راح شريكا نصر الدفاع عن الوحدة يتقاسمان غنيمة النصر في المناطق المفتوحة، وإن اتجهت أنظار المؤتمر -كالعادة دائما- صوب المواقع والمناصب والامتيازات، فقد اتجه الإصلاح وكوادره لتعزيز تواجدهم الشعبي الجماهيري من خلال ما أتيح لهم حينها من فرص وفي مقدمتها المعاهد العلمية والمساجد والمراكز الدعوية وغيرها، إضافة إلى ما أمكن الاستفادة منه من بعض المكاتب والإدارات الحكومية، وإن كانت قليلة وتم فيما بعد التهامها من قبل شريك لا يحتفظ لشركائه بشيء من الود أو الوفاء.

في أواخر العام 98م أعلن إنشاء محافظة الضالع، وبدا الإصلاح يجمع شتات المديريات التي كانت موزعة على أربع محافظات في إطار فرع جديد للمحافظة الجديدة.

وأثناء تلك الخطوات التأسيسية تمكن الإصلاح من إنشاء فرعه الجديد عبر واحد من مؤسسيه المخضرمين، هو محمد مثنى الربيعة، بفضل ما كان يحظى به من قبول وإجماع من قيادات الإصلاح وقواعده في كافة مديريات المحافظة الوليدة، لكنه توفي لاحقا (2002).

في الانتخابات المحلية الأولى (2001) استطاع الإصلاحيون الفوز بمقاعد كثيرة في محليات المحافظة، بينما لم يحالفهم الحظ في الانتخابات النيابية التي تلتها في العام 2003، وإن كانوا قد شاركوا في إنجاح اثنين من مرشحي المشترك (الاشتراكيين) في كل من الضالع والشعيب (أحدهما استمالته السلطة والآخر استوعبه الحراك). على أن الإصلاح مع حلفائه في اللقاء المشترك تمكنوا في آخر انتخابات محلية ورئاسية 2006 من حسم النتائج لصالحهم بغالبية مقاعد محليات الضالع ومديرياتها، وهو ما منحهم أغلبية في المجالس المحلية المنتخبة.

قبل ظهور الحراك الجنوبي بفترة وجيزة عقد الإصلاح بالضالع الدورة الأولى من مؤتمره المحلي. وأمس عقد الدورة الثانية بحضور ما يقارب خمسمائة مندوب ومندوبة في زمن مختلف وفي مكان هو الأكثر اشتعالا وتصديرا للاشتعال. وفي العامين الماضيين: فترة ما بين انعقاد الدورتين، شهدت البلاد كثيرا من التغيرات التي كان حراك الجنوب وفعالياته عنوانها البارز، بينما خفتت أصوات الأحزاب حتى أن همسها لا يكاد يسمع بفعل صخب الحراك وخطابه المتجاوز لكل السقوف. تكاثر أنصار الحراك وتزايدت جماهيره، وظلت الأحزاب تراوح مكانها، مكتفية بإصدار بيانات مكرورة، وإن كان الحزب الاشتراكي في الضالع في طليعة من باشر المحسوبون عليه النيل منه فإن الإصلاح تعين عليه أن يدفع جزءا من حقوق الجيرة، فناله بعض ما نال شريكه من أذى أتباعه الذين توجوا محاولاتهم في النيل من حزبهم بالدعوة لشق الحزب إلى شقين: اشتراكي شمالي، وآخر جنوبي.

قيادة الإصلاح في الضالع تعي تماما ماذا يعني التحاق عدد من قيادات الإصلاح الوسطية وقواعده بركب الحراك الجنوبي وتبني مطالبه، وفي مقدمتها الانفصال، وإن كانت القيادة ذاتها باركت مشاركة قواعدها في فعاليات الحراك إبان انطلاقته. ولقد كان لقواعد الإصلاح وإمكاناته حضور لافت صار أحد روافد الحراك منذ بدأ يطالب بالقضايا الحقوقية. والمتابعون للحراك منذ لحظة ميلاده يقدرون الدور الذي قام به الإعلامي الإصلاحي الزميل عبدالرقيب الهدياني وموقع "الصحوة نت" في تغطية فعاليات الحراك أولا بأول وخطوة بخطوة.

وبالنسبة لقيادة الإصلاح فهي لم تتعود مثل هذا النوع من التمرد، لاسيما وأن تلك العناصر لم تعلن انسحابها من الإصلاح ولم تتنكر له، ومازالت تدافع عنه وتجاهر بالانتماء إليه غير قابلة للتشكيك. وعلى صعيد الاستعداد لعقد المؤتمر المحلي رتب الإصلاح في صنعاء لقاء جمع أبرز ناشطيه ومعظمهم عناصر فاعلة في الحراك بقيادات التنظيم المركزي وأبرزهم محمد اليدومي، وفيه طرح إصلاحيو الضالع قضاياهم وطالبوا قيادتهم بتحريك الشارع في الشمال، وشكل ذلك اللقاء أرضية مناسبة يتم من خلالها التوفيق بين رؤى وأفكار قد تبدو متناقضة ومتضاربة داخل الكيان الواحد الذي لم يتعود على الثنائية والضدية في كل ما له علاقة بالبناء الفكري والتنظيمي.

وإن كانت الضالع المحافظة الوحيدة التي تكاد تكون مقسومة إلى قسمين فإن الأصوات الإصلاحية التي انخرطت في الحراك من الأهمية بمكان، ليس لكثرة عددها، ولكن لأن معظم هذه الأصوات هي أصوات شابة ومؤثرة وأصبح لها وجودها الفاعل في مختلف مكونات الحراك بحكم علاقاتها الاجتماعية التي تتمتع بها والنشاط الذي تبديه أثناء المشاركة المتواصلة في الفعاليات والمناسبات.

ومن خلال ما لوحظ على هذه المجموعة المتبرمة فإنها لا تقتصر في تبرمها على السلطة وممارساتها، لكنها ترى أن قيادة حزبها المركزية تتحمل جزءا من المسؤولية، مستدلين على ذلك بسكوتها على ممارسات السلطة. وشيئا فشيئا بدأت تطفو على السطح بعض صرخات التبرم والاستياء من أسلوب إدارة إصلاح الضالع للعمل التنظيمي، وتتلخص معظمها -حسب زعمهم- بسيطرة العناصر الشمالية على حساب العناصر الجنوبية التي ترى أنها أصبحت في الشارع، إلا أن إصلاحيين جنوبيين لا يوافقون إخوانهم في هذه المسالة، ويؤكدون أن الباب مفتوح لكل من يريد أن يعمل، ولا يوجد لديهم مناصب يتم الاستيلاء عليها بقدر ما هي استعدادات لمن يجد في نفسه القدرة على تولي هذه المواقع.

دوائر الإصلاح في الضالع تبدو موزعة على مختلف المديريات، شمالا وجنوبا، مع ما يجده رئيس الفرع، سعد الربيعة، من قبول يمكنه من إدارة شؤون حزبه بقليل من الوقت وكثير من الدبلوماسية، ولا يجد المتبرمون داخل الإصلاح مشاحة في ذلك بقدر ما يعلنون استياءهم من إيكال بعض مهام التنظيم أو المؤسسات التابعة له لأشخاص تم استقدامهم من مناطق شمالية لا علاقة لها بالضالع ومديرياتها، مما يعني من وجهة نظر هؤلاء وصاية مفروضة وعدم ثقة بأعضاء الإصلاح من مديريات المحافظة.

ويرى كثيرون أن إصلاح الضالع رفد الحراك بمجموعة من الشباب المؤهلين والناشطين الذين صار معظمهم يتبوأ مراكز قيادية في الحراك وفعالياته، وفي مقدمة هؤلاء يأتي المحامي الشاب محمد مسعد العقلة رئيس المكتب القانوني للإصلاح في الضالع وعضو المجلس المحلي بالمحافظة، والقيادي الشاب فضل قردع وغيرهما.

مؤخرا صار البعض يطرح ضرورة إنشاء إصلاح جنوبي، مستحضرا المبررات نفسها التي يسوقها دعاة تقسيم الاشتراكي، وهو ما جعل مثل هذه الدعوة بين الإصلاحيين تبدو كما لو كانت مجاراة لحزب يختلف عن الإصلاح في كثير من القضايا، ومنها أن البيئة الإصلاحية غير مهيأة لاستقبال مثل تلك الدعوة المغامرة وسط حزب لا يؤمن أتباعه بحدود الجغرافيا مهما تباعدت، كما يقول أنصاره.

غاب بعض الأشخاص المحسوبين على الحراك، وحضر آخرون شاركوا بفاعلية، وكان حضورهم -إضافة لمنع السلطة المحلية عقد المؤتمر في قاعة المجمع الحكومي- قد ألهب كلمات المتحدثين التي بدت متجاوزة لخطاب الإصلاح، وكذا بيان المؤتمر الذي ما إن فرغ الاصلاحيون من التصويت عليه حتى وثب الشاب الخطيب محمود دهمان إلى المنصة مطالبا بإضافة فقرة للبيان يعلنون فيها "تحميل الرئيس مسؤولية فشل الوحدة".

اعتبره وساماً على صدره:

الحكم على الصحفي أنيس منصور بالسجن أربعة عشر شهراً..

■ شفيع العبد

رفض الزميل أنيس منصور حميدة، مراسل صحيفة "الأيام" بمحافظة لحج، الحكم القضائي الصادر ضده، معتبراً إياه حكماً سياسياً هدف إلى تحييده وإبعاده عن مزاولة عمله الصحفي. مؤكداً في السياق ذاته أنه وبرغم ثقته بعدم استقلالية القضاء وحياديته، ووقوعه تحت تأثير الاملاءات السياسية، إلا أنه مازال يأمل أن تنتصر محكمة الاستئناف لروح العدالة.

وأضاف "حميدة"، في سياق تصريحه إلى "النداء" من مكان تواجده في أحد جبال منطقة "كرش" منذ صدور الحكم ضده، أن "المحاكمة باطلة واستندت إلى دعاوى كيدية وشهادات عناصر من الأمن السياسي"، وأنها لن تثنيه عن السير على النهج الذي اختطه لنفسه "ووقوفي إلى جانب أهلي في الجنوب ودفاعي عن حقوقهم وقضاياهم والتي هي قضيتي الأساسية".

وتساءل: "لماذا تصر السلطة على أن تلاحق أصحاب الرأي والمطالبين بحقوقهم وتنصب لهم المحاكمات غير العادلة وتزج بهم في المعتقلات وتجعلهم يعيشون مطاردين، بينما القتلة والمجرمون وناهبو الثروات ينعمون بحماية رسمية؟ أين السلطة من قتلة السياح الألمان بصعدة وقتلة الثلاثة من أبناء القبيطة في حبيل جبر؟ وأين هي من قتلة شهداء الحراك السلمي الجنوبي؟ أين هي من كل هذا؟ إنها تحاول أن تبرر عجزها وفسادها بإنشاء المحاكم الاستثنائية وإقامة المحاكمات الباطلة لكل من قال: لا، في وجه الظلم والاستبداد".

واختتم حديثه بالقول: "أعتبر الحكم وساما على صدري وشرفا أعتز به، كونه شهادة بأني أسير على الطريق الصحيح، وفي النهاية لن يصح إلا الصحيح وسيرى الذين ظلموا أي منقلباً ينقلبون، وحسبي الله ونعم الوكيل".

وكانت محكمة كرش - القبيطة الابتدائية قضت، الأربعاء الماضي، بالسجن أربعة عشر شهراً مع النفاذ ضد الزميل أنيس منصور، بناءً على الشكوى المرفوعة ضده من قبل جمعية الدفاع عن الوحدة. وقد وجهت له تهم المساس بالوحدة الوطنية وإثارة الفتن والقلاقل وتأجيج الشارع والمشاركة في تظاهرات غير مرخصة ورفع شعارات انفصالية.

المحامي يحيى غالب الشعيبي في اتصال هاتفي مع "النداء" تحدث حول الحكم الصادر ضد الزميل أنيس منصور، قائلا: "عادة يتم الاتصال من قبل الإعلام أو الصحافة بالمحامين ورجال القانون للاستفسار عن رأيهم في الأحكام القضائية، وخصوصاً تلك الأحكام الصادرة في مجال الحقوق والحريات، ولكن هذا لا يتم إلا في الدول والأنظمة السياسية المحكومة بالقانون، لذلك من الصعوبة أن أعبر لك عن رأيي القانوني، بسبب أن الحكم سياسي، صادر ضد ناشط في الحراك الجنوبي. بمعنى أدق: إننا أمام قرار سياسي، وليس حكما قضائيا، وهذا القرار يأتي ضمن سلسلة القرارات التي دشنتها سلطة الحرب منذ إعلانها في 27 ابريل 94م على الجنوب، ومروراً بحالة الطوارئ وقرار إخراج الجنوب من المعادلة السياسية في 5 مايو94م، ونحن أمام وضع استثنائي خطير نعيشه في الجنوب، وكل القيادات الناشطة في الحراك إما في السجون وإما ملاحقة ومطلوبة للقبض وللإجراءات التعسفية دون مسوغ قانوني، وإنما هي قرارات سياسية، كمداهمة المنازل واختطاف الناس من بين أطفالهم بأساليب بوليسية قمعية كما حصل للصحفي صلاح السقلدي، وترحيلهم بطائرات عسكرية إلى سجون صنعاء".

● انيس منصور

وأضاف: "ما تعرض له الصحفي أنيس منصور هو نتاج لنشاطه المهني والصحفي ولصلابة موقفه وانحيازه إلى جانب الحق وحسم خياره إلى جانب القضية الجنوبية، والقرار السياسي الصادر ضده تحت مسمى: حكم، لا يحمل أي قوة قانونية ملزمة للتنفيذ لعدم مشروعيته وعدم دستوريته، لأن القوانين التي تصدر بموجبها هذه القرارات هي قوانين من إنتاج حرب 94م التي ألغت الشرعية الدستورية لدولة الوحدة وتعمل على تكريس شرعية قانون القوة في الجنوب".

وأكد المحامي غالب أنهم في قيادة الثورة السلمية الجنوبية يعتبرون تلك العقوبة سياسية ولا يعترفون بها، لأن الوضع في الجنوب عبارة عن فرض الوحدة بالقوة، مستشهداً بقراري مجلس الأمن (924)، و(931)، الرافضين لفرض الوحدة بالقوة، ولأن الوضع السياسي الباطل لا يجوز الاعتراف بنتائجه الباطلة وتعتبر غير ملزمة لأبناء الجنوب.

عددهم 770 وينتمون لمؤسسات حكومية مختلفة

مبعدون عن وظائفهم يطالبون بتسوية أوضاعهم

■ عدن - «النداء»

ما يزال عدد من العمال المبعدين والمنقطعين عن أعمالهم منذ ما بعد حرب صيف 94 يداومون على الحضور أمام مبنى ديوان محافظة عدن بصورة شبة دائمة للمطالبة بتسوية أوضاعهم الوظيفية أسوة بزملاء لهم.

وشكا عدد من العمال، الذين ينتمون لمؤسسات اقتصادية وخدمية مختلفة، لـ"النداء"، مماطلة الجهات المسؤولة في حسم موضوع عودتهم إلى أعمالهم أو إحالتهم للتقاعد مع تسوية وضعهم المالي وفقا للاستراتيجية الجديدة المتعلقة بالمرتبات والأجور.

وفي تصريح إلى "النداء"، ذكر محمد الشاوش، مسؤول لجنة المتابعة الخاصة بالمنقطعين والمبعدين قسرا ممن لم تسوَّ أوضاعهم، أن اللجان المكلفة بمعالجة قضايا العسكريين والمعدنين تجاهلتهم العام 2007، الأمر الذي دفعهم لتصعيد قضيتهم لرئاسة الجمهورية.

وقال إنه على الرغم من صدور قرار من رئيس الجمهورية بمعالجة القضية إلا أن الجهات المعنية ما تزال تماطل في تنفيذه، الأمر الذي دفعهم للتظاهر والاحتجاج أمام ديوان محافظة عدن كنوع من الضغط.

وأكد أن الكشف الذي بحوزته يحوي 770 عاملا منقطعا ومبعدا ينتمون إلى مؤسسات مختلفة، منها: السياحة والموانئ والمياه والطرق والصناعة... مؤملا أن تبادر الجهات المسؤولة إلى معالجة وضعهم في أقرب وقت.

من ناحية أخرى طالب عدد من العاملين المحالين للتقاعد في الخطوط الجوية اليمنية في عدن بتسوية أوضاعهم المادية وفقا لاستراتيجية الأجور والمرتبات.

وذكر عدد منهم لـ"النداء" أنه تم إحالتهم للتقاعد قبل الاستراتيجية، ما أدى إلى حرمانهم من الزيادة على المعاش، على العكس من العمال المحالين بعد الاستراتيجية.

القاضي الجمرة يأمر النيابة بضبط المتهمين بقتل الراشدي

أمر بدر الجمرة القاضي الجنائي الجسيم بمحكمة غرب العاصمة، أمس، بضبط وإحضار المتهمين الفارين في قضية الطبيب درهم الراشدي، الذي قُتل أثناء أدائه واجبه المهني في مستشفى جامعة العلوم والتكنولوجيا مطلع العام الجاري.

وتنظر محكمة غرب العاصمة في ملف القضية بعد إحالته إليها من المحكمة الجزائية المتخصصة بقرار من محكمة الاستئناف التي قبلت دفعاً من المتهمين بعدم اختصاص الجزائية المتخصصة.

وفي جلسة أمس أجَّل القاضي الجمرة البت في طلب هيئة الادعاء بإعادة الملف إلى النيابة لاستكمال التحقيق مع المتهمين الذين لم يتم التحقيق معهم، وأحالتهم النيابة إلى المحكمة بوصفهم فارين من وجه العدالة. وقد قرر القاضي البت في الطلب في الجلسة القادمة المقررة في 14 شوال.

وتشكلت هيئة ادعاء عن أولياء دم الراشدي برئاسة المحامي أحمد الوادعي.

وكانت مجموعة من أقارب مريض توفي في مستشفى جامعة العلوم والتكنولوجيا اقتحموا قسم العناية المركزة في ليل 27 ديسمبر الماضي، وقاموا بالاعتداء على الطبيب درهم الراشدي الذي كان يناوب في القسم كقائم بأعمال المدير. وقد سارع أحدهم إلى طعنه بـ"جنبية"، ما أدى إلى وفاته بعد نحو أسبوعين.

● الراشدي

وتمكن جهاز الأمن القومي من القبض على بعض الجناة، لكن المتهم الرئيسي استطاع الإفلات من الأمن بسبب تواطؤ شخصية قبلية نافذة، وتلكؤ وزير الداخلية في اتخاذ الإجراءات اللازمة للقبض عليه، حسبما تقول منظمات حقوقية وبعض أولياء دم الطبيب.

وفي مايو الماضي توجهت قوات أمنية إلى منطقة المتهم الرئيسي الفار من العدالة في الرياشية برداع، وقامت بهدم منزل أسرته، ما أثار استهجان وغضب أبناء المنطقة ومنظمات حقوقية وبرلمانيين وشخصيات قبلية وسياسية، اعتبروا هدم المنزل انتهاكا صارخا ومحاولة من السلطات لخلط الأوراق وتمييع القضية.

إلى ذلك واصل أولياء دم درهم الراشدي وأقاربه وزملاؤه وأصدقائه تنفيذ اعتصامهم الأسبوعي قبالة مقر مجلس الوزراء أمس. واتهم بيان صادر عن أولياء الدم مسؤولين في الحكومة بالإصرار على تمييع القضية ومحاولة تسييسها لإعفاء أنفسهم من واجباتهم.

وجدد أولياء الدم مناشدتهم للرئيس علي عبدالله صالح بمحاسبة المسؤولين الذين لا ينفذون توجيهاته بشأن القضية، وإلقاء القبض على الجناة وتقديمهم إلى العدالة، ودعوا إلى الابتعاد عن تصفية الحسابات مع مسؤولين أو مناطق أخرى على حساب دم القتيل.

القاضي منصور...

وشدَّد على أن ما نشرته «النداء» إنما كان تحقيقاً صحفياً متعلقاً بوقائع وإجراءات وظيفية توافرت له الأوراق والمستندات، ما يكفي لحمله كعمل صحفي مورس بحسن نية وضمن نطاق استعمال الحق وأداء الواجب في الرقابة والنقد للعمل العام.

وإذ نبه إلى رفض الجهة الشاكية المثول أمام النيابة للرد على ما تقدمت به «النداء» من وثائق ومستندات، رغم إعلانها مرتين، طلب الحكم ببطلان قرار الاتهام وتبرئة رئيس التحرير.

وبعد انتهاء هيئة الدفاع من مرافعتها، طلب ممثل الادعاء وعضو نيابة الصحافة عبدالسلام الفايق الإذن بالكلام، من رئيس المحكمة، موضحاً أن الوثائق والمستندات التي قدمها رئيس التحرير لعضو النيابة السابق (نبيل الاديمي) الذي حقق في القضية، تؤكد صحة ما نشرته «النداء» من وقائع في التحقيق الصحفي محل الاتهام.

ونشرت «النداء» في 29 نوفمبر 2006. تحقيقاً في الصفحتين الرابعة والخامسة من عددها رقم (81)، يكشف اختلالات كبيرة في أداء قطاع الحج والعمرة في وزارة الأوقاف، وينبه إلى وقائع وإجراءات تفيد بتفشي الإهمال والفساد في أداء بعض المسؤولين في القطاع.

وفي الأسبوع التالي تقدم حسن الأهدل، وكيل قطاع الحج والعمرة في الوزارة حينها، بشكوى إلى نيابة الصحافة والمطبوعات يتهم فيها رئيس التحرير بإهانة وسب الوزارة، مطالباً بمحاكمته وعقابه.

وفي 25 ديسمبر 2006 شرعت نيابة الصحافة والمطبوعات باستجواب رئيس التحرير، وطلبت منه تقديم المستندات التي تعزز ما نشرته «النداء» من وقائع واختلالات. وفي جلسة تحقيق لاحقه قدم رئيس التحرير للنيابة حافظة تضم 18 وثيقة تؤكد صحة ما نشر. وقد قررت النيابة استدعاء الشاكي حسن الأهدل للمثول أمامها للرد على ما قدمته الصحيفة من وثائق، لكن الأهدل تجاهل طلب النيابة مرتين. وفوجئت الصحيفة بقرار النيابة إقامة دعوى جنائية ضدها رغم سلامة موقفها القانوني، وقد برَّر وكيل النيابة الأسبق محمد سهل قرار النيابة بأن الوثائق التي قدمت للنيابة ليست أصلية وإنما هي صور لوثائق.

وخلال عامي 2007 و2008، عقد العديد من الجلسات في القضية لدى محكمة غرب العاصمة، وقد تعاقب 3 قضاة جنائيين في المحكمة خلال الفترة الماضية دون البت في القضية.

اعتصام إحتجاجي...

أخيه. ووصف جميع عمليات الاختطاف التي تمت بحقهم بأنها لغرض الابتزاز. وطالب بوضع حد لهذه الظاهرة التي شوهت وجه اليمن.

وقال إن القضاء هو الطريق لحل أي قضية وليس الاختطاف الذي ليس من الدين ولا الأعراف ولا من أخلاق القبائل، وأن الاختطاف يعتبر عيباً كبيراً يجب المحاسبة عليه. وأوضح أن قضية الاختطاف هي قضية رأي عام يجب وقوف الجميع بقوة لموجهتها، وتساءل: "لماذا السكوت عن الاختطافات وهي التي شوهت سمعة اليمن وهربت معظم الاستثمارات وضربت السياحة؟".

وحول تعليقه على تصريح عبدالله أحمد نجران خاطف عبدالملك الخامري، والذي قال فيه إن اختطافهم جاء لعدم التزام الخامري بصلح تم العام الماضي يقضي بدفع مبلغ 250 مليون ريال لهم بسبب قضية قتل قديمة، قال نبيل الخامري إن هذا الكلام خال من الصحة وهو ابتزاز وكلام خاطفين مبتزين، وإذا كان معهم حق فليذهبوا إلى المحاكم والقضاء"، وكرر مطالبة أجهزة الدولة بالقيام بواجباتها بحفظ الأمن والنظام والإفراج الفوري عن أخيه المختطف، وطالب بتطبيق القانون على الجميع، خصوصاً أن هولاء المختطفين قد صدرت بحقهم أحكام قضائية يجب تطبيقها. وناشد القضاء سرعة البت في قضية ابن أخيه عمر توفيق الخامري والذي تم اختطافه العام الماضي وإعادة الاعتبار له.

وفي تطور مرتبط بالقضية أوقفت الأجهزة الأمنية أمس 17 شخصاً من مديرية "بني ضبيان" بمحافظة صنعاء. وأوضح مركز الإعلام الأمني التابع لوزارة الداخلية أن اللواء الركن مطهر رشاد المصري وزير الداخلية وعقب وقوع الجريمة وجه بإغلاق كل المنافذ المؤدية إلى "بني ضبيان" وفرض حصار أمني عليها إلى أن يتم الإفراج عن المواطن المختطف، وان الأجهزة الأمنية أغلقت المنافذ إلى المديرية وفرضت طوقا أمنيا عليها لإجبار الخاطفين على إطلاق سراح المواطن الخامري، مؤكدة أنها ستعمل كل ما في وسعها لإلقاء القبض على الخاطفين. ولم تستبعد الأجهزة الأمنية استخدام القوة إذا ما استدعى الأمر ذلك.

وكان الشيخ عبدالله أحمد نجران قال في تصريحات سابقة إن الاختطاف تم بعد عملية رصد استغرقت أسبوعا لتحركات أسرة الخامري، وعندما تهيأت لهم الفرصة قاموا بها الساعة الثانية والنصف ظهرا من شارع حدة، وانطلقوا به إلى مديرية "بني ضبيان" وتحديدا "فوق النقيل".

وقال نجران إنه بعد مماطلة نبيل الخامري بتنفيذ الحكم القبلي العام الماضي والذي التزم فيه بدفع مبلغ 250 مليون ريال، والذي جاء على خلفية مقتل الشيخ محمد عبدالله نجران من قبل بيت الخامري، وإصابة الشيخ صالح المشوح في شارع الزبيري قبل عشر سنوات، على خلفية علاقات تجارية بينهم ،أنه لم يف وظل يماطل، مما أجبرهم على خطف شقيقه عبدالملك.

وكان موقع "نيوز يمن" الإخباري قد كشف وفقا لأسرة المخطوف أن مجاميع مسلحة من "بني ضبيان" يرتدي أغلبهم زيا عسكريا، يستخدمون خمس سيارات، اعتدوا على سيارة عبدالملك قبل ظهر أمس في شارع حدة وسط أمانة العاصمة واعتدوا على السائق وخطفوا الخامري إلى مكان مجهول.

وقال توفيق الخامري إن "حراساتهم تمكنت من احتجاز إحدى السيارات الخمس"، محملا الحكومة مسؤولية سلامة أخيه. وقال: "يخطف أخي من قلب العاصمة في دولة تنفق الملايين على النقاط الأمنية، وتعلن منع حمل السلاح، وتتحدث عن الاستثمار".

ونفى أي تعاملات مع "بني ضبيان". ولكنه أضاف: "حل أي خلاف هو المحاكم"، مؤكدا أن "الخاطفين يستغلون ما يعرفونه من إهمال الدولة ويخطفون للحصول على أموال". وقال: "تتكرر الحوادث وقد خطف لبني ضبيان قرابة 11 شخصا ولم تحظ القضية بأي اهتمام يستحق من قبل الدولة".

من جهة أخرى عبر عدد من المشايخ والمواطنين عن إدانتهم واستنكارهم لقيام مجموعة مسلحة من "بني ضبيان" باختطاف عبدالملك الخامري وطالب المشايخ والمواطنون الذين توافدوا إلى أمام مقر فندق حدة الذي يشغل عبدالملك مديرا عاما فيه باتخاذ الإجراءات الحازمة وسرعة القبض على الجناة وإخضاعهم للمساءلة والعقاب، محذرين من حوادث الاعتداء التي تمارس من قبل الخارجين على القانون الذين يسعون لتخريب الاقتصاد الوطني وزعزعة الأمن والاستقرار لأغراض لا تمت للوطنية بصلة.

من جانبها قضت الشعبة الابتدائية بالمحكمة الجزائية، أمس الثلاثاء، بالسجن 20 عاماً لـ4 متهمين باختطاف الطفل علي العديني والذي تم اختطافه في قضية الخامري مع "بني ضبيان".

وأدان الحكم الصادر المتهمين زبن الله محمد عامر الشعرمي مقيم في الحريض ببني ضبيان، مقبل احمد المشوح العرمي(فار من وجه العدالة)، علي محمد صالح الشعرمي (فار من وجه العدالة)، ومحمد مبخوت مبخوت الشعرمي (فار من وجه العدالة)، وألزمهم دفع مليوني ريال لولي الحدث تعويضا عن الأحداث النفسية والمعنوية جراء الاختطاف.

يذكر أن خاطفين من منطقة "بني ضبيان" نفذوا سلسلة كبيرة من الاختطافات كان آخرها اختطاف الخبيرين الهولندين وعدد من رجال الأعمال والصحافة والشخصيات الاجتماعية.

المشترك يقبل...

في رسالة أمناء عموم أحزاب المشترك إلى عبدالكريم الإرياني الأسبوع الماضي. والبندان يشترطان تهيئة المناخات السياسية، بوقف الحملات العسكرية والاعتقالات والمطاردات للناشطين السياسيين، وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين أو من هم على ذمة أية قضايا سياسية، والبدء ببحث آلية مناسبة لإشراك كل القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني في الحوار الوطني.

ويرى المشترك أن هذين البندين تضمنهما الاتفاق على تأجيل الانتخابات الذي توصل إليه الطرفان في فبراير الماضي، والذي ينص على تهيئة المناخات السياسية للانتخابات.

وتضمنت رسالة المشترك للإرياني بنداً ثالثاً يشترط وضع كل قضايا البلاد على طاولة الحوار، بحيث لا يُسمح بحوارات جانبية في القضايا الملتهبة كصعدة والقضية الجنوبية.

وكان الرئيس علي عبدالله صالح دعا في مقال نشرته الصحف الحكومية في 17 يوليو في الذكرى الـ31 لتوليه السلطة في اليمن الشمالي سابقاً، إلى الحوار والتصالح والتسامح بين القوى السياسية.

ويخشى المشترك من أن توظف السلطة اللقاءات التمهيدية للتشويش على دعوته إلى حوار وطني تعد له حالياً لجنة تحضيرية برئاسة محمد سالم باسندوة.

وأقر اللقاء التمهيدي الأول عقد لقاء آخر، الأحد المقبل، يقدم خلاله الطرفان تصوراتهما لتحقيق البندين الأول والثاني.

وبحسب المصدر الخاص فإن المؤتمر الشعبي ينفي وجود أي معتقل سياسي في اليمن، ويعتبر المعتقلين على ذمة الحراك وأحداث صعدة معتقلين جنائيين. ومعلوم أن قائمة المعتقلين على ذمة الجنوب وصعدة تضم ناشطين سياسيين وأكاديميين وعلماء دين.

وبخصوص إشراك القوى السياسية في الداخل والخارج، فإن المشترك يشدِّد على ضرورة إشراك ممثلي الحراك الجنوبي والحوثيين والشخصيات السياسية المتواجدة في الخارج، في حين يريد المؤتمر حصر أي حوار على القوى السياسية «الشرعية» في الحكم والمعارضة.

وفي الموازاة للاتصالات مع السلطة، يجري اللقاء المشترك اتصالات غير معلنة بقيادات سياسية معارضة في الخارج. وعلمت «النداء» أن اللجنة التحضيرية برئاسة محمد سالم باسندوة تبحث حالياً الخيارات التي تؤدي إلى إقناع مكونات الحراك الجنوبي بالمشاركة في حوار وطني يخرج اليمن من أزماتها الراهنة، وبما يحقق مطالب الحراك في إطار الوحدة اليمنية.

وطبق مصادر في اللجنة التحضيرية فإن اللجنة قررت الانفتاح على جميع القيادات السياسية في الخارج وفي مقدمتها نائب الرئيس السابق علي سالم البيض (رئيس المجلس الأعلى للثورة السلمية في الجنوب حالياً)، والرئيس الأسبق علي ناصر محمد، ورئيس الوزراء الأسبق حيدر أبو بكر العطاس، وعضو مجلس قيادة حركة 13 يونيو عبدالله عبدالعالم، والسفير عبدالله سلام الحكيمي.

واستكملت لجنة خاصة في المشترك تصوراً لقضايا الحوار والخيارات الممكنة لحل أزمة الانقسام الوطني. والتصور الجديد هو نسخة مطورة من رؤية المشترك التي أعلنها العام الماضي.

وينفتح التصور الجديد للمشترك على مطالب الحراك الجنوبي، إذ يقبل بخيار فدرالي على أساس 3 إلى 5 أقاليم، من دون أن يغلق الباب أمام خيار فدرالي قائم على إقليمين: شمالي، وجنوبي.

راقصة يمنية...

صورة التمثال، وتفاصيل نقل الراقصة: بواسطة قاطرة تابعة لشركة نفط أجنبية عاملة في اليمن، وزودها باسم المشتري اليمني (باسلام علي أحمد باسلام) والوسيط (محمود النهمي)، وهذا كان أيضاً وسيطا في عملية بيع الراقصة في المرة الثانية لأجنبي يقيم في اليمن.

حينها قررت الهيئة التحرك وقدمت بلاغا للنيابة، وتم التحقيق مع المتهمين باستثناء البقري إذ ما يزال فاراً حتى اللحظة.

في الجلسة الثانية من تحقيقات النيابة مع المتهمين ورد اسم مقدم البلاغ باعتباره أحد المشترين الذين عرض عليهم التمثال لكن الصفقة لم تتم لعدم قبوله بالمبلغ المطلوب ثمناً للراقصة.

مقدم البلاغ وفق مصادر «النداء» هو مسؤول عسكري سابق، وحين ورد اسمه قدم شكوى إلى النائب العام. الهيئة أيضا قدمت مذكرة بأن المسؤول العسكري لم يسبق أن باع الهيئة أو أهداها أي قطعة أثرية منذ تأسيسها.

لكن مصادر قضائية قالت إن اسم هذا المسؤول يرد في معظم التحقيقات التي تجرى مع متهمين بتجارة وتهريب الآثار باعتباره أحد المشترين.

أحالت النيابة ملف قضية الراقصة إلى المحكمة دون الاستفسار عن مصير الآثار التي يقتنيها المسؤول لكونها لم تصل إلى الهيئة.

في مايو الماضي قضت محكمة شرق الأمانة بالحبس ثمانية أشهر وغرامة مائة ألف ريال بحق المتهمين بتهريب الراقصة. نفذ الحكم على اثنين، فيما البقري ما يزال فاراً.

بالنسبة للهيئة فإن مصير الراقصة اليمنية ما يزال مجهولا، وسبق أن تلقت ردا من السلطات في دولة الإمارات بأن التمثال لا وجود له على أرضها.

وقبل 3 أشهر تلقت الهيئة معلومات تفيد بأن الراقصة نقلت إلى لندن، لكن الانتربول الدولي أبلغها أنه لم يعثر عليه هناك.

وبحسب مدير عام حماية الآثار، هشام الثور، فإن ملف الراقصة اكتمل العام الماضي، ما يعني أن الانتربول الدولي والمنظمات الدولية ستتعامل مع التعميم بشكل جدي. وأوضح أن الانتربول عمم نشرة لكل المتاحف العالمية والمزادات العلنية بحضر بيع الراقصة.

"الثور" بدا متفائلاً وقال: "إذا ظهر التمثال في أي مكان في العالم فمن السهل استرداده".

النداء
اسبوعية.. سياسية.. عامة
الناشر رئيس التحرير
سامي غالب
سكرتير التحرير
بشير السيد
صنعاء - شارع الزبيري - مقابل سبأفون
عمارة البشيري
تلفاكس: (536504) ص.ب: (12070)
التوزيع: سيار 734658242

بعد أن نزحوا بفعل الحرب، يقبع عدد من جنود التاميل في المخيمات السريلانكية

■ شيديكولام، سريلانكا – ليديا بولغرين:

عندما انحسر الصرير الثاقب والأصوات الحادة الناتجة عن القنابل المدفعية، سارع س. ثيفينثران إلى بر الأمان. بعد الاختباء لأيام في خندق ضيق ومفتوح على شاطئ صغير في الجهة الشمالية الشرقية من سريلانكا، تجدد الأمل في قلبه لدى رؤية الجيش السريلانكي وهو يساعد المصابين والأشخاص الذين يعانون الهلع، أي الناجين من المعركة الأخيرة التي أقامتها جبهة نمور تحرير التاميل التي احتجزت قرابة ٣٠٠ ألف مدني من سكان التاميل.

بعد مرور أكثر من شهرين، ثيفينثران، وهو موظف حكومي من التاميل ويبلغ ٥٦ سنة، يجد نفسه رهينة من جديد. ولكن هذه المرة، وقع بين أيدي الأشخاص الذين حرروه من قبضة النمور.

في مقابلة أجراها في مخيم من المخيمات المنتشرة والمغلقة التي أقيمت هنا لتأوي النازحين بفعل الحرب ضد الجبهة المتمردة المعروفة بتسمية جبهة نمور تحرير التاميل، إيلام، قال التالي «لقد حررونا. وها أننا محتجزون من جديد. لقد خسرت كل شيء في هذه الحرب. لقد قتل النمور ابني. لقد خسرت ملكيتي. وها قد خسرت الآن حريتي كذلك».

لا يزال مئات الآلاف من التاميل محتجزين في مخيمات مُنع الصحافيون والمحققون في مجال حقوق الإنسان والقادة السياسيون من الدخول إليها. وتقول الحكومة السريلانكية إن الأشخاص المقيمين في المخيمات يشكلون خطراً أمنياً لأن مقاتلي جبهة نمور التاميل يختبئون بينهم.

ولكن الديبلوماسيين والمحللين ومساعدي الإغاثة والكثير من السريلانكيين يخشون إضاعة هذه الفرصة التاريخية التي ستمكّن سريلانكا أخيراً من وضع حد لنزاع من النزاعات الإثنية الأطول في العالم لأن الحكومة تعتدي على حقوق المدنيين التاميل في محاولاتها للقضاء على ذيول جبهة النمور الأخيرة.

ويقول فيراسينغهام أناناداناجاري، وهو سياسي بارز من التاميل وكان من الداعمين الأساسيين للمعركة التي شنتها الحكومة ضد جبهة نمور التاميل، التالي: «قالت الحكومة لهؤلاء الناس إنها ستعتني بهم. ولكن عوضاً عن فعل ذلك، أقدمت على احتجازهم على غرار الحيوانات بدون وضع أي تاريخ محدد لإطلاق سراحهم. إن هذه الخطوات ستؤدي حتماً إلى نزاع آخر في المستقبل».

صوّرت الحكومة السريلانكية معركتها الأخيرة ضد تمرّد جبهة نمور التاميل الذي دام لـ٢٦ سنة والتي انتهت بمقتل قائد المجموعة، فيلوبيلاي برابهاكاران، بصفتها مهمة إنقاذ لتحرير المدنيين المحتجزين على يد المجموعة المسلحة الأشرس والأكثر ثراء في العالم، والتي كسبت صفة الإرهاب من قبل الحكومات المتعددة في أنحاء العالم.

قال الرئيس السريلانكي، ماهيندا راجاباكسا، في مقابلة نادرة أجراها مؤخراً، التالي: «لا يمكن وصفها بالحرب. عرفوا أننا لم نكن ضد سكان التاميل، ضد المدنيين. كانت هذه المعركة ضد الإرهابيين فحسب».

على الرغم من أن الكثيرين من سكان المخيمات يشعرون بالامتنان للحكومة لأنها حررتهم من المتمردين ولكن الشعور بالإحباط والغضب يتزايد في حين أصبح واضحاً أن المصالحة والتوصل إلى حل سياسي لمشاكل التاميل والأقليات الأخرى في سريلانكا لن يحصلا في المدى القريب.

لقد تحسنت الظروف في المخيمات منذ أوائل شهر أبريل ومايو اللذين شهدا على عجز الحكومة ومجموعات الإغاثة عن استقبال مئات الآلاف من الأشخاص الذين توافدوا فجأة إليها. ويتم الآن بناء مئات الملاجئ المتينة لاستبدال الخيم الهشة.

كما يرتاد الأطفال المدارس وتساعد المستشفيات والمراكز الصحية في احتواء انتشار الأمراض المعدية. ولكن هذه المساعدات لم تساهم في التخفيف من قلة صبر أولئك الذين يقيمون هنا. واستمرت عملية التأكد من الهوية لوقت طويل وما كان أحد يتوقع ذلك.

وقد قال راجاباكسا إنه أصدر أمراً بإعادة توطين ٨٠% من النازحين بحلول نهاية السنة. ولكن المسؤولين الحكوميين يقولون إن هذا الهدف قد يصعب تحقيقه لأن عدداً من الألغام الأرضية في أرجاء الشمال لم يتم نزعها بعد.

ويقول عدد من النازحين هنا إنهم سيفرحون بمغادرة هذه المخيمات التي تعج بالناس للمكوث في منازل الأقرباء في أرجاء البلاد حتى يتمكنوا من العودة إلى قراهم. وقد سمح للبعض من الشيوخ بالمغادرة ولكن المسؤولين الحكوميين يرفضون الإفصاح عن تاريخ محدد لإطلاق سراح الأشخاص الآخرين الذين تأكدوا من هويتهم.

وقال راجاباكسا إن المقيمين في المخيمات التي تشير إليها الحكومة بصفتها «بلدة الرفاه»، يجب احتجازهم لأن أياً منهم قد يكون متمرداً متخفياً. وتقول الحكومة إن قرابة ١٠ آلاف مقاتل تم التعرف إليهم حتى الآن وقام معظمهم بتسليم نفسه.

بالفعل، إن الوضع المزري للأشخاص المحتجزين هنا في هذه المخيمات التي أطلق عليها الكثيرون تسمية «مخيمات الاعتقال»، يرمز إلى المعضلة المتواجدة في قلب الحرب الأهلية التي عرفتها سريلانكا. فقد تمكنت جبهة نمور التاميل من الاندماج بين مجتمعات التاميل، وبخاصة هنا في المعقل السابق لنمور التاميل في الشمال. وبالنسبة إلى الحكومة، أمست المجموعتان متشابهتين.

وقال راجاباكسا، «لقد أقدموا على تجنيد الجميع"، ومن ضمنهم الشيوخ والفتيات المراهقات. وتابع قائلاً، "كان الجميع جاهزاً لحمل السلاح».

راجاباكسا، الذي تم انتخابه عام ٢٠٠٥ بعد أن وعد بإنهاء الحرب، قد ضم هذا الصراع ضد التاميل إلى الحرب ضد الإرهاب. ويحب القول إن سريلانكا لا تتضمن الأقليات، «بل الأشخاص الذين يحبون بلادهم والأشخاص الذين لا يحبون بلادهم».

وقد احتفلت حكومة سريلانكا بانتصارها على النمور بصفته الهزيمة العسكرية البحتة الأولى في العالم ضد مجموعة إرهابية متمردة. وقد دامت هذه الحرب قرابة ثلاثة عقود وخلّفت وراءها الآلاف من القتلى ومئات الآلاف من النازحين.

ولكن منظمات حقوق الإنسان هنا وفي الخارج وثّقت البعض من الخسائر الفادحة لهذا الانتصار. فقد قمعت الحكومة الآراء المخالفة لها. وبقي الغموض يلف مقتل بعض الصحافيين وعملية احتجازهم وطردهم من البلاد. وقد اختفى الآلاف من سكان التاميل ويقال إن الحكومة ألقت القبض عليهم بتهمة انتمائهم إلى جبهة نمور التاميل، وذلك استناداً إلى مانو غانيسان، وهو العضو البرلماني من التاميل الذي تابع عمليات الاختفاء هذه لسنوات.

ويبقى السؤال هو التالي، ما عدد المدنيين الذين تعرضوا للقتل في هذه الأسابيع الدموية الأخيرة للحرب عندما تم احتجاز النمور التاميل في خندق ضيق على الشاطئ إلى جانب مئات الآلاف من المدنيين؟ وبعد أن أصر راجاباكسا لأشهر عديدة على عدم وفاة أي مدني، اعترف أخيراً بأن البعض من المدنيين قد تعرضوا فعلاً للقتل وتابع قائلاً إن الحكومة تحقّق في ما جرى في الأيام الأخيرة من الحرب.

وقال التالي، «قضت تعليماتي بعدم قتل أي مدني. وكان الجيش حريصاً على تنفيذ هذه التعليمات».

ولكن الأمم المتحدة تقول إن ٧ آلاف شخص على الأقل قد لقي مصرعه بحلول نهاية شهر أبريل عندما بدأت المعركة الأخيرة. لا أحد متأكد من العدد الحقيقي للقتلى في هذه الأسابيع الأخيرة من القتال ولكن الشهود يقولون إن موقع المعركة كان مليئاً بالجثث. وتكشف الصور التي تم التقاطها بواسطة الأقمار الصناعية عن الحفر العميقة والواسعة في الموقع ويبدو أنها تعارض ما تدّعيه الحكومة بشأن امتناعها عن استخدام الأسلحة الثقيلة هناك.

وتقول بريادهارشاي جيفيراج التي ألقي القبض على زوجها، وهو شرطي عمل مع جبهة النمور، في اليوم الأخير من القتال ولم يلمحه أحد منذ ذلك الحين، التالي، «اضطررنا إلى السير على جثث الأموات. وانتشرت مئات الجثث في كل مكان».

وتمكنت الحكومة السريلانكية من تفادي طلب الجهات الخارجية بالتحقيق في ما حصل، وقضت على الجهود التي بذلها مجلس حقوق الإنسان في جنيف للقيام بهذا التحقيق في مايو.

ولكن طالما بقيت مخيمات النازحين من التاميل بعيدة عن الأنظار، صعب على الحكومة السريلانكية المحافظة على الدعم الذي كسبته من الدول الأجنبية التي تساهم في دفع الملايين من الدولارات الضرورية لإطعام النازحين ومنحهم المأوى والملابس.

وقد قال ديبلوماسي من بلد يساعد في تسديد أموال الإغاثة، «لسوء الحظ، إن واصلنا تقديم المساعدات، سنمسي بمثابة السجّان لهؤلاء الناس».

كما عبّرت منظمات الإغاثة عن تحفظها حيال دورها كذلك.

قال مساعد إغاثة طلب عدم الإفصاح عن اسمه لحماية عمل المؤسسة الخيرية، «كلما طال هذا الوضع، بدا وكأنهم محتجزون بالفعل».

ولكن راجاباكسا قال إن منع نمور التاميل من التجمّع من جديد يترأس لائحة أولوياته.

وتابع قائلاً، «ويبقى أمن المواطن هو شغلنا الشاغل. عليكم أن تتذكروا أننا ألحقنا الهزيمة بالمجموعة الإرهابية الأكثر شراسة. نحن حريصون للغاية. ولا يمكنني تحويل هذه المنطقة إلى بغداد».

© c.2009 New York Times News Service

العائلات التي اضطرت إلى النزوح بسبب الحرب في سريلانكا في مخيم للنازحين داخلياً في مزرعة مينيك بالقرب من فافونيا. سريلانكا في يوليو من العام ٢٠٠٩. مئات الآلاف من التاميل لا يزالون محتجزين وراء الأسلاك الشائكة في المخيمات لأن الحكومة تقول إن المتمردين السابقين قد يكونون مختبئين بينهم.

© c.2009 New York Times News Service

امرأة اضطررت إلى النزوح بسبب الحرب في سريلانكا تقف في الصف لتلقّي العلاج الطبي في مخيم للنازحين داخلياً في مزرعة مينيك بالقرب من فافونيا. سريلانكا في يوليو من العام ٢٠٠٩. مئات الآلاف من التاميل لا يزالون محتجزين وراء الأسلاك الشائكة في المخيمات لأن الحكومة تقول إن المتمردين السابقين قد يكونون مختبئين بينهم.

© c.2009 New York Times News Service

حنايا

هدى العطاس
hudaalattas@yahoo.com

هل حان وقت إعادة انتاج الوحدة؟

(2-1)

حيث لم يعد الأمر يقتصر على ضبط مفاهيم ما يحدث في البلاد، أو تشبيهه بفك اشتباك بين خطابين؛ بل غدا اصطلاحا يعنون لما فوق الأزمة: حراك سلمي، وينذر بتحوله إلى لا سلمي لفك عرى الوحدة في الجنوب، والقشعريرة التي تسري في الجزء الشمالي خوفا من انفراط هذه العرى، يذهب البعض إلى تهوينها وتحجيم أبعادها، وكما يستهوي ذلك بعض المحللين في الجادة السياسية من طرفي التقاسم السياسي: السلطة، والأحزاب التي تبدو أقرب إلى المعارضة أو هكذا تسمي نفسها، بعيدا عن الرصيف السياسي الذي عادة يتلبث عند التنظير ويركن إلى قرار علوي يفرج أسارير الأزمات السياسية عامة، بينما ما يعتمل في الشارع الشعبي وضمن خطاب العامة يبدو بعيدا عن احتسابات السياسيين التي تبدو سلحفائية.

وحادثة القباطي الأخيرة تؤكد أن السباق السياسي والشعبي يبدو كتناظر بين سلحفاة وأرنب. وتيرة الشارع تحتدم يوما عن يوم، والاستنفار علا منسوبه في الشارع الجنوبي، بينما السياسي في صنعاء يبسط بضاعته على رصيفين ليسا بعيدين عن بعضهما، يتجاوران في التعاطي مع احتداد ناس الجنوب، ويسعيان إلى عدم تغوير القراءة السياسية، وتسطيح التعاطي مع الاحتدام كلاً بأدواته، السلطة التي عبر بوقها الإعلامي وقوة أجهزتها القمعية في الميدان تحاول تعويم الغليان الجنوبي وتصويره كزوبعة غبار وسط اخضرار السهوب الوحدوية، زوبعة يثيرها "الموتورون الحاقدون"، على خلفية دعوات انفصالية لا تريد الخير للوطن الموحد الذي عم وزاد. هكذا تراه، بل وتمعن بإرجاع هذا الخير لتدابير سلطة ما بعد 94.

وعلى الرصيف المجاور تبدو الأحزاب التي تسمي نفسها معارضة وكأنما تنتظر فرجا مما وراء الطبيعة، وتدور في حلقة مفرغة من المناورات السياسية. ويتجلى تهوينها لما يجري عبر مماطلات اتخاذ مواقف واضحة وحاسمة، أو التحرك باتجاه مشاركة حقيقية وفاعلة فيما ومما يجري. والاسترسال سيبدو إحالة على ما قاله بعض المحللين عن أن هذه الأحزاب تقف في كرسي المتفرج ودور المراقب، الذي حتى لم يحدد بعد موقفه إثر المراقبة، ولم (ولن) تتفق أطرافه على رأي وموقف، وذلك لتباين هذه الأطراف في مشمول بنائها الفكري والتنظيمي والسياسي، وتمازج مكعبات تكوين غير منسجمة داخل الشكل المشترك حد الخروج بكائن سريالي لا تدرك ماهيته.

لذا حان الوقت لابتدار رؤية مغايرة، منسلخة عن اجترارات العناوين السياسية والثقافية الماقبلية لإفرازات الواقع الذي داهم وحدة 22 مايو ونز صديده على جسدها؛ رؤية راديكالية تتموقع على بنى مغايرة لإعادة إنتاج الوحدة، وتبشر بفينيق من وسط رماد الوحدة القائمة.

أغفلت التوصيات البرلمانية الموضوع الأساسي وحثت على تشييد السجون والاهتمام بالأمن ووضع المنافذ

لامس راحة السجّان فكانت عاقبته الموت

■ هلال الجمرة

عصر الـ24 من يونيو المنصرم، أراد مسؤول السجن في حرض تناول القات في جو ملؤه السكون ومنيزوع من إزعاج النزلاء، فأوصل سلكاً كهربائياً بنافذة السجن المرتبطة بغرفته. لم يهنأ له المقيل كما أراد. فبعد وهلة كانت العاقبة: لامس أحد السجناء راحة السجّان فصعق وفارق الحياة.

لقد أفرغ سلك كهربائي عُمر السجين عبدالله أحمد ساحلي كديش في لحظات. عقب انتهائه من تناول طعام الغداء طلب عبدالله من صديقه في السجن أن يصبّ له شاي. "قال لي اقطع قارورة واسكب لنا شاي"، قال للجنة البرلمانية التي نزلت لتقصي الحقائق حول مقتله. وواصل حديثه: "خلال بحثي عن شاي، سمعنا صوتا يدعو: عبدالله، معك زائر". لبى النداء واتجه صوب النافذة. لكن صديقه لم يسمع إلا الأصوات تصرخ بأن عبدالله صعق بالكهرباء فهبّ إليه فوجده معلقاً يده على النافذة ثم سقط على الأرض.

إدارة الأمن في المحافظة وكافة المسؤولين قالوا إن كديش مسجون بتهمة تهريب الصوماليين إلى السعودية. بيد أنهم أكدوا عدم تواجده في المنطقة التي أمسكوا فيها بالمتهربين وإنما أبنه ذو الـ12 عاماً.

اللجنة البرلمانية التقت بعلي عبدالله جمعان كديش، أحد الـ3 اليمنيين الذين قالت الأجهزة الأمنية إنها أمسكت بهم مع الأفارقة والمتوفى في المكان الذي وصفوه بالخالي الذي اعتبروه برهانا يؤكد أنهم يعملون في تهريب الأفارقة. صحيح أن الأمن رآهم بجانب الأفارقة لكن قصة الاعتقال مختلفة كما يرويها علي: "كنت أعمل في أرضي الساعة 1 ظهراً وكان عدد 12- 13 صومالياً يجلسون تحت أشجار قريبة. شاهدت 3 أطفال يرعون الأغنام وأثناء حديثي معهم ظهرت سيارة أحمد علي ساحلي وخلفها سيارة الأمن. حينذاك، هربنا من الأمن فأطلقوا علينا الرصاص وتوقفنا (هو والـ3 الأطفال رعاة الأغنام)". اقترب منّا نائب مدير البحث وأخذنا على سيارة الأمن واعتقلوا الصوماليين وأخذوهم على سيارة أحمد ساحلي. في طريقنا إلى إدارة الأمن التقينا عبدالله كديش على سيارته المحملة بالماء. وحين أخبروه أنهم قبضوا على أطفاله طلب منهم أن يتركوا الأطفال ويأخذوه بدلاً منهم. وافق رجال الأمن. حجزونا في حرض 3 أيام ثم نقلونا إلى سجن حرض ليلاً واستمروا في حجزنا هناك 8 أيام".

هكذا كانت المخافة الأولى لسجنه وبعدها الاستمرار في احتجازه 11 يوماً دون وجه حق. فضلاً عن الجريمة الأبشع والأخطر وهي تعريض السجناء لخطر الموت لقاء راحة السجّان الذي تعمّد في وضع السلك الكهربائي على نافذة السجن.

نفى مسؤول السجن بحرض معرفته بالماس الكهربائي على تلك النافذة. واعترف للجنة البرلمانية عن حادثة حصلت في الماضي: "سابقاً كان يتم شبك أرت في الليل أيام كان يعج السجن بـ120 سجينا نصفهم من مهربي المخدرات والحشيش. وكانت قد وقعت حادثة صعق كهربائي في الجهة الأخرى من السجن قبل فترة تم تلافيها من قبل إدارة السجن فور اكتشافه". وإذ أفاد بأن النافذة التي حصلت فيها الحادثة "بعيدة ولا يصل إليها أي سجين وليست في الجهة المخصصة للزيارة"، اتضح للجنة لاحقاً أن السبب في وفاة السجين كانت "بسبب ربط سلك من غرفة مسؤول السجن إلى نافذة الغرفة المخصصة للاستقبال ولحرس السجن والمدخل إلى حوش السجن وتفضي إلى غرفة مسؤول السجن" مستنتجة أن مسؤول السجن تعمد الإيذاء الذي أزهق روح السجين.

ولئن رأت اللجنة أن من غير اللائق بكرامة الإنسان أن يضع السجناء في سجون مديرتي عبس وحرض بالسجن، التي وصفوها بأحواش بنيت فيها غرفة أو غرفتين ودورة مياه واحدة لا تليق بالإنسانية، أوصت بتأهيل بعض السجون في المحافظة وبناء سجون وإصلاحيات جديدة في مديريات المناذف صالحة للاستخدام: توفير الغذاء والماء والحمامات. وشددت على سرعة إنشاء سجن حرض وبناء سجن للنساء. الوضع غير صحي في السجن نتيجة التجميع العشوائي للسجناء، لذا فإن الأمراض منتشرة "والعدوى تنتقل بين المساجين من واحد لآخر".

وفيما استنتجت أن أجهزة الأمن والبحث الجنائي يتجاوزون مدة التوقيف القانونية بعشرات أضعاف المدة القانونية في القضايا الجنائية دون إحالتها إلى النيابة، وكذا تتصرف الأخيرة، إذ تهمل القضايا لديها شهورا قبل إحالتها إلى المحكمة؛ دعت اللجنة وزارة الداخلية إلى التعميم على كافة أجهزتها احترام القانون في مسألة التوقيف والإحالة إلى النيابة فور استكمالها جمع الاستدلالات وتوفير الإمكانات اللازمة للمحافظة في الجانب الأمني من خلال توفير الاعتمادات المالية الكافية للانتشار الأمني في المديريات.

وعلى الرغم من أن التقرير يتحدث عن واقعة وفاة السجين بماس كهربائي صنعه مسؤول السجن، بيد أن التوصيات السبع أغفلت حادثة موت السجين تماماً ولم توصي بشيء بشأن الحادث أو أجهزة الأمن التي تضاربت تصريحات مسؤوليها عن الواقعة بصورة كبيرة. وركزت على الاهتمام بتشييد السجون وبناء مقرات للبحث الجنائي وأقسام الشرطة والاهتمام بالمنافذ ومكافحة التهريب.

وكانت اللجنة المكونة من 7 أعضاء برأسهم سنان العجي قد توجهت إلى محافظة حجة ظهر 30 يونيو الفائت واستمعت إلى مسؤولي المحافظة وجميع الأطراف في الحادث عدا أسرة المجني عليه. وعادت بتقرير مكون من 14 ورقة.

بدأت اللجنة تنفيذ مهمتها من محافظ حجة. لقد اعترف فريد مجور للجنة بأن الوضع في سجن حرض مأساوي. موثقاً وصفه للسجن بالقول: "وستشاهدونه بأنفسكم: مكان مفتوح عبارة عن حوش بداخله غرفتان وحمام وبناء قديم متهالك وغير صالح".

وإذ شكا مجور من إمكانيات المحافظة الضئيلة جداً في الجانب الأمني "مقارنة بجرائم التهريب المتنوعة: تهريب الأطفال، الأفارقة، المخدرات، السلاح، تهريب الآثار... الخ، ما يتطلب معدات وسيارات واعتمادات وتأهيل وبناء سجون صالحة للاستخدام"، قلل من فداحة حادثة الوفاة، وقال إنه علم أن "السجين من الأشخاص المطلوبين في قضايا تهريب"، لافتاً إلى أن حادثة مماثلة "حصلت حادثة قبل هذه" في الماضي.

وأكد المحافظ أن لديهم "إحصائيات للمهربين وأعمارهم ومناطقهم". واعترف بالعجز في ضبط الحدود: "من المستحيل تغطية كل المنافذ لكن نعمل بما نستطيع".

ووصف مدير أمن حجة سجون حجة بأنها صغيرة وغير مؤهلة، "وتكررت مطالباتنا لإدارة الأمن والمحافظة ببناء سجون واسعة"، فضلاً عن عدم وجود ثلاجات للموتى، مؤكداً أنهم استقبلوا خلال الشهر الماضي نحو 483 وافداً خلال 4 أيام، وأحياناً يتم العثور على جثث في بيوت مهجورة، يموتون من قلة الغذاء أو غيره، ولا يتم دفنهم إلا بعد التحري.

ووصف محمد صبار الجماعي، رئيس لجنة التخطيط والتنمية والمالية في المحافظة، سجن حرض بأنه "عبارة عن حوش غير صالح لسجن الآدميين"، وأن المعاملة داخله سيئة من قبل القائمين عليه، و"يفرض على السجناء رسوماً عند الدخول وعند الخروج". مؤكداً أن مسؤولي السجن "رفضوا توجيه مدير الأمن بإسعاف السجين وقاموا بشتمه"، معتبراً ذلك "دليلاً على قصد القتل العمد للسجين كديش".

واستغرب الجماعي من بقاء طاقم أمن حرض رغم توجيهات رئيس الجمهورية قبل 6 أشهر بتغيير "الطاقم بالكامل ولم يتم تغييرهم، وكلما تم تغيير أي واحد منهم توجه الوزارة بإعادتهم".

بينهم عضوان من مجلس النواب

نافذون يسطون على مواقع شركة الملح وهيئة المساحات

• شامي

• بورجي

• العجي

تواجه شركة تصنيع وتسويق الملح والجبس في مديريات الصليف والمنيرة واللحية بالحديدة خطر الانتهاء والدمار. وتقف أمام مأزق كبير فرض عليها التوقف عن العمل بصورة شبه نهاية منذ سنة تقريبا، وأدخلها في أزمات داخلية عميقة كانت بغنى عنها.

المأزق الذي شكاه موظفو وعمال الشركة ومساهموها إلى البرلمان واقترح عدد من النواب تشكيل لجنة للنزول وتقصي الحقائق حول الحادثة وأقروه في جلسة 29 يونيو الفائت، دونته اللجنة في تقريرها الذي تم قراءته في قاعة البرلمان قبل يومين، ويفترض أنه تم مناقشته أمس، وفقا للائحة المجلس الداخلية.

استمعت اللجنة إلى آراء كل الأطراف ذات العلاقة فكان الإجماع على أن الشركة تعطلت عن العمل بسبب البسط على مواقع الشركة من قبل نافذين وأعضاء مجلس نواب من المحافظة، مبررين فعلتهم بأنهم حصلوا من هيئة المساحة الجيولوجية على عقود وبصائر من مواطنين.

المشكلة، كما تشخصها إدارة الشركة والمسؤولون في المحافظة، أن "الأسود" من المستثمرين انقضوا على مناجم الشركة في منطقتي القماة واللحية مطلع 2008. لكن هذا الهجوم الذي فاجأ الشركة في أزهى فتراتها كان مرخصاً من جهة الاختصاص الهيئة المساحات والجيولوجيا.

هذه الاستحداثات ضربت الشركة في الصميم. وأفاد مدير الإنتاج في الشركة للجنة البرلمانية بأن "اعتداءات المستثمرين على المناجم خفضت سعر الطن من 15 ألف ريال إلى ألفي ريال، ما أدى إلى توقف الشركة عن العمل". لقد دخلت مأساتهم شهرها العاشر.

لم توقف الآلات فحسب، بل فقد ما يزيد على 218 عاملاً و70 متعاقداً مرتباتهم و3 آلاف عامل يشتغلون بالأجر اليومي كانوا يعملون بالمالح. جميع أسر هؤلاء العاملين مهددة بالمجاعة والتشرد ما لم تضع الدولة حلولاً لذلك.

وحدد نوعية وجهة الاعتداء، بناء على استفسار اللجنة، بأنها: المواقع والمساحات المحددة للشركة التي استأجرتها بموجب إحداثيات محددة ومثبتة من أراضي وعقارات الدولة أو من هيئة المساحة الجيولوجية. والمستثمرون في منجم القماة هم: ناصر الشرفي، عبدالواحد الواحدي، محمد الواحدي، خالد أحمد الحجري، وبشير المحيا. وفي منجم اللحية: حسن بورجي (عضو مجلس النواب)، زياد علي صغير شامي (عضو مجلس النواب)، إبراهيم حمدان، صادق القيسي، عبدالمنعم الحاذق، وأحمد محمد عباد، وآخرون. ووقال إن هؤلاء يمتلكون وثائق وبصائر وصفها بالمزورة، مشيراً إلى أن هؤلاء لم يمروا على هيئة أراضي وعقارات الدولة باعتبارها الجهة المختصة.

وقال مدير الشؤون الإدارية للجنة إن إيرادات الشركة خلال أربع سنوات بعد الخصخصة بلغت مليارا ومائتي مليون ريال موزعة على: 700 مليون ريال مصروفات ومرتبات، 209601857 ريالا عهدة لدى رئيس مجلس الإدارة، وباقي المبلغ مصروفات وقطع غيار.

حتى يوليو 2008 كانت الشركة "تصدر من 1500 – 2000 طن شهرياً بمبلغ 30 مليون ريال، منها 10 ملايين نفقات تشغيلية والباقي فائض"، قال محمد منصور، المسؤول المالي للجنة البرلمانية. وأضاف أن الشركة في الفترة بين أغسطس 2004 حتى ديسمبر 2005 حققت أرباحاً "لا تقل عن 40 مليون ريال تم احتساب جزء منها مساهمة الموظفين بمبلغ 184 ألف ريال عن كل موظف مساهم".

في الفترة التي أعقبت الاعتداء على مناجم الشركة تم بيع أصول الشركة على أساس أنها "معدات خردة هي: 5 مولدات، بلدوزر، وايت، كمبريشن صغير، كمبريشن كبير حق الحفار، شريط طربال طول 950م، 3 مضخات من مشروع المياه. وقد بيعت هذه المعدات بإشراف وكيل المحافظة دون إجراء مناقصة ولا مزايدة"، أوضح منصور.

ولفت عبدالسلام ثوابة، مدير مديرية الصليف، إلى أن الحلول والمعالجات لهذه الإشكالية أن يتم الإطلاع على "كافة العقود والتراخيص المبرمة بين الشركة والدولة ممثلة بهيئة الأراضي ومعاينتها على الطبيعة وسوف تلاحظ المواقع المستحدثة".

عبدالعزيز شجاع الدين، مدير هيئة الأراضي والمساحة والتخطيط، أوضح للجنة أن شركة الملح سابقاً كانت تمتلك مجموعة ممالح في اللحية وفي القماة، وعند صدور قرار الخصخصة اقتصرت على الصليف فقط ولم تدخل اللحية ولا القماة. واعترف بأن الهيئة عملت عقوداً لأصحاب اللحية والقماة.

وحمّل إدارة الشركة وعمالها سبب دمار "هم أتاحوا الفرصة للغير وهم من عطلوا أنفسهم نتيجة المماحكات... والهيئة ليست طرفا فيها بل نحن وقفنا معهم ضد كل من يعتدي على أملاك الدولة والشركة ونحن الآن أمام القضاء". وأضاف: "نحن وجهنا بعدم بيع الديناميت لأي جهة عدى شركة الملح".

التقت اللجنة بالمتهمين بالاعتداء على الأرض من أعضاء مجلس النواب فأكدوا أن "لديهم بصائر من المواطنين وأن المواقع التي ينقبون فيها ليست من أملاك الدولة".

وأصت اللجنة بوقف الاعتداءات من قبل الذين ليس لديهم تصاريح على المواقع والمساحات الخاصة بالشركة وعدم منح تراخيص جديدة في نفس مواقع الشركة والمستثمرين. كما حثت على تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة لصالح أراضي الدولة وشركة الملح.

وشددت على منع وإيقاف بيع أي من أصول الشركة أو التصرف فيها حتى تصحح أوضاعها. وبشأن الفساد المالي وحقوق الشركة أوصت بتشكيل لجنة من 4 جهات مختصة لمراجعة الحسابات من بداية الخصخصة ومحاسبة كل من ثبت تقصيره وتسليم مرتبات العمال كما كانت قبل الخصخصة.

أنشئت الشركة في 1962 وكانت حكومية تتبع وزارة النفط. وتم خصخصتها في 2004 لحساب العمال والموظفين في الشركة، لكنها شارفت بعد الاعتداءات التي بدأت في يوليو 2008 على النهاية، إذا لم يتم تدارك الأوضاع.

ألف مبروك

في أجواء بهيجة
احتفل الشاب الخلوق
عبداللطيف محمد يعقوب
بزفافه الميمون مساء الخميس الماضي..
وفي هذه المناسبة نتقدم الى الوالد
محمد يعقوب
والى الدكتور يوسف محمد يعقوب
بأجمل التهاني والتبريكات، متمنين
للعريس وعروسه حياة زوجية سعيدة..
المهنئون:
غسان أمين قاسم، خالد سيف حيدر
عبدالكريم محمد الهبل، بكيل علي سمين
محمد صلاح سالم، سعد الأديمي، معمر المعبقي

ألف مبروك
أجمل التهاني وارق التبريكات نزفها الى الشاب الخلوق
خالد عبدالكريم السبئي
بمناسبة زفافه الميمون.. فألف مبروك
المهنئون:
عبدالوهاب الحسامي، عبدالناصر عبده عبدالله
عبدالقوي المجيدي، حمدي عبدالوهاب

متظاهرون في كاراتشي، باكستان يتظاهرون في شهر نيسان (أبريل) للتنديد بقتل ثلاثة زعماء سياسيين محليين من محافظة بالوشستان وقد نسبت هذه الأعمال إلى وكالات الاستخبارات الباكستانية.

© c.2009 New York Times News Service

من اليمين يوسف محمد مع ابنته في بالوشستان في باكستان في شهر أيار (مايو) 2009. قال محمد أنه تم اعتقاله في شهر شباط (فبراير) أي قبل أشهر على خطف شقيقه وقتله.

© c.2009 New York Times News Service

موجة تمرّد جديدة في باكستان رداً على أعمال القتل

■ **توربات، باكستان – كارلوتا غال**

تمّ اعتقال ثلاثة زعماء سياسيين محليين في مكتب قانوني في شهر نيسان (أبريل) وتمّ عصب أعينهم ودفعهم داخل شاحنة صغيرة كانت تنتظرهم وذلك على مرأى من محاميهم وبعض أصحاب المتاجر المجاورة. وقد تمّ العثور بعد خمسة أيام على جثثهم التي مزقها الرصاص وتحلّلت من شدة الحرّ في بستان نخيل.

يعتبر السكان المحليون أن وكالات الاستخبارات الباكستانية هي من يقف خلف أعمال القتل وقد أثار ذلك موجات احتجاج في أنحاء بالوشستان وهو إقليم كبير يشهد اضطرابات ويقع في جنوبي غرب باكستان، حيث تواجه الحكومة عملية تمرّد أخرى.

ويبدو أن النزاع بدأ يتطوّر أكثر في بالوشستان مع أنه ليس على مستوى تمرّد حركة طالبان في شمالي شرق البلد. ويتخوّف السياسيون والمحلّلون من أن يؤدي ذلك إلى فتح جبهة ثانية تربك السلطات وتستنزف مواردها على غرار الطائرات المروحية التي قدمتها الولايات المتحدة إلى باكستان لمحاربة حركة طالبان وتنظيم القاعدة.

وحذّر بعض القوميين البالوشيين والسياسيين الباكستانيين من خطر أن يفكك النزاع البلوشي البلد لا سيما أن بالوشستان تشكل ثلث مساحة باكستان، إلا في حال تمكنت الحكومة من احتواء الأزمة وبقيت ممسكة بالقوات العسكرية وقوات الأمن.

وقام مئات وربما الآلاف من البالوشيين بأعمال اعتقال وتعذيب سرية تحت إشراف الرئيس برويز مشرف الذي رحل عن منصبه في السنة الماضية. وتعتبر المجموعات التي تعنى بحقوق الانسان والناشطون البالشيون أن هذه الإساءات قد استمرت في عهد الرئيس آصف علي زرداري على رغم قطع الوعود بتهدئة التوتر.

وقال نوّاب ذولفقار علي ماغسي وهو حاكم إقليم بالوشستان «إن الوضع هش. فعندما تحاول إجبار الشعب على التهدئة ستتلقى ردة فعل».

وأثار العثور على جثث الرجال في 8 نيسان (أبريل) أعمال شغب على مدى أيام واحتجاجات ومظاهرات ومقاومة مدنية على مدى أسابيع. وقام التلاميذ في المدارس والجامعات، بإنزال العلم الباكستاني واستبدلوه بعلم بالوشستان الوطني بالألوان الأزرق والأحمر والأخضر.

ولفت الأساتذة والأهل إلى أن التلاميذ في المدارس لا يزالون يرفضون غناء النشيد الوطني خلال الاحتفالات ويستعيضون عنه بالأغاني الوطنية البالوشية التي تتغنى بالنضال المسلّح من أجل بلوغ الاستقلال.

ولأول مرة انضمت النساء اللواتي كنّ مهمشات في المجتمع البالوشي إلى موجات الاحتجاج في الشارع للتعبير عن معارضتهن للاستمرار في اعتقال الشخصيات الوطنية. كما انتشرت الشعارات على الجدران في أنحاء هذه المدينة، داعيةً إلى الاستقلال وحرب العصابات التي لا تزال موجودة في أنحاء كبيرة من الإقليم.

وتستمد المعارضة الوطنية جذورها مما اعتبرته ضماً قسرياً لإقليم بالوشستان إلى باكستان منذ 62 سنة. لكن يعزى سبب الاستياء الشعبي إلى واقع أن السكان شعروا بتهميش اقتصادي وسياسي وهو أمر تعهّد زرداري بمعالجته إلا أنه لم يبذل جهوداً كبيرة ليف بوعده.

ويقول الناس خلال المقابلات التي يتم إجراءها معهم في مدينة توبات وفي محيطها إن الجيش الباكستاني ووكالات الاستخبارات الباكستانية تعمل على ملاحقة كل من يبدي تعاطفاً مع التيار القومي.

والمثير هو أنه تمّ قتل الشخصيات الثلاثة السياسية التالية غول محمد ولالا منير وشير محمد وهم شخصيات بارزة في التيار القومي.

ويعتبر المسؤولون في الحكومة أنه تمت محاكمة الرجال بسبب قيامهم بأنشطة ضد الدولة إلا أنهم ينفون أي ضلوع لهم في مقتلهم. غير أن الناس لا تقتنع بذلك ويعتبرون أن الرجال لم يدخلوا النضال المسلح على رغم دعمهم الاستقلال.

وأشار مير كاشول علي وهو محامي الرجال الذي شهد على عملية خطفهم إلى إن عمليات القتل هي وسيلة يستخدمها الجيش الباكستاني لسحق التيار الوطني البالوشي. وأضاف «لا تقوم تقنيتهم على تعذيبهم وإلقاء القبض عليهم بل على تصفيتهم».

وبدأ المتمردون الذين يقولون أنهم يعملون بإدارة جيش التحرير في بالوشستان باعتماد تقنياتهم الخاصة أيضاً. والمثال البارز على ذلك هو إلقاء القبض في شهر شباط (فبراير) على مواطن أميركي يدعى جون سوليكي وهو رئيس منظمة اللاجئين التابعة للأمم المتحدة في عاصمة المحافظة كيتا.

وقد قامت مجموعة انشقاقية مؤلفة من شبان متشددين بتنفيذ عملية الخطف لأنهم أرادوا أن يلفتوا انتباه المجتمع الدولي إلى قضيتهم ومبادلة أسراهم بأسرى من البالوش اعتقلتهم قوات الأمن.

وتمّ إطلاق سراح سوليكي في شهر نيسان (أبريل) بعد تدخل زعماء البالوش بمن فيهم غول محمد. ويعتقد زعماء البالوش أن وكالات الاستخبارات قد قتلت محمد وزملائه لإجبار الخاطفين على تصفية الأميركي الذي وصف القوميين البالوش بأنهم إرهابيين.

وقال المحامي علي «أدى مقتل الرجال الثلاثة إلى تمركز التيار الوطني في بالوشستان».

وأضاف أنه لا يساوره أي شك في أن وكالات الاستخبارات مسؤولة عن ذلك.

فكان الرجال الثلاثة في مكتبه في 3 نيسان (أبريل) عندما عمد ستة رجال مسلحين إلى اعتقالهم.

وتابع علي بالقول «كانوا عناصر من الاستخبارات يرتدون ملابس عادية لكن يمكن التعرف إليهم من طريقة تسريح شعرهم ومن لهجتهم». ورفع علي شكوى لدى الشرطة ضد وكالات الاستخبارات بتهمة خطف الرجال وقتلهم.

وقال نزار أحمد وهو عامل في المتجر وصديق للزعماء السياسيين أنه رأى كيف تم دفعهم إلى شاحنة صغيرة. وأضاف أن الرجال المسلحين بدوا عناصر استخبارات وكانت تواكبهم سيارة ثانية تضم عشرة رجال مسلحين يرتدون ملابس عادية بدوا وكأنهم ينتمون إلى فيلق قوات الحدود شبه العسكرية.

وفيما لا يزال التمرد قوياً في أنحاء بالوشستان، نجح الجيش في قمع المعارضة في أنحاء توربات منذ شهر آذار (مارس) 2007 لكن لا يزال الرجال المسلحين بحسب السكان منتشرين في التلال.

وقال يوسف محمد وهو شقيق غول محمد أحد الزعماء السياسيين الذين تم قتلهم أنه في شهر شباط (فبراير) تمّ تعليقه من يديه في السقف لمدة 48 ساعة في معسكر عسكري باكستاني.

وتابع بالقول «لقد أتوا لاعتقال غول محمد إلا أنهم وجدوني». وقد تلقى شقيقه الآخر عبيد الله تهديدات من أشخاص في وكالات الاستخبارات طالبين منه وقف عمله. وقد تلقى آخر تهديد قبل عشرة أيام من وفاته.

وقالت مجموعة من الطلاب في مدينة تومب المجاورة أنه تمّ اعتقالهم واحتجازهم في معسكرات عسكرية متعددة من دون أي تهمة لمدة سبعة أشهر عام 2007. وقال البعض إنه تمّ تقييد يديهم ورجليهم إلى أن أغمي عليهم وتمّ ضربهم وزجهم في حبس انفرادي. ويحمل كل منهم علامة سوداء في المكان الذي نُزع منه ظفر إصبعهم.

وقال سكان المدن إن الاعتقالات وعملية الاختفاء ساهمت في توليد مشاعر غضب لا سيما في صفوف الشباب.

حتى أن الحاكم وهو ممثل الرئيس في الإقليم قد عبّر عن سخطه من عدم فاعلية حكومة زرداري في تلبية حاجات الشعب. كما ينتقد عدد من البالوش قدرة الحكومة على تغيير الأمور.

وقال وزير الصناعة والتجارة في بالوشستان سيد حسن شاه إن إقليمه يطالب حالياً بحكم ذاتي.

وأشار «هذا هو خيارنا الأخير وإن لم ننجح في تحقيقه فقد نضطر ربما إلى اللجوء إلى التحرير أو الانفصال».

© c.2009 New York Times News Service

المحرر: هلال الجمرة
halajamrh@yahoo.com

النداء

الاربعاء 29 رجب 1430هـ الموافق 22 يوليو 2009 العدد (199)
Wed. 29/7/1430 - 22 July 2009

هيئة الدفاع عن «السجناء المعسرين» تقرر مخاطبة النائب العام بشأن سجناء تعز

عشرات المحتجزين في مركزي صنعاء يناشدون السماوي والعلفي تطبيق القانون

عقدت هيئة الدفاع عن السجناء المعسرين اجتماعاً، مساء الأحد الماضي، لبحث الإجراءات اللازمة للإفراج عن 45 سجيناً في تعز أنهوا فترات العقوبة المحكوم بها عليهم، وترفض النيابة إطلاق سراحهم.

وكان 45 سجيناً في السجن المركزي بتعز أرسلوا عبر صحيفة «النداء» توكيلاً للهيئة لاتخاذ ما يلزم من إجراءات، ومقاضاة الجهات المسؤولة عن احتجازهم خارج القانون.

وقال مصدر في الهيئة إن الاجتماع قرر توجيه مذكرة إلى النائب العام يطلب توجيه رئيس نيابة تعز بالإفراج الفوري عن السجناء باعتبار احتجازهم مخالفة للقانون.

وتشكلت هيئة الدفاع عن المحتجزين خارج القانون (السجناء المعسرين) في مطلع عام 2007 بعد سلسلة تحقيقات نشرتها «النداء» بشأن معاناة هؤلاء السجناء وأسرهم جراء القراءة الخاطئة لنصوص القانون من قبل العاملين في الجهاز القضائي والمؤسسات العقابية.

وبعد سلسلة إجراءات اتخذتها هيئة الدفاع برئاسة المحامي أحمد الوادعي، انعقد اجتماع مشترك بين الهيئة والنائب العام ورئيس مجلس القضاء الأعلى تقرر فيه لزوم الإفراج الفوري عن أي سجين قضى مدة الحبس المحكوم بها عليه واستمر حجزه في السجن بسبب عجزه عن دفع مبالغ مالية محكوم بها للغير، وذلك باعتبار أن استحصال هذه المبالغ يندرج ضمن الاختصاص القانوني لقاضي التنفيذ المختص، وليس للنيابة أية صلاحية قانونية في هذا الأمر.

وفي الاجتماع نفسه الذي انعقد في مكتب فضيلة القاضي عصام السماوي رئيس مجلس القضاء الأعلى في 14 مايو 2007، تم الاتفاق أيضاً على الاكتفاء بضمان حضوري يكفل مثول المحتجز المفرج عنه حال طلبه من قاضي التنفيذ.

وأدى هذا الاتفاق إلى الإفراج عن عشرات المحتجزين في السجن المركزي بصنعاء، بعدما شرع النائب العام في تنفيذه. لكن بعض رؤساء النيابات عاودوا وضع العراقيل أمام الاتفاق، ما أدى إلى إبقاء مئات «السجناء المعسرين» في السجون.

وبعد سلسلة تحقيقات عن أوضاع السجناء في السجن المركزي بتعز، بادر 45 سجيناً (محتجزاً خارج القانون) إلى إرسال توكيل لهيئة الدفاع عبر محرر القضايا في «النداء» الزميل هلال الجمرة.

إلى ذلك تلقى رئيس تحرير «النداء» مذكرة من عشرات المحتجزين على ذمة حقوق خاصة في السجن المركزي بصنعاء يعرضون فيها معاناتهم جراء إصرار النيابة العامة على إبقائهم رهن الحجز خلافاً للقانون وللاتفاق الذي تم بين هيئة الدفاع عن «السجناء المعسرين» ورئيس مجلس القضاء الأعلى والنائب العام.

وقال هؤلاء في رسالتهم إن عدد المحتجزين على ذمة حقوق خاصة تضخم مجرداً ليبلغ نحو 500 محتجزاً وأملوا من «النداء» إيصال وجعهم إلى الجهات المعنية في الدولة.

وشكا هؤلاء من عدم تطبيق القانون والإفراج عنهم بموجب ضمان حضوري، وعدم تفعيل مواد القانون بشأن التنفيذ المدني ورفض النيابات المختصة إحالتهم إلى قضاة التنفيذ في المحاكم. وانتقدوا بعض مسؤولي النيابة الذين لا يقومون بإحالة محتجز إلى قاضي التنفيذ إلا بناء على طلب من الخصم.

وأشار المحتجزون في السجن المركزي بصنعاء إلى أن بعضهم لم يحكم عليه أصلاً، وإنما تم زجهم في السجن بسبب عجزهم عن الوفاء بديون مستحقة للغير.

مروان راوح يرى لحظة النهاية ويرجو من الرئيس وأولياء الدم العفو عنه، وآخر برأته المحكمة ومازال محتجزاً

النيابة ترهن الإفراج عن السامعي بإيصال ضمانة منذ 5 أشهر

● السامعي

حين اعتقل عبداللطيف محمد أحمد السامعي، 21 عاماً، في منتصف يونيو 2007، كانت ذروة أمله أن يحاكم على يد قاض عادل يخلصه من كابوس التهمة التي نسبت إليه ويفك أسرهُ. لكن النيابة شوهت أمله الذي ولد سليماً وأعاقت حركة تحريره القانونية وعلقتها بضمانات لم يشترطها القاضي. ووفقاً للحكم الصادر من محكمة شرق تعز مطلع مارس المنصرم فإن عبداللطيف السامعي بريء من التهمة المنسوبة إليه. وعلى ذلك قضى الحكم الذي أصدره القاضي أحمد معزّب بالإفراج عن المتهم.

لم تفرج نيابة شرق تعز عنه حتى الآن. ويقول لـ«النداء» إنه راجع النيابة للإفراج عنه فـ«طلبت مني ضمانة، أي ضمانة، أو بطاقة شخصية، أنا ما معيش أحد يتابع الإفراج حقي»، موضحاً: «أهلي في القرية.. احنا ساكنين في البلاد وما معيش احد في تعز».

لا يحمل كلام السامعي أي تزييف للحقائق، ويؤكد كلامه عن افتقاره للأقرباء في تعز: "ما أدى لي الحكم إلا القاضي معزب رسّل لي بنسختين منه وما كانش معي حتى حق التصوير، وقال لي: أنا عليّ أديت ما بذمتي وعلى النيابة أن تفرج عنك".

باعتباره واحداً من أشدّ السجناء المحتجزين ظلماً الذين يعانون من مأساة السجن المجاني، يفتقر الرجل حتى للزيارة منذ دخل السجن، حد قول زملائه في السجن.

لماذا عليه أن يحضر ضمانة ما دام الحكم قد برّاه؟

قبل اعتقاله كان عبداللطيف السامعي يعمل في إحدى ورشات السمكرة بتعز. ومنتصف يونيو 2007 اتهم هو والعاملون في المحل بسرقة محل صرافة يقع بجوار الورشة ودخل جراءها السجن، واستمرت محاكمته سنتين، ثم قضت المحكمة ببراءته. وقد أفرج عن جميع المتهمين الذين كانوا معه في ذات القضية، «وما عاد في الا أنا محبوس، لأنه ما معيش أحد يتابع بعدي».

وينتظر السامعي أمر النيابة بإطلاقه منذ 4 أشهر ونصف، ويمر بأوضاع لا يجد فيها اللقمة داخل السجن. ويترقب موعد وصول المياه إلى السجن لتعبئة دبات الماء الفارغة وبيعها على السجناء أوقات الجفاف "بحق الشاهي". وبهذه الحال يقضي أيامه المُرّة. ويتنهّد: «قدمت للنيابة أكثر من مرّة بإخراجي وأن ما معيش ضمان ولا بطاقة لكن ولا ردّ ولا خبر ولا كأني محبوس وكأنها لا تقيد حريتي».

تنفيذ الحكم سهل جداً. ولا يستدعي تدخل أي قوات عسكرية لإطلاق سراحه من السجن، بل أمرا من النيابة المختصة بذلك وفقاً للحكم القضائي. بيد أن يأسه من النيابة المختصة جعله يستجدي رئيس مجلس القضاء والنائب العام ويناشدهما التوجيه بالإفراج عنه وفقاً لأحكام القضاء التي مرّ على صدورها 4 أشهر ونصف وما يزال خلف قضبان السجن المركزي بتعز يناشد الجهات المختصة تنفيذ أحكامها.

● يعيش الشاب مروان راوح أحمد إبراهيم، 20 عاماً، حالة ذعر مستمرة منذ 1 يوليو 2008. ومع كل يوم تزداد حالة الإحساس المتواصل بدنو لحظة النهاية (الوداع). إنه متهم بالقتل قضت محكمة استئناف تعز بإعدامه في جلستها الأخيرة في يوليو 2008.

مذاك، ومروان يموت يومياً. لكن بصيص أمل يسكنه بأن الرئيس وأسرة القتيل سيعفون عنه.

نهاية مارس 2005 دخل الشاب السجن بتهمة قتل حدثت في حي المستشفى العسكري بمحافظة تعز، أثناء مشادّة كان مروان مسلحاً، وكذا الشخص الذي اختلف معه، وتطور إلى اشتباك بالأيدي. وقال مروان: "أثناء ذلك أطلق مسدسي طلقة نارية اخترقت جسد شخص كان يمشي من المكان الذي نتضارب فيه وسكنت في رجل آخر والاثنين ليسا طرفين في الخلاف". آنئذ، اعتقل مروان وتم محاكمته على "نيته بالقتل". ويقول: "كانت طائشة وأنا لم أرد أن أرمي حتى على الشخص الذي كنت أتصايح معه... ووالد المقتول داري أنه مافيش بيني وبين ابنه شيء وأن الطلقة قرحت بالخطأ وإن شاء الله يعفي عني". وأضاف: «أنا قد حلمت انه عفا عني، ربنا يوفقه ويعفي عني».

في المحكمة أبرز الشاب وثيقة (شهادة ميلاد بدل فاقد) تثبت عدم بلوغه السن القانونية؛ لكن القاضي اعتبرها مزورة، حد قوله.

ويشاهد مروان راوح طريقين أمام عينيه: الموت وهو ما يقضّ مضجعه، والإعفاء وهو ما يعيد الأمل إلى حياته ويشعره بأن والد القتيل سيحييه وسيحيي والدته التي يدعي أنها الشيء الوحيد الذي يملكه. ويستعطف أسرة المجني عليه ورئيس الجمهورية: "أنا مظلوم وزهرة شبابي ستقطف وأنا مظلوم... (ويبكي ولم يعد قادراً على الحديث إلى مراسل "النداء" الذي زار السجن مطلع الأسبوع)".

ويناشد رئيس الجمهورية وأولياء الدم العفو عنه مستعينا بالقرآن الكريم: "ومن عفا وأصلح فأجره على الله". ولأولياء الدم كل التقدير ونتمنى أن يسعى الجميع إلى الصلح، وعسى أن يكون في ذلك خير وأن يعملوا على خطى الخير.

سقط مغمى عليه ومحاميه اعتبر الحكم سياسيا رسمته القبيلة

حارس الجامعة أمام مأزق الحكم بإعدامه وقبائل همدان تشدّ بهذا الاتجاه

خارت قوى الجندي شكري علي سعيد الصبري، ظهر الأحد الفائت، وارتمى مُغمى عليه عقب سماعه القاضي محمد القاضي يتلو عليه الحكم بإعدامه. فيما هلّلت مجاميع المتضامنين من أبناء قبيلة همدان الذين كانوا يطوقون قاعة محكمة غرب الأمانة.

وفيما نقل الصبري إلى المستشفى، قيد أحد محاميه، حامد القرم، الذي كلفته وزارة الداخلية بالدفاع عنه، طعنهم بالحكم، معتبراً الحكم سياسيا وفصّل قراره لإرضاء قبيلة همدان التي رسمت سير المحاكمة، حتى لو كان العسكري ضحية أدائه لواجبه. وقال القرم في تصريح لـ"نيوز يمن" إن أجواءً عنصرية لفت القضية منذ الإجراء الأول للتحقيق "لاسيما بعد أن تولى عضو النيابة، الذي ينحدر من قبيلة همدان القضية فاتضحت لنا ملامح الحكم بأنها ستكون سياسية لا قضائية". لافتاً إلى أن المحكمة فاجأتهم في اليوم السابق بموعد جلسة النطق بالحكم بعدما كان مقررا عقدها في 11 شوال المقبل. وإلى المحامي القرم ترافع عن المتهم محاميان آخران (أحدهما متطوع والآخر وكله المتهم).

ومعلوم أن الجندي هو أحد أفراد حراسة جامعة صنعاء، واعتقل في 17 مارس الماضي إثر اتهامه بقتل الطالب صالح الحوثي في البوابة الغربية للجامعة. ويذكر أيضا أن عبدالعزيز السماوي، محامي أولياء الدم، كان يطالب بالقصاص لصالح الحوثي من المتهم بقتله شكري علي سعيد في جميع الجلسات التي عقدتها المحكمة في القضية.

وكان خال الجندي قد حضر الجلسة للتضامن معه. ومع النطق بالحكم تحولت ملامح الخال وأجهش بالبكاء. واتهم لدى حديثه لـ"نيوزيمن" الاتحاد العام لطلاب اليمن بإثارة القضية ضد الجندي حتى أنها كادت أن تحدث مواجهات داخل الجامعة.

وفيما تجمهر العشرات من أبناء قبيلة همدان التي ينحدر منها الطالب صالح الحواتي تضامناً مع أولياء الدم، أصدر أبناء صبر بلاغاً عبروا فيه عن قلقهم من المحاكمة التي يخضع لها الجندي شكري علي سعيد الصبري في محكمة همدان الابتدائية (محكمة غرب الأمانة)، التي وصفوها بأنها "غير نزيهة وتخضع للتأثير من مشايخ قبليين وقادة عسكريين وفروا لهم المطبوعات والدعم المادي والأسلحة". مستنكرين "انحياز القاضي لصالح الادعاء، ورفضه للنظر في طلبات هيئة الدفاع".

واستهجن البلاغ حملة التشهير والوعيد التي كان يطلقها أبناء قبيلة همدان على المتهم داخل المحكمة، ملوحاً إلى تزعم "يحيى عايض لحملة التشهير: قفز صائحا بوجه محاميّ الدفاع واصفاً الدفع بالوقاحة، وكال لهم الشتائم، في ظل صمت مريب للقاضي". معتبرين صمت القاضي انحيازاً إذا ما قارنوها بإحالة القاضي لأحد الشهود إلى النيابة بتهمة شهادة الزور لمجرد أنه شهد بتعرض الجندي شكري الصبري لشتم بذيء قال إنه يخجل من ذكره طاله وأهله وكل أبناء محافظته، وتعرضه للطم من قبل المعتدين من أبناء الحوثي".

واستغرب البلاغ إجراء إحالة الشاهد إلى السجن، وهو ما اعتبره قانونيون "الأول من نوعه في تاريخ القضاء باعتبار أن أحداً لم يطعن في إفادة الشاهد"، لافتاً إلى خشية بقية الشهود "من التهديد الذي يتعرضون له من أبناء همدان الذين لم يدخروا وسيلة لترويع أهالي القتيل بما فيها إصدار شريطي كاسيت قصائد تقول إن دم ابنهم لا يساويه مليون شكري". وأضاف أن "تهديد أبناء همدان للأهالي وزملاء الجندي الذين يأتون للتضامن معه هو سبب خلو جلسات المحاكمة من أي متضامنين مع الجندي المتهم".

نهاية غير سعيدة وعسر ليُسر

ما المصير الذي ينتظره المعسرون في السجون اليمنية بعد أن جمّدت النيابة تأشيرات خروجهم من السجن إلى رمضان (قد يكون المقبل أو الذي يليه أو...)؟

لا يبدو الأمر مطمْئناً البتة، فثمة معسرون لا يغادرون السجن إلاّ إلى قبورهم، وآخرون في طريقهم إلى الهلاك: عاودا الإضراب الجزئي مجدداً دونما لفتة من الجهات المختصة لمعرفة أسباب استئناف إضرابهم في 12 يوليو الجاري، بعد أن علقوه نهاية مارس الفائت إثر وعود أطلقها لهم رئيس شعبة السجون في النيابة العامة، القاضي مهدي فصيع، خلال زيارته لهم في الإضراب السابق، ببحث حلول سريعة مع النائب العام ومجلس القضاء الأعلى.

الحاصل أن النيابة العامة لم تف بوعدها، لذا فقد وجد المعسرون أنَ سبيلهم إلى النجاة هو الموت جوعاً وأن خروجهم لن يكون إلاّ على جنازة فضّلوا تعجيل الخطى إليها.

في اليوم التالي للإضراب، الذي نفذه نحو 62 سجيناً، نقص العدد: سجين في الـ86 من عمره فاق من سريره بالغرفة رقم 13 في عنبر المتهمين بالسجن المركزي بتعز بنصف جسد. إنه يُسر سلام، الجندي الذي دخل السجن على ذمة قتل ولده وحكم عليه بالسجن ودفع الدية لبنات الابن. جمع له السجناء مبلغاً بسيطاً ونقلته إدارة السجن إلى مستشفى الثورة بتعز وقرروا له كاوية وقرروا له علاجا لم يتمكن من شراء نصفه بسبب الفلوس.

ويقول أحد المتعاونين مع "النداء" بتعز إن الرجل فقد السمع والحركة الطبيعية، وأنه حصل على توجيه من رئيس نيابة تعز بالإفراج عنه بعد إحضار ضمانة، "لكن ما معوش احد إلا بنت زوجوها أعمامها ولا يعرف عنها شيء"، أكد ذلك عدد من السجناء.

● «يُسر» ليس له من اسمه نصيب، فهو معسر محتجز منذ 3 سنوات على ذمة 5

● علي صالح زياد

ملايين ريال، وهو رجل مسن ومعاق يشكو الظلم والتعب.

● تسوء حالة الشاب صدام منصور، 23 سنة، المحتجز في السجن المركزي بتعز يوماً بعد آخر منذ تعرضه لجلطة في الرجل اليسرى في فبراير 2008. وباتت حالته تستدعي مراجعته للمستشفى أسبوعياً؛ إذ يتورم جسده بصورة موحشة إثر إصابته «بتضخم وتورم في القلب».

دخل صدام السجن قبل أقل من 6 سنوات على قضية قتل حكم عليه فيها بالسجن 6 سنوات وتسليم دية لأسرة المجني عليه. قضى معظمها ولم يتبق منها سوى 3 أشهر ودفع المبلغ.

ويقول إنه يعاد إلى المستشفى يوما في الأسبوع وأن حالته تدهورت كثيراً في الشهرين الأخيرين، ولا تكتفي فقط بتردده على المستشفى أسبوعياً، بل والرقود. ويستغيث بالجهات المسؤولة: «أنقذوني! حياتي في خطر. أنقذوني قبل أن أكون ضحية لكم!».

مستقبل ضبابي بانتظارهم

أصبح الإحساس لدى المعسر كالمتهم بالقتل، الذي دخل السجن بتهمة قتل عمد وينتظر حكم إعدامه. كانت نهاية سعيد محمد يحيى الحبشي غير سعيدة. لقد غادر السجن منعوشاً على أكتاف زملائه. مات قبل أن يحصل على أمر إفراجه. مات معسراً على ذمة مليون ومائتي ألف ريال.

في 20 مايو المنصرم، قبّل سعيد طفله أحمد ذا الثلاث سنوات في غرفة الزيارة قبلة الوداع، عندما جاء أحمد رفقة والدته لزيارة والده. كان سعيد يحضن طفله بحفاوة شديدة. وبعد دقائق سلمه إلى والدته وذهب لشراء قطعة حلوى من دكان السجن. كانت تلك هي آخر حلوى ستقدم إليه من عزيز. ولم تكن زوجته تعلم أن كيس الكيك سيرجع إليها سالماً بعد يوم من تسليمه له. طلب سعيد من زوجته أن تعطيه صورة لطفله أحمد وكيساً من الكعك وعلبة دواء بدأ يستخدمها منذ أشهر. لكن القدر لم يدعه يستمتع بالطلبات التي جلبتها له زوجته. يومذاك ودّع سعيد حبيبيه: طفله وزوجته، والدموع تفيض من عينيه، وودّع الدنيا كما السجن في اليوم التالي ملفوفاً بكفنه، تاركاً 4 أطفال وزوجة في بيت مستأجر.

وإلى سعيد الحبشي وافت المنية السجين المعسر عبدالكريم فرحان الشرعبي قبل عام، وبعد 3 أيام ستكون الذكرى الثانية لموته. كان محتجزاً على ذمة 4 ملايين ريال ونصف أموالا عامة.

ويمضي السجين المعسر علي صالح زياد عامه الـ15 في السجن المركزي بتعز على ذمة أموال عامة. ويقول إنه فقد الأمل بالحياة خارج السجن بعد أن أكمل المدة المحكوم بها قبل 12 سنة. ومثل علي صالح زياد تحطمت طموحات الكثيرين من السجناء وشعروا أنهم منسيون من الجهات المسؤولة عن العدالة.

لمساهمتهم الفاعلة في الدفاع عن حقوق الإنسان

«الشقائق» يكرم خمسة من نشطاء حقوق الإنسان في اليمن

بمناسبة يوم العدالة العالمي، الـ17 من يوليو، كرم منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان خمسة من نشطاء حقوق الإنسان في اليمن، للعام 2008 لمساهمتهم الفاعلة في الدفاع عن حقوق الإنسان. المكرمون هم: المحامية شذى ناصر، ورئيسة منتدى حوار للتنمية الديمقراطية رضية المتوكل، والنائبان شوقي القاضي وسنان العجي، والناشط الحقوقي رئيس منظمة التغيير للدفاع عن الحقوق والحريات العامة علي الديلمي.

وفي الحفل الذي يقيمه منتدى الشقائق سنوياً في هذا الإطار، قالت رئيس المنتدى، أمل الباشا، في كلمتها الافتتاحية، إن هذا التكريم لا يعتبر إلا مكافأة رمزية لا تتوازى مع ما يقومون به من نشاطات متعددة في الساحة الحقوقية.

وأضافت الباشا أن الحديث هو عن مناسبة الـ17 من يوليو العالمية يوم العدل العالمي، وليس المناسبة المحلية التي تعني بالتحديد الذكرى الـ31 لتربع الرئيس علي عبدالله صالح عرش السلطة.

وفي حديثها عن اتفاقية روما، التي وافقت عليها 120 دولة تحت ضغط نشطاء حقوق الإنسان الذين تجمعوا أمام مقر انعقاد لمؤتمر الدبلوماسي، مستلقين ظهورهم، كما أوضحت ذلك صورة تم توزيعها على المشاركين في حفل التكريم والاحتفال بيوم العدالة، رأت فيها الباشا أنها تؤسس لثقافة ملاحقة الأفراد المتهمين بارتكاب جرائم ضد حقوق الإنسان، باعتبار أن المسؤولية الجنائية فردية شخصية، كما أنها أحدثت تحولا من أنه لا إفلات من العقاب لكل من يرتكب جرائم جسيمة، من قبيل جرائم الحرب وجرائم ضد الإنسانية وجرائم الإبادة وجرائم العدوان. مشيرة إلى أن الأخيرة من المنتظر أن يتم اعتمادها في مؤتمر سيعقد في هذا العام لتعديل نظام روما واعتماد جريمة العدوان ضمن نظامها.

وقالت رئيسة منتدى الشقائق إن المحكمة الجنائية الدولية تمثل الأمل لـ2500 منظمة حقوقية حول العالم. مشيرة إلى قيام تلك المنظمات بمراقبة المحكمة «حتى لا تحيد عن الهدف الذي أنشئت من أجله»، متحدثة عن مشكلة التسييس والخاصة بإنشاء محاكم لمثل الجرائم التي تتم في بعض البلدان، مثل جرائم الحرب في دارفور وجرائم الحرب على غزة.

وفي هذا الصدد، طالبت بإحالة قضية جرائم غزة إلى المحكمة الجنائية الدولية عبر مجلس الأمن، كما أحليت قضية دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية عبر مجلس الأمن، رغم أن السودان دولة غير مصادقة على معاهدة واتفاقية روما.

وعرض في الحفل فيلم وثائقي قصير عن العنف التمييزي ضد النساء في اليمن تحت عنوان «كسر الصمت: النساء المهمشات يتحدثن عن التمييز» والتي سلط الضوء فيها على المعيشة الصعبة التي تعاني منها المرأة المهمشة من عدة جوانب وفي محافظات مختلفة في اليمن.

قال لهم قائد اللواء انه استشهد في صعدة وقبرته عجوز

الشعبي الجندي الذي خذلته الدولة بعد أن أسره الحوثيون ينتظر تحريره

بعد نحو شهر من استقبال المعزين في مقتله، زف أحد زملائه البشرى لأسرته: جميل الشعبي أسير لدى جماعة الحوثي.

والآن بعد نحو سنة وشهرين مايزال يطلب من الدولة تحريره من الأسر.خففت البشرى من وقع المحنة التي تعيشها الأسرة منذ أختفائه بعد خمسة أيام من مغادرته صنعاء مساء 22 مايو 2008 تنفيذاً لأوامر عسكرية تلقاها من قيادته. لكن الشقيق كان حائراً في النبأ الذي حمله إليه أحد الاسرى الذين أخلي سبيلهم نهاية شهر شعبان الماضي.

تواصل بالقيادة إلا أنه تفاجأ بأن دائرة شؤون الافراد والاحتياط العام بوزارة الدفاع أحالت أسم أخيه ضمن كشف بأسماء ثلاثة جنود إلى دائرة التقاعد والضمان الاجتماعي (قسم الشهداء) احتوى على بياناتهم، وبحسب الإحالة فإن «جميل مهيوب، المساعد الثاني في دائرة التامين الفني الذي التحق بالجيش في 1989 استشهد في 22 يوليو 2008 اثناء قتاله في معركة ضد المتمردين، ومنح رتبة استثنائية مساعد أول». صدر أمر إلى الدائرة المالية بصرف مراسيم الدفن بموجب القانون.

● الشعبي

وعقب أيام من إرفاقه بقائمة الشهداء تتابعت الرنات من تلفون مجهول إلى الهاتف المحمول لماجد، الاخ الاصغر للمساعد.

دفعه إلى الاتصال على هذا الرقم، ردَّ عليه شخص مجهول يسأله عن إسمه ثم اخبره بأن شخصاً آخر يريد التحدث اليه: «الوه.. كيفك يا ماجد». (أجاب): الحمد لله من معي؟ فرد معاتباً: الله يسامحك ما عاد عرفتني أنا جميل أخوك».

ويضيف ماجد: «كانت صدمة حقيقية وفرحة لا تنسى» أبلغه بأنه أسير لدى الحوثيين وأن اطلاقه مرتبط بالإفراج عن معتقلي الحوثي.مذاك، وماجد يتابع اخبار أخيه الأسير ويتردد على دائرته ويعده بالخبر العاجل بالإفراج عنه. إلا أن الدولة لم تجر أي تحركات حياله وتكتفي اللجان المكلفة بإطلاق الأسرى بإفراج اصحاب الوساطات والمعروفين لدى تلك اللجنة.

مازالت دائرة التامين الفني تتعامل مع اسم المساعد جميل مهيوب قاسم الشعبي على أنه شهيد، ولم تعد راتبه إلى الدائرة رغم تواصل جميل مع مدير الدائرة العقيد محمد العرار وإبلاغه بأنه أسير لدى الحوثي ولا يزال معاشه على قسم الشهداء.احتفلت الاسرة بحياة ولدها، لكنها تعيش حالة من القلق والاحباط منذ سمعت صوته يستنجد من جبال صعدة، وأسفت الأسرة لتمادي الدولة وتجاهلها لولدها الذي واجه الموت دفاعاً عنها والذي لبَّى الدعوة مع أنه كان في إجازة رسمية.ظلت الأسرة تكابد مرارة الاختفاء الذي غيَّب ولدها، واعتبرت تطمينات القيادة وإبلاغها أبناء متضاربة دليلاً على عدم حرص القيادة على جنودها.

وافاد ماجد «النداء» بأن قائد اللواء أخبره قبل ظهور مصير جميل «بأنه استشهد وقبرته إمرأة عجوز».

وتناشد الأسرة رئيس الجمهورية ووزير الدفاع ومدير دائرة التأمين الفني ايجاد حل سريع لوضع ولدها الذي قامت جماعة الحوثي بأسره منذ سنة تقريباً وتقول إن جندياً تم اسره مع جميل فكت السلطة أسره فيما لم يجد ابنها مخرجاً لعدم وجود وسيط مقرب من اللجنة المكلفة بوضع حلول لهم.

الحالمة تعز بين ريشة التويتي وأطلال خولة

■ محمد سلام الشرجبي

تقدمت عام 1989 بطلب إلى أملاك الدولة سابقاً، الهيئة العامة للأراضي والمساحة حالياً، لاستئجار بقعة أرض تؤويني وتحميني من عبث أصحاب البيوت. لم أدر أن هذه البقعة من أملاك الدولة ستقودني إلى الهلاك والضياع، بعد أن تسلمت ورقة الاتفاقية كعقد الإيجار من مكتب أملاك الدولة. بعد عام يأتي شخص آخر ليستأجر بجواري بقعة أرض تساوي في طولها وعرضها استادا رياضيا، إلا أنه من ذوي الجاه والسلطان والنفوذ. ولأنه ميسور الحال قام بتسوير الأرضية بالطوب بالأبواب الحديدية حتى أغلق أو سد الطريق عن الأرضية وبقية أراضي الآخرين، ولم أستطع البناء أو التنازل لشخص آخر.

بعد سنين تنازل ذلك الشخص بالأرضية للمقاول التويتي. استمر الحال كما هو عليه. وبالرغم من أنني قضيت أكثر من ثمانية عشر عاما أجوب دهاليز الحكومة، لم يكن هناك بصيص من أمل. طلبي هو إما فتح الطريق من قبل الأخ التويتي، وإما إذا أمكن التنازل بها له. ثم لا أدري أين ذهب دور فرع مكتب الهيئة العامة للأراضي والمساحة بتعز.

ولماذا يسمحون للآخرين بإغلاق الطريق طالما والأولوية والأحقية بحكم التقدمية؟ ألا يكون هذا من الفوضى والعشوائية؟ ثم ما رأي الأخ رئيس الهيئة العامة للأراضي والمساحة في صنعاء؟ وهل يوافق على هذه التصرفات؟ وفي نفس الوقت أناشده الأمر إلى فرع الهيئة العامة للأراضي بتعز بتعويضي بدلا من هذه البقعة في مكان آخر، وهما قادران على حل مثل هذه المشاكل، أم أننا سنرثي لحالنا ونرثي لحال الحالمة التي حكم عليها بالإقصاء كما رثى طرفة ابن العبد خولة:

لخولة أطلال ببرقة تهمد
تلوح كباقي الوشم في ظاهرة اليد

اللواء الأخضر.. تاريخ رياضي متميز..

ما سر اندهاش المسؤول الأوروبي الذي زار إب؟

■ إب - إبراهيم البعداني

لمحافظة إب تاريخ رياضي عريق متميز منذ عقود من الزمن، فقد كان شبابها يمارس عدداً من الألعاب التي كانت تمارس في دول مختلفة من العالم، دون أن يكون أبناء إب يعلمون ذلك، حيث لم يكونوا يسمونها بأسمائها المعروفة؛ لأن لهذه الألعاب تسميات خاصة بهم. واستمرت الرياضة حاضرة في إب رغم الظروف السياسية الصعبة التي شهدتها اليمن إبان الاحتلال العثماني ثم حكم الإمامة في شمال اليمن، إضافة للحالة الاجتماعية والظروف المعيشية الصعبة. فقد تمكن أبناء إب من الاستمرار في مزاولة مختلف الألعاب الرياضية.

● الفقيد عبدالحفيظ بهران

● محمد زين العود

وكانت أشهر تلك الألعاب الرياضية لعبة «القاحش»، والتي تشبه لعبة الهوكي، حيث يمارسها شباب المدينة في المساء، خاصة في الليالي المقمرة. كذلك لعبة الجري، وهي السباق من نقطة معينة وصولا إلى هدف معين (خط النهاية). وتميزت مدينة إب بوجود أندية رياضية موزعة في كل حارة من حاراتها، بحكم موقعها على إحدى الروابي، يحتضنها سورها المزود بأبواب سبعة. ومن تلك الحارات التي كانت مشهورة بالنوادي الرياضية «الجاءة» و«السماسر» و«الباب الكبير»... الخ.

وفي مطلع خمسينيات القرن الماضي بدأت الظروف السياسية في اليمن تأخذ نوعا من التطور بظهور وسائل الإعلام والاتصالات، وخاصة الراديو والصحف والمجلات، التي كانت تتسرب إلى داخل اليمن عن طريق المغتربين، وبدأ الناس هناك يسمعون ويقرؤون عن مصطلح اسمه الرياضة وكرة القدم والسلة والطائرة والتنس... الخ. كما أن عددا من أبناء لواء إب هاجروا إلى الحبشة وإلى عدن والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بغرض العمل. وكانت عدن من المدن العربية التي تشتهر ببعض الألعاب الرياضية. وكان نادي التلال قد بدأ نجمه يتلألأ في عدن وذاع صيته، ومنه عرفت لعبة كرة القدم واشتهر عدد من لاعبيه. ومن نادي التلال أخذ العديد من أبناء إب المتواجدين في عدن ثقافتهم الرياضية وأحضروها معهم إلى إب، حيث بدؤوا يمارسون هذه اللعبة ويعلموها لشباب المدينة.

وبالفعل بدأت الكرة تظهر في إب، وقد أطلق عليها «الطبة»، فالتف الكثير من أبناء إب حول هذه المستديرة وبدأت التكتلات الرياضية تتكاثر في أكثر من حارة، بل أصبح لكل حارة فريق يسمى باسمها.

ومع اشتهار الإذاعة المحلية التي كانت تبث خلال ساعات الصباح من صنعاء وعدن، بدأ العديد من أبناء إب، وخاصة الموظفين في الجهاز الإداري في حكومة المملكة المتوكلية، يفكرون في الإعداد لتأسيس أندية رياضية مشابهة لتلك الأندية التي ظهرت في بعض البلدان العربية، كنادي التلال والزمالك والأهلي في جمهورية مصر العربية.

وكان من أوائل من فكر وعمل على بلورة هذه الفكرة الفقيد عبدالحفيظ بهران، ومدير مالية لواء إب الفقيد القاضي محمد يحيى الكتف، وابنه القاضي احمد بن محمد الكتف، وكاتب الأساس القاضي يحيى محمد بهران. وانظم إليهم العديد من الطلاب وشباب مدينة إب، منهم الشيخ عبد العزيز الحبيشي والأستاذ محمد زين العودي والفقيد محمد جواس والفقيد علي بن احمد قايد وعلي قايد الجعشني.

وقد وثق الفقيد عبدالحفيظ بهران أحد رموز الحركة الوطنية والرياضية بلواء إب عن الحركة الرياضية وتاريخها في مدينة إب، فبعد أن تبلورت فكرة الألعاب الرياضية قاموا بابتكار أنظمة وقوانين رياضية التزموا بها، حيث كان يتم حفر خطين على الجانبين يوضح كل منهما حدود منطقة الدفاع (هذا كان مطلع الخمسينات).

وفي العام 1958، وتحديدا بعد إعلان الوحدة بين مصر وسورية في 28 فبراير 1958 خرج المئات من أبناء وشباب مدينة إب في مسيرات تؤيد الوحدة بين مصر وسورية، وفي نفس الوقت تطالب حكومة الإمام احمد بالانضمام إلى هذه الوحدة. واستمرت المسيرات عدة أيام، وخلالها تم رفع لافتات عليها صور الزعيم جمال عبدالناصر وشكري القوتلي المواطن الأول الذي تنازل عن رئاسة الجمهورية لصالح الوحدة، وكذلك صور جلالة الإمام احمد وولي العهد محمد البدر.

ومع اشتداد حماس المتظاهرين خرجت وتجاوزت الحدود المرسوم لها ولم يتمكن أحد من إيقافها، وتخللها طلقات نارية ومفرقعات كثيفة وزغاريد النساء من النوافذ والسطوح، فاهتزت أركان المملكة المتوكلية لهذا الحدث وبدأت حملات الاعتقالات بدءا بالقاضي يحيى بهران ثم أخيه القاضي عبدالحفيظ بهران ثم مجموعة من الشباب بلغ عددهم تسعة عشر شخصا، خلاف من تمكنوا من الفرار ومنهم الأستاذ محمد زين العودي الذي كان يقود إحدى المسيرات. وقد تم إرسال الـ19 المعتقلين إلى صنعاء مقر ولي العهد. أما عبدالحفيظ بهران وأخوه يحيى بهران فتم إرسالهم إلى تعز، مقر الإمام احمد، وزج بهم في الحبس بتهمة التحريض على المظاهرات بعد أن أجريت لهما محاكمة صورية في إب لم يحضراها تضمنت الحكم عليهما بالإعدام. وبعد عام ونصف قضاها الأخوان بهران في السجن أمر ولي العهد البدر بالإفراج عنهما حين كان الإمام في رحلة علاجية خارج اليمن، وكذلك الإفراج عن الـ19 المجموعين في سحن قصر غمدان بصنعاء، فقد أفرج عنهم البدر بعد سبعة أشهر بعد أن توسط لهم القاضي عبدالرحمن الارياني الذي كان يعمل مع ولي العهد في تصريف شؤون البلاد أثناء غياب الإمام.

وفي تلك الفترة تمكن الأخوان بهران من التعرف على بعض الألعاب التي كانت مشهورة في مدينة تعز التي شهدت نشاطا رياضيا غير مسبوق، فتعرفا على المدرب السوداني إبراهيم رشدي الذي أسس ميدانا لتنس الميدان، وآخر للكرة الطائرة وذلك في ميدان العرضي الشهير. وقد مارس يحيى بهران تنس الميدان، واختار عبدالحفيظ الكرة الطائرة. وعادا إلى إب بعد أن تعلما اللعبة وقوانينها، وقد أحضرا معهما شبكة وكرة وصافرة فاصبحت إب هي المدينة الثانية بعد تعز في مزاولة هاتين اللعبتين، بل إن إب تفوقت على كل الفرق والأندية اليمنية، بما في ذلك أندية تعز، وظلت تحتكر البطولة لسنوات عديدة بعد قيام الثورة، فكانت هذه اللعبة هي الوحيدة في إب التي يمارسها الشباب. وبعد قيام ثورة 26 سبتمبر 1962 ووصول القوات العربية المصرية إلى إب بدأت معالم جديدة تظهر على شكل منتديات ثقافية، وتم تشكيل فريق رياضي لكرة القدم سمي «نادي المركز الثقافي»، وكان هذا النادي الوحيد على مستوى لواء إب.

ومن الجدير بالذكر ما شهدته الرياضة في لواء إب من إقبال كبير وتشجيع لهذه اللعبة من قبل المرأة، التي كانت تزاحم الرجل في متابعة المباريات والتشجيع من داخل مدرجات الملعب، حيث كان نصف مدرجات الملعب للرجال والنصف الآخر للنساء.

وتوالى بعد ذلك تأسيس وافتتاح العديد من مقرات الأندية في عموم المحافظة، وأصبح لكل ناد مدربه الخاص ومقره الخاص، فإلى جانب «الشعب» و«الفتوة» و«السلام» ظهر «نادي النهضة» في «عزلة جرانة» بمديرية بعدان، الذي كان من الفرق القوية والمنافسة في إب، وكذلك «تعاون بعدان» و«تضامن القاعدة» و«عراس يريم» و«شباب القدس»، بل وأصبح لكل مديرية ناد خاص بها، ومن ذلك: نادي الفجر الجديد بالسياني، شباب النادرة، شباب جبلة، شباب العدين... الخ.

وبالعودة إلى الحماس الذي كان يشد آلاف المواطنين، نساء ورجالا، فقد ظهر نوع من التنافس والسباق في عملية التشجيع، ولم يكن هناك أي حواجز تمنع المرأة من أن تتابع وتشجع الرياضة، حتى مطلع ثمانينيات القرن الماضي، حتى أن مسؤولا أوروبيا أثناء زيارته لمدينة إب عبر عن اندهاشه حين وجد النساء يشجعن مثل الرجال من خلال الصور الفوتوغرافية التي مازالت محفوظة في مقرات ناديي الشعب والاتحاد، فقال إن «أبناء إب أصحاب حضارة وثقافة، فلم يكن يخطر على بالي أن تكون المرأة اليمنية بهذه الجرأة والاهتمام بالرياضة».

وقد اشتهرت إب بوجود العشرات من المشجعين الذين اشتهروا وذاع صيتهم في اليمن، ومنهم مشجعي نادي الشعب مثل: علي بن احمد قايد، يحيى الخربة، عبدالرحيم الصباحي، حمود بريه، عبدالملك العوج، محمد الناشري... ومشجعي نادي الفتوة مثل: يحيى الشعيبي، محمد الشراعي، احمد عبدالواحد باسلامة، عبدالكريم الدالي، علي عبده عمر، وشيخ المشجعين محمد الورافي... ومع وجود هذا الكم من المشجعين المشهورين فقد ظهر في العديد من الألقاب لنجوم رياضة إب والتي كانت ذات دلالة رياضية مازالت تطلق عليهم إلى يومنا هذا، بل إن العديد من محبي الرياضة قد لا يعرفون الأسماء الحقيقية لهؤلاء النجوم الذين طغت ألقابهم على أسمائهم، ومن تلك الألقاب: «الجاموس» (عبدالله الصباحي من شعب إب)، و«الثعلب» و«الصاروخ» (علي العطاب من شعب إب)، و«المعلم» (أحمد الضراب من نادي الفتوة)، و«نيخا» (علي الحمامي، وسمي بذلك لأنه كان يشبه الصينيين)...

وكما اشتهرت إب بالأندية الرياضية، ونجوم الرياضة من الرعيل الأول، فقد اشتهرت كذلك الكثير من الأسر والعائلات التي توارثت الرياضة ولعبت كرة القدم حتى يومنا هذا، ومن هذه الأسر الرياضية: أسرة البريد، وأسرة الصباحي، وأسرة العوج، وأسرة الخياط، وأسرة الحمامي، وأسرة الحبيشي، وهناك العديد من الأسرة التي لا يتسع المقام لذكرها.

حديث الأربعاء

أزمة قد تنتج حلاً!!

■ شفيع محمد العبد

يبدو أن الأزمة القائمة بين الاتحاد العام لكرة القدم والنادي الأهلي بصنعاء، على خلفية إقرار الأول تتويج هلال الحديدة باللقب للموسم الكروي المنصرم، ستأخذ منحى آخر خلال قادم الأيام، على اعتبار أن إدارة أهلي صنعاء لم تقتنع بالقرار وشعرت بأنه استهداف مباشر لفريقها من قبل أطراف معينة في الاتحاد سعت لاستغلال ما حدث من شغب في النهائي الذي جمع الأهلي بالهلال لتصفية حساباتها تجاه الأهلي أو بالأصح تمرير رغباتها وأهوائها الشخصية.

إدارة الأهلي في آخر تصريحاتها، وعلى لسان أمين عام النادي، حمود العلفي، أكدت أنها وجهت رسالة للاتحاد طالبته فيها بالجلوس مع لجنة المسابقات لمناقشة القرارات التي صدرت من قبلها بحق الأهلي. واستندت الرسالة -بحسب التصريح- إلى أن الشغب لم يحدث في الملعب وإنما في مدرجات الجمهور ومنصة الضيوف. وبحسب المعلومات فإن الاتحاد متمسك بقراراته ولن يتراجع عنها، كما هو حال إدارة الأهلي التي أعلنت عدم سكوتها عن حقوقها.

وواجب علينا هنا تجاه النادي الأهلي أن نرفع القبعات احتراماً لهم على مشاركتهم في بطولة كأس الرئيس وعدم انسحابهم وتحملهم جزءا من تلك العقوبات وخوض غمار مبارياتهم على استاد ذمار الدولي.

إذاً الأزمة لن تهدأ، وإن كان اتحاد الكرة يظن أنه بقراراته وإعلانه الهلال بطلاً قد أنهى المشكلة ووضع النقاط فوق الحروف فهو مخطئ، على اعتبار أن ما حدث لم يحظ بقبول عدد كبير من المتواجدين في الساحة الرياضية وليس النادي الأهلي فقط لاعتبارات كثيرة.

لكن التساؤل: هل ستكتفي إدارة النادي الأهلي بمراسلة اتحاد الكرة أم أنها ستنتقل إلى مربع آخر في إطار بحثها عن حقها وعدم السكوت على ضياعه، كرفع القضية للاتحادين الآسيوي والدولي؟

أم أن هناك مراكز قوى ونفوذ سيتم الاحتكام إليها والاستفادة من تأثيرها على مسارات السياسة والرياضة في البلد والتي انتفت معاييرها السليمة ليتم الاحتكام لقواعد عامة على غرار "هذا جاهي عليك"؟!

لم يعد للمسألة علاقة باللوائح والأنظمة، كون القائمين على الشأن الكروي بعيدين كل البعد عن ميادين اللعبة، وجاءوا إليها بواسطة مراكز قوى تهدف إلى شرعنة السائد وتقنينه والاحتكام إليه.

هناك من يتوقع أن النهائي الذي لم يكتمل هو بمثابة النهاية الحتمية لاتحاد الكرة بمختلف شخوصه، وأن الجمعية العمومية ستنتفض وتقلب الطاولة على رؤوس "الغرباء" الذين باتوا بين ليلة وضحاها "قيادات رياضية" وهم لم يتحرروا بعد من "أميتهم" الرياضية.

من وسط الأزمات تظهر الحلول، فلعل الأزمة الراهنة تسفر عن الحل الأمثل لكرة القدم اليمنية؛ قولوا آمين!!

الف مبروك

أجمل التهاني وارق التبريكات نهديها الى

الشاب الخلوق

مشعل مجاهد القدسي

بمناسبة الخطوبة وقرب الزفاف

الف مبروك

صدام السامعي واسرة «النداء»

البقاء لله

خالص التعازي وعميق المواساة نتقدم بها للوالد

سالم علي العزاني

في وفاة المغفور له نجله

العميد محمد العزاني

«إنا لله وإنا إليه راجعون»

الأسيفون: الشيخ علي محسن دماج، وكافة آل دماج

صبراً آل الهلالي

خالص التعازي وعميق المواساة نتقدم بها للزميل

عبدالناصر الهلالي

في وفاة المغفور له بإذن الله تعالى «والده»

«إنا لله وإنا إليه راجعون»

الأسيفون: سامي غالب، عبدالعليم مقبل

ياسين مقبل، بشير السيد، واسرة «الندا»

حوارات أمن الإنسان: نحو زاوية مغايرة للرؤية في البلدان العربية

أمة العليم السوسوة*

بعد أيام قليلة يعلن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الإصدار الخامس في سلسلة تقارير التنمية الإنسانية العربية تحت عنوان "تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية"، والذي يُعمِل التوصيف الأشمل لمفهوم أمن الإنسان الذي قدمه تقرير التنمية البشرية الدولي لعام 1994 كعدسة كاشفة يتفحص من خلالها عن كثب أوضاع التنمية الإنسانية في المنطقة.

في هذه المقاربة يتخطى التحليل النطاق التقليدي للأمن، الذي يركز بالأساس على المفهوم الضيق لأمن الدولة، إلى مفهوم موسع يتخذ الإنسان محوره الأساسي. ويشدد التقرير على علاقة الارتباط الوثيق بين أمن الدولة وأمن الإنسان. إلا أنه يؤكد على أن نمط العلاقة السائد تقليديا والذي يتم فيه تغليب الأول على الأخير، يؤدي إلى عدم تحقق أي منهما، في حين أن ضمان أمن الإنسان بأبعاده المتعددة –والذي هو بالأساس مسؤولية الدولة– يؤدي إلى تعاظم فرص التنمية وتعزيز أمن الدولة ذاتها.

التقرير يتناول بالرصد والتحليل المعمق أبعادا متعددة من التهديدات التي تواجه أمن الإنسان في البلدان العربية، وتشمل الأضرار التي تصيب قاعدة الموارد الطبيعية (البعد البيئي)، وتلك المرتبطة بدور الدولة في تحقيق أمن الإنسان (البعد السياسي)، وتلك التي تؤثر بشكل غير متناسب في الفئات المستضعفة (البعدين الشخصي والاجتماعي). كما تشمل المخاطر الاقتصادية والفقر والبطالة (البعد الاقتصادي)، والافتقار إلى الغذاء (البعد الغذائي)، وقصور الرعاية الصحية الأساسية (البعد الصحي)، فضلا عن المصدر الرئيسي الذي يتهدد أمن الإنسان بشكل شامل ومنهجي والمتمثل في الاحتلال الأجنبي للأراضي العربية.

عدسة الأمن الإنساني كما يُعملها التقرير تظهر لنا مدى هشاشة أوضاع هذه الأبعاد الرئيسية لمفهوم الأمن في بلداننا العربية على اختلافها، مما يؤدي إلى معايشة مواطنيها تهديدات جوهرية مشتركة تحد بشكل حقيقي ومؤثر من قدراتهم ومن الخيارات المتاحة لهم ليعيشوا حياة كريمة وليتمتعوا بحرياتهم وحقوقهم الأساسية، بل وفي بعض الأحيان ليضمنوا الحد الأدنى المتمثل في البقاء. وبهذا فهي تحد من قدرة البلدان العربية علي إحراز تقدم حقيقي أو معالجة مواطن القصور التي تعوق مسيرة التنمية الإنسانية بها في مجالات تأتي على رأسها المعرفة والحريات وتمكين المرأة، وهي أولويات تنموية طرحتها الأجزاء الأربعة السابقة التي كونت السلسلة الأولي من تقارير التنمية الإنسانية العربية.

وتقرير هذا العام يستكمل مسيرة السلسلة الأولى في النقد الذاتي المتبصر والرصين لأحوال التنمية في البلدان العربية، والذي يمثل خلاصة جهد مجموعة متميزة من الخبراء والباحثين ذوي الجذور العميقة في المنطقة، والخبرة الواسعة بواقعها التنموي وديناميات التغيير بها. وهو نقد يمارسونه في استقلالية فكرية تامة يحرص عليها ويدعمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

شهدت عملية إعداد تقرير هذا العام مجموعة من التغييرات شملت توسيع نطاق المشاركة في لجنته الاستشارية لتشمل تمثيلاً واسعاً لمختلف التيارات الفكرية في المنطقة، وزيادة التمثيل النسائي. ولكن لعل أهم التغيرات تمثل في إتاحة الفرصة لما يربو على المائة من الشابات والشبان من مختلف أرجاء المنطقة للمشاركة بآرائهم في صياغة التقرير بشكل فاعل من خلال ثلاث جلسات تشاورية.

وقد آثرنا هذه المرة ألاّ تمثل مناسبة إعلان التقرير محطته النهائية، بل أن تؤذن ببداية حوار واسع حول مقاربته بين مؤيد ومعارض لتحليلاته وأطروحاته، وهو حوار سيسعى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هذا العام إلى ترسيخ جديته وتنوعه وتعدديته الفكرية مع توسيع نطاقه الجغرافي والزمني بشكل منظم من خلال اعتماد آلية جديدة لحوار ممتد على مدى ما يقرب من عام. وذلك بإطلاق التقرير من خلال سلسلة من الحوارات العامة الموسعة في مدن عربية متعددة.

تبدأ السلسلة بحوار بيروت، الذي يتلو مباشرة إعلان التقرير، قبل أن تنتشر الحوارات شرقاً وغرباً في ضيافة هيئات عربية متميزة في الإسكندرية ودبي والرباط والدوحة وتونس وعمان، لتتيح الفرصة لعدد وافر من صانعي القرار وقادة الرأي وهيئات المجتمع المدني، لتفحص القضايا التي يطرحها التقرير وتدارس ما قد تثيره من أفكار وخيارات للتعامل مع مشكلات وقضايا أمن الإنسان في البلدان العربية. وقد عهد البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة إلى مجلة "وجهات نظر" الفكرية الرصينة التي تصدر في القاهرة لتتولى تنظيم وإدارة سلسلة الحوارات بما يضمن استقلاليتها وتوثيق ونشر خلاصتها بالطريقة الملائمة.

يستمر الحوار كذلك من خلال سلسلة من موائد البحث المستديرة يشارك فيها الخبراء ذوو الصلة، وتستضيفها مجموعة متميزة من مراكز الأبحاث والفكر في البلدان العربية، إلى جانب موقع اليكتروني تفاعلي يجري العمل على تطويره ليوسع قاعدة التعاطي مع التقرير إلى جمهور الفضاء الالكتروني العريض وبالأخص من الشباب والذين سنعمل هذه المرة على أن نصدر لهم نسخة خاصة "شبابية" من التقرير.

ويحدونا الأمل أن تفرز هذه الاستراتيجية المتكاملة حواراً جاداً وعملي التوجه يغطي كافة أرجاء البلدان العربية ويصل إلى صناع القرار فيها وكافة مواطنيها على تعدد انتماءاتهم، بما يؤسس لرؤية جديدة توجه سياسات التنمية في المنطقة نحو إعطاء الأولوية لأمن الناس ولتحقيق الخير والرفاه للإنسان العربي.

إن أمن الإنسان في البلدان العربية لهو موضوع خطير وآني يستحق أن يشغل البال العربي العام ويتبوأ مكان الصدارة في حواراته، لا أن يبقى حبيساً بين دفتي كتاب يرجع إليه المتخصصون بين حين وآخر.

★ تشغل السيدة أمة العليم السوسوة منصب الأمين العام المساعد للأمم المتحدة، والمدير المساعد والمدير الإقليمي للدول العربيّة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

شهداء الحلوى ضحية الفشل

محمد شمس الدين
mshamsaddin@yahoo.com

تتعامل الأجهزة الأمنية مع الجرائم البشعة التي تزرع الأحقاد وتهدد أمن البلد واستقراره مثلها كمثل المواطن المغلوب على أمره، بل إنها تعمد في كثير من الأحيان إلى تأجيج الوضع، متجاهلة المسؤولية القانونية الملقاة على عاتقها. الانفلات الأمني غير المسبوق والاعتصامات والمناشدات المتكررة المطالبة بتطبيق القانون ومحاسبة الجناة، توحي بفشل الأجهزة الأمنية وتقاعسها أمام المجرمين والخارجين على القانون، بل وتسهيل مهمة فرارهم. فشهداء "العسكرية" هم ضحية ونموذج حي لذلك التقاعس وغياب المسؤولية، لأن قيام الجهات الأمنية بتعداد ما تقول إنها جرائم ارتكبها القاتل خلال الفترة الماضية يثبت ذلك الفشل ويؤكد انحيازها لقمع المظاهرات والأنشطة السلمية مقابل ترك العابثين والمجرمين دون حساب.

لأن هذه الأجهزة لو عرفت مسؤوليتها لما كانت بحاجة للبطولات الإعلامية، وإلا لما قامت بكشف تفاصيل الجريمة وإظهار الناجي الوحيد وتوجيه التهمة نحو شخص محدد قبل إلقاء القبض عليه ودفعه إلى الهروب إن كان قد هرب بالفعل، لأن فعل ذلك قبل إلقاء القبض على الجاني هو بمثابة إخلاء مسؤوليتها أو إقرار بالفشل كما هو الحال مع المئات من القتلة والمجرمين الذين لا يزالون طلقاء، بعضهم يتنقلون في الجبال والوديان والبعض الآخر يحميهم المشايخ والقيادات الأمنية والعسكرية دون أن تتعقبهم الأجهزة الأمنية بشكل دائم وإلقاء القبض عليهم لينالوا جزاء ما ارتكبوه. إن ما نشهده اليوم أمام البرلمان العظيم وساحة الحرية من اعتصامات ومناشدات في الصحافة يعكس فقدان الثقة بقدرة السلطات على متابعة الجناة بل وتقاعسها.

لم يقتل شهداء الحلوى أمام العامة من الناس، ومازالت أجهزة الدولة عاجزة عن تقديم مئات الأشخاص الفارين من وجه العدالة، كما لم يفر القاتل إلى دولة أخرى أو إقليم خارج سيطرة الجمهورية اليمنية، حتى تتسرع الأجهزة الأمنية بكشف تفاصيل الجريمة، فالجاني أقدم على جريمته بعيدا عن أعين الناس لتقيد ضد مجهول، وإذ كان يفترض في الأجهزة الأمنية التحفظ على الناجي الوحيد وطمأنة الجاني أو توجيه التهمة نحو آخرين حسب ما خططه القاتل، كان يفترض تطمين القاتل ومن ثم استدراجه عن طريق ابنه أو أخيه المتواجدين في السجن أو عن طريق مشايخ وعقلاء المنطقة التي ينتمي إليها المجرمون. غير أن الأجهزة الأمنية بتسرعها المعتاد وأخطائها المتكررة طلبت من الجاني الفرار من وجه العدالة لتطلب من الآخرين اللقاء القبض عليه! إن الطريقة التي تعاملت بها الأجهزة الأمنية مع هذه الجريمة وغيرها من الجرائم يضع القيادات الأمنية أمام المساءلة القانونية ويؤكد فشلها الذريع وضعفها أمام التحديات التي تواجه البلد، إن لم تكن هي التي أوصلتنا إلى ما نحن عليه من سوء. لا أعرف كيف يطلب رئيس الجمهورية العقلاء بالتعاون مع الحكومة لتهدئة الأوضاع الملتهبة وإلقاء القبض على القتلة والمخربين بعد أن صفى أجهزة الدولة من العقلاء والمخلصين! إن طرحاً كهذا يتطلب منا الوقوف على معايير العقل والإخلاص من وجهة نظر الرئيس.

إن سرد الأجهزة الأمنية الجرائم التي ارتكبها الجاني في السنوات السابقة لا يدين الجاني وحده بل يدين الأجهزة الأمنية، فتجاهلها لاعتدائه على اللجان الانتخابية ومحلات الأقمشة، وتقطعه لمدير المديرية، ونهب سيارة إسعاف، شجعه على ارتكاب جريمته الأخيرة. فجريمة "العسكرية" وجرائم الاعتداء على الباعة وأصحاب المحلات يجب التعامل معها بحزم، كونها جرائم يدينها الجميع والقوانين الدولية، كونها عملا عنصريا ترفضه الشرائع والقوانين الدولية. غير أن الأجهزة الأمنية تترك من يرتكبون تلك الجرائم، مقابل قمع المظاهرات السلمية والتنكيل بمن يطرح رأيا مخالفا، وهو ما يعد عملا غير مشروع وترفضه جميع القوانين، ويعرض الدولة لنقد المجتمع الدولي وتدخل المنظمات الدولية. وإذا كان كشف الجريمة التي ارتكبت في منطقة "العسكرية" قد ساعد المتواطئين مع الجاني وإخفائه بحجة أنه قد فر من المنطقة بعد اتهامه، فإن تغيير مدير أمن الضالع لمجرد أنه تعرض لمحاولة اعتداء فاشلة وتعيينه في محافظة أخرى قد أثار حفيظة الجنود وغيرهم من العاملين المدنيين وأبناء المحافظة الذين لم ينجروا وراء الدعوة للانفصال والذين يتعرضون للاعتداء بصورة مستمرة دون أن يكون لديهم خيار، مثلهم مثل مدير الأمن. هكذا تحدث أحد أبناء الضالع أمام مجموعة من الصحفيين.

الدّم يجر الدَّم

عبدالباري طاهر

احتفت السلطة أيما احتفاء بحرب الجبهة الوطنية الديمقراطية، خصوصاً في شرعب وبعض المناطق في الوسطى والحجرية.

نبش السلطة ذاكرة الحرب وإحياؤها ينسجم وتوجهها نحو مزيد من عسكرة الحياة، ودفع المجتمع إلى الفتن والاحتراب والثارات.

السلطة التي وصلت إلى الحكم بالحرب لا تستطيع البقاء فيه بدون الحرب، فالحرب بالنسبة لها هي «الاسم الأعظم» أو الفانوس السحري أو خاتم سليمان تستحضر به عفاريت الفتن والحروب، وتحل به قضايا تتعلق بالسياسة والاقتصاد والاجتماع والإدارة. فعجزها عن حل معضلات تواجه حكمها وتتهدده يرغمها أرغاماً على امتشاق السلاح وتجريده في وجه المطالبين بالعدل والمساواة والحرية ومواطنة الحقوق والواجبات. والدولة الريعية لا تعني لها المواطنة غير الرعية، وربما القنانة كما هو الحال بالنسبة لتهامة وإب.

وترغب السلطة بإحياء ذاكرة الحروب وجر اليمن كلها، وبالأخص المناطق «غير مضمونة الولاء»، إلى فتن وحروب وثارات تبدأ ولا تنتهي. فهي تريد للحروب الداخلية أن تكفيها الأصوات المطالبة بالخبز الكفاف ومياه الشرب النقية، وتوفير الأمن والسلام والاستقرار.

في ظل فشل التنمية والبناء والاندماج الوطني تصبح الحروب «تجارة لن تبور». فهي تجارة تدر أرباحاً خيالية، وهي مشجب تعلق عليه السلطة عجزها وقصورها، ويصبح الشعب كله متهماً وخائناً، فصعدة وعمران والجوف ومناطق من صنعاء ملكيون ورجعيون، والجنوب انفصاليون. أما تعز وإب وبريم ورداع فمخربون.

تعالج السلطة الداء بالداء، أو تمحو الجريمة بالجريمة. تهرب في صعدة من الحرب الأولى إلى الثانية، وتهيئ للهرب من الخامسة إلى السادسة. أما في الجنوب فإن علاج الخلاص من جريمة حرب 94 هو التأكيد اليومي والمستمر على الوحدة "المعمدة بالدم" وتعيير وتبكيت الجنوبيين بأنهم خونة وانفصاليون مصيرهم الحرمان من حقوق المواطنة، ونهب أراضيهم وطردهم بأساليب شتى من حقوق المواطنة.

أما أصحاب رداع والبيضاء وبريم وإب وتعز فهم مخربون تعمل أجهزة دعاية الحكم على تذكيرهم بجرائمهم لتحويل مناطقهم إلى بؤر ثارات واحتراب.

أي مصيبة أن يكون الحكم وطنياً ووحدوياً ويكون الشعب غالبيته عملاء وانفصاليين وخونة؟! أي كارثة أن تكون الفتن الداخلية والحروب هي الإجابة الوحيدة على أسئلة التنمية والبناء وحل معضلات التطور السياسي التي لا تحل إلا بتشارك وطني واسع في صنع القرار، وفي تداول سلمي للسلطة، وقبل ذلك وبعده في خلق تنمية شاملة توفر اللقمة والحياة الآمنة والمستقرة لشعب يعيش ما يقرب من نصفه تحت خط الفقر ومطحون بالأمية والأوبئة والظلم!

لعدة عقود تجري المساومات السياسية بين النخب السياسية، سواء أهل الحل والعقد في الماضي، أم الأحزاب السياسية وكبار المسؤولين والشخصيات العامة حالياً. وغالباً ما يجري التفاوض والتحاور على القضايا السياسية والمطالب الفئوية والحزبية لصالح أطراف معينة وتغيب قضايا غالبية فئات وشرائح المجتمع، كما يغيب المجتمع والناس، وتتفاقم مشاكل التنمية وفساد الإدارة وتدني مستوى المعيشة وفساد التعليم وتفشي الأمية وتدهور الزراعة وانتشار الأوبئة، ويزيد الإنفاق على التسلح، مما ضاعف المديونية خلال زمن قياسي.

نهج الحروب الداخلية وتشجيع الفتن والثارات حوَّل الدولة إلى طرف أساسي في كل صراعات البلد، مما غيَّب المعالجات الحقيقية. وهي في معالجتها –إن تصدت للمعالجة، ونادراً ما تفعل ذلك– تبدو كقبيلة ضمن القبائل أو الأطراف المتصارعة، وهو ما حول السلطة الفاسدة المستبدة والمترهلة إلى عبء يثقل كاهل المجتمع والشعب. لا ينبغي لدولة أن تنقلب على صيغة سلمية وديمقراطية للحكم، وتلغي مشاركة الطرف الثاني في معادلة الوحدة وتحول أراضي الجنوب إلى إقطاعيات للمحاربين ثم تدعو إلى حوار بدون شروط!

لم تعد النخب السياسية، سواء في الحكم أم في المعارضة، قادرة على حل المشكلات اليمنية ومآسي وكوارث الحروب، ولم تعد «المصالحات الوطنية» بين أطراف سياسية تتنافس على حصصها من الكعكة، طريقاً سالكاً للحل، بدون تضميد جراح حرب 94 في الجنوب، والتخلي عن الغنائم والأسلاب وحل قضايا المئات وربما الآلاف ممن فقدوا وظائفهم في الجيش والأمن والوظيفة العامة، وإعادة الأراضي المنهوبة، ونزع فتيل الحرب في صعدة، وإعادة المشردين من أبنائها، وبناء المساكن المدمرة، وإطلاق سراح المعتقلين، والتخلي عن نهج الحرب والقيد والإسلاب والغنائم. والتصالح الذي قامت على أساسه الوحدة مازال ممكناً، ولكن بتطلب توجهاً وطنياً ديمقراطياً تتخلى فيه الدولة عن كبريائها الزائفة، وتقبل التحاور والتصالح مع كل مناطق التوتر والاحتجاج، وتتخلى عن لغة الاتهام والتجريم والتخوين. فالتحاور إن كان جاداً وصادقاً لا بد وأن يتغيا مشاركة ألوان الطيف المجتمعي والسياسي، بمعنى أن يقبل به ويتشارك فيه معارضة الداخل بالأساس اللقاء المشترك وجماعة الحوثي والاحتجاج الجنوبي، ومعارضة الخارج والشخصيات العامة، ومؤسسات المجتمع المدني وممثلو مناطق وفعاليات مختلفة من مختلف الأفق المجتمعي والمناطقي والفكري والسياسي.

طريقة وأسلوب «وثيقة العهد والاتفاق» والأطراف الموقعة على الوثيقة ما يزال صالحاً للاقتداء. ووجود أطراف عربية ودولية أمر مهم. فنظامنا مشهود له بعدم الالتزام أو التقيد بكل الاتفاقات والعهود والمواثيق التي يوقع عليها، بما فيها العهود والمواثيق الدولية. كما أن حرب 94 نفسها كانت هروباً من الوثيقة إياها.

ولن نبالغ إن قلنا إن الدولة بحاجة للتصالح مع كل مدينة وقرية وقبيلة يمنية. فالتدمير الاقتصادي الاجتماعي السياسي قد طال الجميع الجميع، ولا مخرج من الأزمة غير توجه عام للتصالح مع النفس والآخر. والأهم: الخلاص من خطاب الدماء والأشلاء في الإعلام والمدرسة والمسجد ومقايل القات. ولعل أهم وأخطر قضايا التصالح إعادة صياغة الوحدة والحكم بما يكفل حل قضايا الوطن والناس، وضمان مشاركة لا يكون لمنطقة أو قبيلة أو حزب أو فرد فيها إمكانية الهيمنة والتفرد.

يا معلم، أنخرج الآن؟ لا

بشاور، أفغانستان – أقرّ بأني أجد من الصعب أن آتي إلى أفغانستان من دون أن أتساءل: لمَ نحن هنا؟ مَن يأبه للطالبان؟ القاعدة لم تعد هنا. وإن عاد قادتها، فصواريخ كروز وجدت للقضاء عليهم. لكن كلما بدأت أكتب مقالي، أوقف شيء ما يدي عن الكتابة. هذا الأسبوع كان التأثير قوياً جداً.

فقد تفرجت على غيرغ مورتنسون، المؤلف الشهير لكتاب «ثلاثة فناجين شاي»، وهو يفتتح أحد مدارسه للبنات في هذه القرية النائية في جبال هندو كوش. أقرّ بأني بعد أن لاحظت البهجة على وجوه هؤلاء الفتيات الأفغانيات الصغيرات الجالسات ثلاثاً على المقاعد بشوق للتعلم، وجدت من الصعب جداً أن أكتب: «فلنخرج من هنا».

وطبعاً تذكّرنا جهودُ مورتنسون بجوهر «الحرب على الإرهاب». إنّه حرب الأفكار ضمن الإسلام، حرب بين المتعصّبين دينياً الذين يمجّدون الاستشهاد ويريدون أن يبقوا الإسلام بمنأى عن الحداثة، معزولاً عن الديانات الأخرى، يبقوه إسلاماً حيث النساء فاقدات للقدرة، وبين مَن يريد الحداثة وفتح الإسلام أمام أفكار جديدة، وتمكين المرأة المسلمة بقدر الرجل.

لقد كان الاجتياح الأميركي لكل من العراق وأفغانستان بشكل من الأشكال جهداً لإقامة مساحة للتقدميين المسلمين من أجل القتال والفوز.

والهدف من ذلك أن ينال جيل جديد، هو محرك التغيير الفعلي الذي يستغرق صنعه تسعة أشهر و21 عاماً، تعليماً وتربيةً مختلفين. لذلك لا عجب أن يمضي الأميرال مايك مولن، رئيس هيئة الأركان المشتركة، نصف يوم ليصل إلى أجدد مدرسة لمورتنسون، ويقتطع شريط الافتتاح. كان ممتعاً الوصول إلى هناك.

فقد شقّت مروحيتنا من طراز «شينوك» طريقها بين قمم الجبال، من كابول صعوداً عبر وادي بنجشير، قبل أن تحط وسط غمامة من الغبار في قرية بوشغار. تصوّروا أن يؤسّس أحد مدرسة جديدة من طابق واحد على القمر، وستستمتعون بوعورة هذا المكان الصخري الطبيعة.

لكن ها هو مورتنسون ينتصب أمامنا مرتدياً الرداء الأفغاني التقليدي. كان محاطاً بمسنّين ملتحين من البلدة وأعداد من الفتيان والفتيات الأفغان الذين أبدوا حماسةً لرؤية المروحية، ولم يصدقوا تماماً أن «رئيس المحاربين» الأميركيين، كما هو لقب مولن في لهجة الأوردو، أتى ليفتتح مدرسةً جديدةً.

وفيما وزّع الأميرال الدفاتر المدرسية، أخبرني مورتنسون لم كرّس حياته لبناء 131 مدرسةً علمانيةً للفتيات في باكستان، و48 مدرسةً أخرى في أفغانستان.

فأردف قائلاً: «المال هو مال صُرِفَ لهدفٍ نافع. هذه مدارس علمانية ستخرّج جيلاً جديداً من الأولاد يتمتّع برؤية أوسع للعالم. نركّز على المناطق حيث لا يحظى الأولاد بالتعليم. فالتطرّف الديني يزدهر في مناطق العزلة والنزاع.

عندما تحصل الفتاة على التعليم هنا ثم تصبح أماً، يتضاءل احتمال أن تسمح لابنها بأن يصبح مقاتلاً أو متمرّداً. كما أنّها تنجب عندئذ عدداً أقلّ من الأطفال.

عندما تتعلّم الفتاة القراءة والكتابة، أحد أوّل الأمور التي تفعلها هو تعليم أمّها. كما ستحضر الفتيات إلى بيوتهنّ اللحوم والخضار ملفوفةً بأوراق الصحف، وستطلب الأم من ابنتها أن تقرأ لها الصحيفة. وستتعلّم الأمهات عن السياسة والنساء اللواتي يتعرّضن للاستغلال».

وأشار مورتنسون إلى أنّه «ليس من قبيل الصدف أن يعمد الطالبان وحلفاؤهم من العام 2007 إلى قصف، أو إحراق، أو إقفال أكثر من 640 مدرسةً في أفغانستان، و350 مدرسةً في باكستان، 80 بالمئة منها هي مدارس للفتيات».

هذا الوادي الذي يقع تحت سيطرة المقاتلين من طاجيكستان آمن، لكن في الأسفل جنوباً في ولاية هلماند حيث تجري أسوء المعارك اليوم، يقول نائب وزير التربية إنّ متطرّفي الطالبان أقفلوا 75 من أصل 228 مدرسةً العام الماضي.

هذه هي حرب الأفكار الفعلية. فالطالبان يريدون جوامع رسمية، لا مدارس رسمية. يقول مرتنسون إنّ المقاتلين المسلمين يجنّدون الأميين والفقراء من المجتمع، وكلما جنّدوا أكثر كان أفضل. هذه المدرسة الجديدة تعلّم من الصف الأول إلى الصف السادس.

سألتُ بعض الفتيات بمساعدة مترجم فوري ما يردن أن يصبحن عندما يكبرن. فصاحت إحداهنّ قائلةً «معلمة»، في حين صرخت أخرى قائلةً «طبيبة».

المعلم والطبيب هما المثلان الأعليان المثقفان الوحيدان اللذان تقابلهما الفتيات في هذه المنطقة.

أي مدرسة كنّ ليرتدن لو لم يتكاتف معهد آسيا الوسطى التابع لمورتنسون ووزراة الخارجية الأميركية مع مسنّي القرية في سبيل بناء هذه المدرسة الرسمية العلمانية؟ «الجامع» كان جواب الفتيات.

ومورتنسون يقول إنّه في الأصل كان ينتقد وجود الجيش الأميركي في العراق وأفغانستان، لكنه غيّر رأيه. فهو يرى أنّ «الجيش الأميركي تعلّم الكثير من الدروس، وأصبح يفهم كل الأمور.

أصبح يعرف أنّ الأهم هو إقامة العلاقات بدءاً من الأساس، والإصغاء أكثر، وخدمة الشعب الأفغاني». هكذا، من الزاوية الاستراتيجية، لا أزال أجهل ما إذا كانت هذه الحرب الأفغانية ما زالت ذات جدوى.

كنت مشككاً قبل أن آتي، وما زلت. لكن يصعب القول «فلنخرج» عندما نرى فتاتين أفغانيتين صغيرتين تجلسان القرفصاء على عتبة مدرستهما الجديدة، وهما متمسّكتين بقوة بكلتي ذراعيهما بالدفاتر التي أعطاهما إياها أميرال أميركي وكأنها دميتهما الأولى.

لا، لم يحن الوقت للخروج بعد.

© c.2009 New York Times News Service

وداعاً يا عراق وحظاً سعيداً

توماس فريدمان

أنا في مبنى مقرّ المحافظة في وسط كركوك، هذه المنطقة الغنية بالنفط الواقعة في شمال العراق، وأكثر مناطق البلاد تنازعاً عليها. فقادة الأقاليم، السنة، والأكراد، والتركمان، والمسيحيون أتوا ليجتمعوا بالضابط العسكري الأميركي الأرفع رتبةً، الأميرال مايك مولن، رئيس هيئة الأركان المشتركة الذي أرافقه. فاتّخذ القادة العراقيون الأحد عشر مقاعد لهم في جانب واحد من طاولة الاجتماعات، في حين زودني المسؤولون الأميركيون بدليل مرمّز بالألوان يعرِّف عن كل سياسيّ عراقيّ، وتوجّهاته السياسية، وانتمائه الديني. ثم راح كل زعيم عراقي يبرّر للأميرال، بمساعدة مترجم عربي، لمَ يتسحق مجتمعه المحلي أن يحظى بهذا الجزء أو ذاك من كركوك، إلى أن جاء دور ممثّل كردي صرّح بالانكليزية قائلاً: «أودّ أن أخبركم نكتة».

هذا يوم حظّي.

فقال ربوار طالباني، نائب رئيس مجلس المحافظة: «بعد إسقاط صدام حسين في العام 2003، أراد أحد المواطنين المسنّين أن يبعث برسالة إلى الحكومة الجديدة يشرح فيها ما عاناه من عهد صدام، وذلك بغية الحصول على تعويض، إلا أنّه كان أمياً. وكما تعلمون، خارج مكاتبنا الحكومية يوجد محترفون يخطّون الرسائل نيابةً عن الأشخاص الأميين. هكذا روى الرجل لكاتب الرسالة كافة متاعبه، فقال: «في الخمسينات، دمّروا منزلي. في الستينات، قتلوا اثنين من أبنائي. في السبعينات، صادروا أملاكي»، وهكذا دواليك إلى اليوم. دوّن كاتب الرسالة كلّ شيء. وعندما أنهى الرجل كلامه، طلب من كاتب الرسالة أن يقرأ هذه الأخيرة على مسامعه قبل أن يسلّمها إلى الحاكم. فقرأ الكاتب الرسالة بصوت مرتفع، وحين أنهى القراءة، ضرب الرجل رأسه بيده قائلاً: «يا لجمالها، لم أكن أعرف أنّ هذا كلّه حدث لي».

بدا أنّ نكتة طالباني تتوجّه إلى زملائه العراقيين أكثر مما تتوجّه إلى الأميرال مولن. وترجمتي لنكتته هي التالية: «كلّ شخص هنا له ماضٍ، وهو مؤلم في معظم الأحيان. نحن العراقيون نحبّ أن نروي تاريخنا. وكلما روينا، أصبح أفضل. لكن مع رحيلكم أنتم الأميركيين أمامنا قرار نتّخذه: هل نستمرّ في إخبار قصصنا أم نجد طريقةً لحلّ خلافاتنا؟».

وإليكم ما استنتجته من هذه الزيارة: العراقيون يعرفون مَن هم، ولا يروقهم هذا دائماً. ومع ذلك، ما زالوا لا يعرفون كيف يريدون أن يكونوا كبلد. لقد أرهقتهم سنوات النزاع الأهلي، ولا يريدون العودة إليها. أما في ما يتعلق بالقضايا الكبرى غير المحلولة، أي تقاسم السلطة في كركوك، وإدخال السنة الذين انضمّوا إلى «اليقظة» إلى الحكومة، وتقاسم الثروة النفطية والسلطة بين الأقاليم وبين الحكومة المركزية، فالفئات الإثنية المختلفة ما زالت ترفض تقديم تنازلات كثيرة.

لقد تكلّمت مع الضباط العسكريين الأميركيين، واندهشت لكثرة ما تعلّموه من العراقيين وعنهم. وتعلّمهم هذا استغرق طويلاً، إلا أنّ جنودنا يفهمون هذا المكان. لكن ماذا عن العراقيين؟ كثر من العراقيين ينخرطون اليوم في القوات الأميركية في كركوك. أحبّ أن أراقب في قاعة الطعام في القاعدة الرئيسة الضباط العراقيين يشاهدون من حولهم بوتقة الجنود الأمركيين من رجال، ونساء، وسود، وبيض، وآسيويين، وإسبانيين. ثم أتساءل قائلاً لنفسي: ماذا تعلّموا منا؟ لقد تركنا هنا إرثاً لا يفتَخَر به من التعذيب وأبو غريب. ولكننا تركنا أيضاً ملايين الأعمال الحسنة، ومثالاً جيداً على ما يستطيع أشخاص من مختلف الخلفيات إنجازه عندما يتكاتفون.

سنكتشف قريباً ما تعلّمه العراقيون. وكما قال الأميرال مولن للقادة العراقيين المجتمعين حول الطاولة، «لن تحلّ الولايات المتحدة» مشاكل العراق. فهذه المهمة تقع على عاتق «دولة ذات سيادة». لذلك على العراقيين أن ينكبّوا على العمل، لأنه «وفقاً لخطة الانسحاب، لن تتواجد قوات التحالف هنا قبل 18 شهراً».

لهذه الرسالة أهمية، وإلا سيؤجل العراقيون إلى ما لا نهاية حلّ خلافاتهم الكبيرة والمصيرية. لا يمكننا أن نجد لهم نحن الحل، ولكنّ ديبلوماسيينا قادرون على بذل المزيد من الجهود لمساعدتهم على التوصّل إلى تنازلات. لدينا مبعوثون خاصون إلى إيران، وأفغانستان، وباكستان، ومبعوثون للاهتمام بالقضايا العربية الإسرائيلية. أما في العراق الذي يعدّ بلداً مفتاحاً في الشرق الأوسط، والذي خسرنا فيه العديد من الأرواح ونصرف فيه ترليونات الدولارات، فما من مبعوث خاص أو وزير خارجية يركّز بالكامل على التوصّل إلى نتيجة جيدة. نائب الرئيس جو بادين هو مَن يشرف على السياسة العراقية، ولكن عليه الاهتمام بمسائل كثيرة أخرى. لذلك يحتاج العراق إلى وسيط كبير، وصلب، ومستعد للاضطلاع بمهامه طوال الوقت.

في الواقع، لا يطلب كبار المسؤولين العراقيين مساعدتنا لعزة في نفوسهم، وعلى الأرجح يرفضون علناً الحصول عليها. لكنّ العراقيين يبوحون سرّاً بأنهم يريدون هذه المساعدة، ويحتاجون إليها. نحن إذاً اللاعب الموثوق الوحيد هنا، حتى بالنسبة للذين يكرهوننا. يحتاج العراقيون إلى وسيط أميركي كي يتمكّن كلّ منهم العودة إلى مجتمعه المحلي والقول: «ما كنت أبداً لأقدّم هذه التنازلات، إلا أنّ هؤلاء الأميركيين البغيضين دفعوا بي إلى تقديمها».

بعد أن غزونا البوسنة ورسخنا الاستقرار فيها، لم نسلّم المفاتيح ببساطة إلى الفصائل المتنافسة هنا. فالرئيس بيل كلينتون رعى محادثات دايتون للسلام، في حين توصّل ريتشارد هولبروك إلى اتفاق دام حتى اليوم. لمَ لا نطبّق في العراق ما طبّقناه في البوسنة، خاصة وأنّ النتيجة هنا أكثر أهمية بمئة مرة؟.

© c.2009 New York Times News Service

يعلن منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان عن تقديمه لخدمة «خط الأمان»
لاستقبال شكاوى النساء والأطفال ضحايا العنف والتحرش الجنسي.
سيتم استقبال الشكاوى من الساعة 9صباحاً - 2 ظهراً، من السبت إلى الأربعاء
عبر الخط الثابت: 01474727 فاكس 212432 بريد الكتروني: amanline.saf@gmail.com
واستقبال الشكاوى 24 ساعة للحالات الطارئة عبر موبايل: 770700066
منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان
SAF
Sisters Arab Forum for Human Rights

غلاف

أوراق في التاريخ والحضارة - أوراق في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي

صدر عن مركز دراسات الوحدة العربية كتاب «أوراق في التاريخ والحضارة – أوراق في الاقتصادي والاجتماعي» ضمن سلسلة الأعمال الكاملة للدكتور عبدالعزيز الدوري (9).

في هذا الكتاب أربعة عشر بحثاً مختاراً، تشكل في مجملها إطاراً وأساساً مميزاً لدراسات التاريخ الاقتصادي والاجتماعي.

ففي بحثه «نشوء الأصناف والحرف في الإسلام» تناول المؤلف بدء تنظيم أهل الصنايع لأنفسهم، وأهمية هذا الأمر في الكشف عن هوية الأمة. وجاء بحثه عن «نظام الضرائب في خراسان في صدر الإسلام» ليؤكد أن تنظيم الضرائب في خراسان تضمن مبدئيا الجزية المشتركة، بالإضافة إلى الضرائب الأخرى. ووصل في بحثه «نظام الضرائب في صدر الإسلام» إلى تثبيت أسس النظام المالي في بلدان الخلافة الإسلامية، وأتبع ذلك بثلاثة بحوث تلخص دراساته وآرائه عن التنظيمات المالية (الضرائب) في بعض الأقاليم الإسلامية، فكانت البحوث على التوالي: «التنظيمات المالية لعمر بن الخطاب»، «تنظيمات عمر بن الخطاب/ الضرائب في بلاد الشام»، و«الضرائب في السواد في العصر الأموي». ولقي موضوع الأرض عناية المؤلف، وما يتصل بها من تدابير عملية تناسب وضع الأمة، فكان بحثه عن «نشأة الإقطاع في المجتمعات الإسلامية، منطلقاً لتوضيح مفهوم الإقطاع، وربطه بملكية الأرض. وألقى بحثه «العرب والأرض في بلاد الشام» الضوء على طبيعة المجتمع العربي في الشام، ولاسيما الخطوط الرئيسية المميزة في فترة التكوين. وحدد بحثه «في التنظيم الاقتصادي في صدر الإسلام» الخطوط العريضة المتصلة بالأرض في إطارها التاريخي.

وفي بحثيه: «دور الوقف في التنمية»، و«مستقبل الوقف في الوطن العربي»، إحياء لفكرة الوقف وتنشيطها رسمياً وشعبياً، وما لذلك من أثر حيوي في عملية التنمية، مع اقتراحات لتوسيع أفق الوقف وتطويره إدارياً وفقهياً. وقدم بحثاه: «المؤسسات العامة في المدينة الإسلامية»، و«المدينة الإسلامية»، بعض الخطوط المشتركة عن نشاط المدينة الإسلامية وتخطيطها، إلى جانب بروز دور العامة فيها. وجاء بحثه (في تقديم كتاب) «التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب» تعبيراً عن نظرته الشمولية الهادفة إلى دراسة الاتجاهات وتحليل التيارات، والاهتمام بتوضيح الاستمرارية والترابط في التاريخ الاقتصادي.

يقع الكتاب في 366 صفحة.

وثمنه 13 دولاراً أو ما يعادلها.

جدلية نهج التنمية البشرية المستدامة: منابع التكوين وموانع التمكين

صدر عن مركز دراسات الوحدة العربية كتاب «جدلية نهج التنمية البشرية المستدامة: منابع التكوين وموانع التمكين» للدكتور باسل البستاني.

عُني مؤلف هذا الكتاب بتقديم مراجعة وتقييم لنهج التنمية البشرية المستدامة، كما عرضته تقارير التنمية البشرية الدولية التي يصدرها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، منذ العام 1990.

فهو يستعرض البيئة الدولية الدافعة والمحفزة لولادة هذا النهج، ثم يتابع بداية عملية تراكم تطوره في أهم مفاصل مفاهيمه، كاشفاً إطار النهج ومحتوياته، متعمقاً بهيكليته وبنائه، وجذور فلسفته وينابيعه، ويتوسع في محاورة النهج عبر منتقديه، ليخلص إلى تحديد مواقف هذا النهج في وجه التحديات التي تواكب الإنسانية في قضاياها الكثيرة، والمحبطة غالباً.

وقد آثر المؤلف تجنب عرض تجارب الدول المختلفة على صعيد التنمية البشرية كمواضيع مستقلة، إذ أوردها كأمثلة في سياق تدفق البيان الواسع الذي احتواه النهج للقضية الواحدة. كما اكتفى بعرض سجل ما تم إصداره من تقارير للتنمية البشرية العربية، معتمداً في منهجيته ثلاثة مستويات متداخلة ومتتابعة، من عرض محتويات التقارير الدولية؛ أولها أنه قدم بياناً لما احتوته هذه التقارير حول النهج، كما ورد فيها تباعاً في الإصدارات السنوية (تقارير الفترة: 1990– 20087). ثانيها أنه أعاد بناء محتويات النهج في «نموذج تحليلي» متكامل، ثم ألحقه بعرض لتأكيد الترابط بين النهج والتراث العربي الإسلامي. ثالثها أنه ذكر بأهم خصوصيات النهج عند متابعة الحوار الواسع الذي تولد نتيجة إصدارات التقارير الدولية.

وما خلا ذلك، فإن البناء الكلي للكتاب، في منهجيته وتحليل مضامينه، يأتي محصلة من مواقف اجتهادية للقضايا موضوع البحث.

يقع الكتاب في 271 صفحة.

وثمنه 9 دولارات أو ما يعادلها.

قواعد لغة الحضارات

صدر حديثاً عن المنظمة العربية للترجمة كتاب «قواعد لغة الحضارات»، تأليف: فرنان بروديل، ترجمة: الدكتور الهادي التيمومي.

بروديل يعلم التاريخ:

في بداية الستينيات من القرن العشرين، تمت استشارة بروديل حول الإصلاحات التي يمكن إدخالها على برامج التاريخ للتعليم الثانوي، فإذا هو ينجح في إدراج دراسة الحضارات الكبرى في الأقسام النهائية، بعد أن وافق على وضع هذا الكتاب المدرسي الذي نشره سنة 1963، ثم أدرج فيه بعض الإضافات سنة 1966. وإذا كان هذا الكتاب لم يفقد شيئاً من قيمته العلمية فإن فائدة الرجوع إليه تزداد في السياق التاريخي الحالي.

إن الحضارة المعرفة، تباعاً، بالاعتماد على المجال وعلى المجتمع وعلى الاقتصاد وعلى الذهنيات الجماعية، تتماهى، هنا، مع «المد الطويل» الذي يرى بروديل التاريخ من خلاله. هكذا تم استعراض حضارات الإسلام وأفريقيا السوداء والشرق الأقصى والغرب.

هل نحن أمام مشروع أولي للتاريخ للعالم؟ إن «قواعد لغة حضارات» عالم اليوم تهيئ لهذا المشروع وتكمله من زوايا مختلفة.

● فرنان بروديل (1902–1985): أحد أكبر مؤرخي الحضارات في القرن العشرين. تميز بشهرة واسعة بين ممثلي مدرسة الحوليات (L.ecole des Annales). من مؤلفاته:

Ladynamipueducapitalisme1985ECritssurL.histoire.

et La Mediterranee:L.espace et l.histoire1977.

● د. الهادي التيمومي: أستاذ التاريخ المعاصر في جامعة تونس الأولى. من مؤلفاته: مفهوم الإمبريالية 2004، الغائب في تأويلات العمران البشري الخلدوني 2006.

يقع الكتاب في 640 صفحة.

وثمنه 22 دولاراً أو ما يعادلها.

توزيع مركز دراسات الوحدة العربية.

سوسيولوجيا الغزل العربي: الشعر العذري نموذجاً

صدر حديثاً عن المنظمة العربية للترجمة كتاب: «سوسيولوجيا الغزل العربي» تأليف وترجمة: د. الطاهر لبيب.

«إني على يقين من أن من يقرأ هذا الكتاب لا يعود، بعد قراءاته، إلى ما ورثناه من أفكار عن الحب وعن الغزل عند العرب. إنه يحدث، فعلاً، قطيعة مع الفكر السائد في موضوعه.

أعتقد ألاّ أحد، قبل الطاهر لبيب، بذل الجهد وأصر عليه، بهذا القدر العالي من الموهبة والتحقيق معاً، ليتذوق حكايات المحبين، وليفكك رموزها ويعيد بناءها، في الوعي الجماعي للقبائل ومخيالها.

عرفنا، أخيراً، لماذا شعر البعض بالحاجة، تحت سماء الجزيرة العربية، إلى قول الحب، كما لم يقله أحد قبلهم، ولماذا عشقوه.

«المستشرق الفرنسي أندريه ميكال»

عرف هذا الكتاب، عربياً، في ثلاث ترجمات مختلفة، صدرت بين عامي 1981 و1994. وهذه الترجمة الرابعة هي من وضع المؤلف وتقديمه.

● د. الطاهر لبيب: أستاذ علم الاجتماع بالجامعة التونسية سابقاً، الرئيس الشرفي للجمعية العربية لعلم الاجتماع، مدير عام المنظمة العربية للترجمة. تنتمي أغلب أعماله إلى «سوسيولوجيا الثقافة».

يقع الكتاب في 270 صفحة.

وثمنه 9 دولارات أو ما يعادلها.

توزيع مركز دراسات الوحدة العربية.

بسم الله الرحمن الرحيم

وبشر الصابرين الذين إذا أصابتهم مصيبة قالوا إنا لله وإنا إليه راجعون صدق الله العظيم

بقلوب مؤمنة بقضاء الله وقدره، نتقدم بخالص العزاء والمواساة الى الأخ/

المهندس/ علي الصبري

في وفاة المغفور لها بإذن الله تعالى

«والدته»

سائلين المولى عز وجل أن يتغمدها بواسع رحمته ومغفرته، وأن يدخلها فسيح جناته، وأن يلهم أهلها وذويها الصبر والسلوان..

«إنه سميعٌ مجيب»

الأسيفون:

عبدالرحمن المسني، نائف المغلس

نبيل عبدالحفيظ، سامي غالب

بسم الله الرحمن الرحيم

وبشر الصابرين الذين إذا أصابتهم مصيبة قالوا إنا لله وإنا إليه راجعون صدق الله العظيم

خالص التعازي وعميق المواساة نتقدم

بها للأخ العزيز الأستاذ

يحيى موسى المتوكل

بوفاة شقيقه

«زيد»

وإلى أبناء الفقيد وآل المتوكل.

تغمد الله الفقيد بواسع الرحمة وأسكنه فسيح جناته وألهم أهله وذويه الصبر والسلوان.

«إنّا لله وإنّا إليه راجعون»

الأسيفون:

محمد سالم باسندوة، عبدالكريم محمد الخيواني

سامي غالب، جمال انعم

مشاريع كبيرة لبلوغ القمر والمريخ إذا سمحت الموازنة

بقلم كينيث تشانغ

غالباً ما تُطلَق على برنامج وكالة «ناسا» الهادف إلى إرسال رواد فضاء إلى القمر من جديد بحلول العام 2020 تسمية «أبولو تحت تأثير الستروئيدات».

وتشير الأطراف المستهترة بالبرنامج إلى أن وصفه تحقيري – لأنه يعاود رسم المسار الذي تم اتباعه منذ أربعين عاماً، إنما باستخدام صواريخ أكبر وأكثر كلفة.

إلا أن مسؤولي وكالة «ناسا» يقولون إن البعثات الجديدة ستكون أعظم بكثير من سابقتها – حيث سيمكث رواد الفضاء على القمر لشهور متواصلة، ويقودون على مسافة مئات الكيلومترات على سطحه، ويبنون للمرّة الأولى مركزاً خارجياً على سطح كوكب غير الأرض.

ويؤكد الدكتور جون أولسون، وهو مدير المكتب التابع لمديرية الرحلات باستعمال أنظمة الاستكشاف ضمن وكالة «ناسا»، الذي يعمل على دمج الأجزاء المشتتة لأحد البرامج القمرية، أن الأمر «لا يقتصر على أعلام وخطوات، وهو عمل هام في جوهره».

ويشير مسؤولو وكالة «ناسا» إلى ضرورة توافر التكنولوجيات والمهارات قبل الانطلاق إلى كوكب المريخ الذي يعتبر الوجهة المهمة التالية. ويعتبر العلماء أن القمر ينطوي على عدد من فرص البحث المثيرة للاهتمام، على غرار بناء تلسكوب لا سلكي في مكان بعيد، يكون محمياً من ضوضاء الأرض، والبحث عن طبقات جليد داخل الفوهات المظللة بمحاذاة المناطق القطبية، على أمل أن تكون قد حفظت في ثناياها آثاراً عن تاريخ النظام الشمسي.

لكن بوجود عجز بقيمة ترليونات الدولارات في الموازنة الفدرالية وعمل هيئة مختارة على إعادة تقييم برنامج الرحلات الفضائية البشرية الذي أطلقته الولايات المتحدة، تُطرَح بعض الأسئلة حول ما إذا كان سيتم بناء التصاميم القمريّة التي وضعتها وكالة «ناسا» في السنوات الخمس الماضية. وقد يُطلَب من الوكالة أن تسلّط الضوء على البعثات الروبوتية، بهدف المباشرة في حلول بديلة أرخص كلفةً للوصول إلى القمر، أو أن تحوّل اهتمامها إلى هدف آخر على غرار كوكب سيّار.

وإن لم تنجح وكالة «ناسا» في الوصول إلى القمر، فليس مؤكداً أن أيّ طرف آخر سيقوم بذلك. وسبق لبعض المسؤولين الصينيين والروس أن تحدّثوا عن إنشاء قاعدة قمريّة في محيط العام 2025، إلا أن أياً من الصين أو روسيا لم يعلن عن الأمر رسمياً، كما وأن صغر حجم الصواريخ المتوافرة لديها في الوقت الحالي لا يسمح بإنجاح المهمة.

c.2009 New York Times News Service ©

ويُستبعَد أن يعمد القطاع الفضائي الخاص الناشئ الذي لم يتسنّ له حتّى الآن أن يرسل أيّاً كان في رحلة مداريّة إلى الانطلاق في رحلة إلى القمر، بغياب دفق مفاجئ من الأرباح الكبيرة التي تسمح بتغطية تكاليف قد تصل قيمتها إلى مليارات الدولارات. وأفاد جون لوغسدون، وهو رئيس قسم التاريخ الفضائي في المتحف الوطني للجو والفضاء، قائلاً: «تعتبر فكرة نجاح مستثمر خاص في جمع أموال كافية لتطوير صواريخ قادرة على الذهاب في رحلة إلى القمر بالغة المخاطرة، وهي أقرب إلى الخيال».

وما قد يكون أكثر ترجيحاً هو أن يتحوّل برنامج القمر، شأنه شأن المحطة الفضائية الدولية، إلى جهد مشترك بين عدد من الدول.

وفي أول اجتماع عام عقدته الهيئة المراجعة لبرنامج الرحلات الفضائية البشرية الذي أطلقته وكالة «ناسا»، أفاد الجنرال أناتولي ن. برمينوف، وهو رئيس وكالة الفضاء الروسية «روسكوسموس»، في مكالمة هاتفية: «تؤيد وكالة «روسكوسموس» ضرورة إشراك القدرات التقنية والعلمية التي تملكها الدول الأخرى لتنفيذ مشاريع بهذا الحجم الكبير»، تشمل إرسال رواد فضاء إلى القمر والمريخ.

وأطلقت وكالة «ناسا» على نظام النقل الفضائي المحدث الذي ينتمي إلى الجيل القادم تسمية برنامج «كونستيليشن». ومن المفترض أن تعمل أول قطعتين من برنامج «كونستيليشن» – أي صاروخ «اريس 1» المزود بكبسولة رواد الفضاء «أوريون» الثابتة الضغط – على نقل رجال الفضاء إلى المحطة الفضائية الدولية ابتداء من العام 2015.

وتتطلب الرحلة إلى القمر قطعتين إضافيتين هما «أريس 5»، وهي عبارة عن صاروخ عملاق للأوزان الثقيلة، ومركبة الهبوط القمري «ألتير» التي تحوّل رواد الفضاء الهبوط على سطح القمر.

ولدى إلقاء نظر أولى إلى صاروخ "اريس 5"، يبدو شبيهاً إلى حد ما بصاروخ «ساتورن 5» من حقبة «أبولو»، في حين أن مركبة «ألتير» تبدو كتصميم محدث – أكثر دائرية وعصرية – لمركبة الهبوط التي حملت نيل أرمسترونغ وباز ألدرين إلى «بحر السكون».

وشرح أولسون مواضع الشبه قائلاً: "إن الفيزياء والهندسة توجهان عدداً كبيراً من التصاميم».

وهناك أيضاً مواضع اختلاف. حيث أن صاروخ «أريس 5» لن يزيد بطوله إلا قليلاً عن صاروخ «ساتورن 5» – 116 متراً مقابل 111 متراً. أما صاروخ «أريس 5»، فسيكون قادراً على إرسال 63500 كيلوغراماً في رحلة إلى القمر – في ما يزيد بنسبة أربعين في المائة عن صاروخ «ساتورن 5».

وبعكس صاروخ «ساتورن 5»، لن يحمل صاروخ «أريس 5» رواد الفضاء أثناء الإقلاع. وفي أعقاب توصيات صدرت عن الهيئة التي حققت في خسارة مكوك «كولومبيا» الفضائي، يضع برنامج «كونستيليشن» طاقم رواد الفضاء والشحن في مركبات مختلفة لضمان أكبر لسلامة رواد الفضاء. وفي حين أن معظم المعدات الفضائية – أي مركبة الهبوط «ألتير» ومنصة الانطلاق عن الأرض – تنطلق إلى الفضاء على متن صاروخ «أريس 5»، سينطلق رواد الفضاء الأربعة على متن كبسولة «أوريون» التي ستعتلي صاروخ «أريس 1».

وفي مدار الكرة الأرضية، ستلتحم كبسولة «أوريون» بالمكونات المرسلة إلى الفضاء على متن صاروخ «أريس 5» وتتّجه المركبة الفضائية المشتركة بعد ذلك إلى القمر.

وعلى متن مركبة «أبولو 11» كان على مايكل كولنز أن يبقى جالساً بمفرده في قمرة القيادة ويدور حول القمر، فيما نزل رفيقاه إلى سطح القمر على متن مركبة هبوط. وفي الرحلات القادمة إلى القمر، سينزل رواد الفضاء كلهم إلى سطحه، فيما تقوم كبسولة «أوريون» الفارغة بمهامها بمفردها.

ويعني ذلك أن مركبة هبوط «ألتير» يجب أن تكون أكبر حجماً من مركبة الهبوط في حقبة «أبولو»، لتتمكن من نقل رواد فضاء إضافيين وإمدادات، ولتكون قادرة على بلوغ عدد أكبر من المناطق على القمر. وقد يسمح التقدم التكنولوجي المحرز بإنشاء نسخ عن مركبة «ألتير» مخصصة للشحن – بدون رواد فضاء – لتزويد مركز خارجي بمكونات معيارية وبمركبات آلية طوافة بحجم السيارات الترفيهية.

ويستدعي مبدأ المركبة الآلية الطوافة إنشاء قمرة مضغوطة بالكامل يستطيع رواد الفضاء في داخلها أن يعملوا مرتدين ثياباً بأكمام قصيرة. وفي الطلعات التي تستغرق أسبوعاً أو ما شابه، سيمضي رواد الفضاء معظم وقتهم خارج المركبة الطوافة.

c.2009 New York Times News Service ©

وستحفظ بزّات الفضاء خارج المركبة الطوافة، ويكون رواد الفضاء قادرين على القفز إلى داخلها عبر فتحات في الخلف، تخوّلهم الانتقال من الداخل إلى الخارج في غضون عشر دقائق.

وقال أولسون في هذا الصدد: «إنه تبديل تام لقوانين اللعبة».

إلا أن الموازنة الفدرالية التي اقترحها الرئيس باراك أوباما لن تتكفل هذه التكاليف، على الأقل ليس قبل العام 2020. ومن بعد الزيادات في سياق السنة الجارية وفي السنة المالية 2010، كانت المبالغ المنوي إنفاقها على الاستكشاف البشري الذي اقترحه أوباما للفترة الممتدة من العام 2011 إلى العام 2013 تقل ببضع مليارات الدولارات عمّا كان الرئيس جورج دبليو بوش قد اقترحه السنة الماضية. وقد أدى ذلك إلى الحد من المبالغ الضرورية لتحويل صاروخي «ألتير» و«أريس 5» من تصاميم على الورق إلى تصاميم مفصّلة ومركبات فضائية حقيقيّة.

وتابع أولسون كلامه قائلاً: «لا دولارات، أي لا رحلات إلى الفضاء».

إلا أن كثيرين داخل وكالة «ناسا» وخارجها يأملون أن تكون هذه المبالغ المخصصة للموازنة مؤقتة وحسب، بانتظار توصيات الهيئة المراجعة للبرنامج الفضائي البشري، المتوقع أن يصدر تقريرها بحلول نهاية آب (أغسطس).

وتبحث الهيئة عن حلول بديلة لصاروخي «أريس 1» و«أريس 5»، قد تقوم على تكييف مركبات فضائية موجودة، على غرار مركبة «دلتا 4»، لتتناسب مع احتياجات رواد الفضاء التابعين لوكالة «ناسا».

c.2009 New York Times News Service ©

مدير عام المتاحف: توضيح رئيس الهيئة العامة للآثار لم يتضمن أي توضيح

قال مدير عام المتاحف، أحمد شجاع الدين، إن توضيح رئيس الهيئة العامة للمتاحف والآثار، عبدالله باوزير، لم يتضمن أي توضيح لما ورد في المقابلة (نشرت في العدد قبل الماضي).

وأضاف: "اكتفى (باوزير) باتهامي بالكذب، وكان الأحرى به أن يقدم أي حقيقة أخرى مخالفة لما قلته في المقابلة"؛ معتبراً عدم تقديم ما يدحض تصريحاته في المقابلة إقراراً بها.

وحول الوثيقة التي اعتمد عليها باوزير، والمقدمة من مديري فرعي هيئة الآثار في محافظتي أبين ولحج، التي تضمنت نقداً لمدير عام المتاحف بأنه يشكك في قدرتهم ويسعى إلى إبقاء العهد المالية في حوزته، قال: "الوثيقة التي اعتمد عليها (باوزير) هي إدانة له". وأوضح أن الوثيقة هي "تعقيب على مذكرة رفعتها إلى رئيس الهيئة بشأن التلاعب بمخصصات مشروع توثيق محتويات المتاحف". وقال: "من خلال نشر المذكرة ستكتمل الصورة وستتضح الحقيقة للرأي العام".

فيما يلي نص المذكرة:

د. عبدالله محمد باوزير
رئيس الهيئة العامة للآثار والمتاحف
المحترم
بعد التحية:

نود الإحاطة بأننا قد قمنا بعمل خطة لمشروع توثيق القطع الأثرية في متاحف الجمهورية لعام 2007. وتم استهداف متحف زنجبار، م/ أبين، مخزن صبر، متحف الحد، م/ لحج بمبلغ 3000000 ريال بحسب المبلغ المعتمد بالموازنة لعام 2007، لكن المالية لم تعززنا إلا بمبلغ 2000000 ريال، وعند وصول التعزيز طلبتم منا تعديل الخطة بحسب المبلغ المعزز به، وقمتم بتعميدها، ووجهتم الشؤون المالية بصرف المبلغ عهدة على مدير عام المتاحف، ولكنكم غيرتم رأيكم وقمتم بصرف المبلغ لأمين الصندوق وطالت المدة وكثر الأخذ والرد معكم دون حل لهذه المشكلة، وفي الأخير وجهتم بصرف المبلغ عهدة على مدراء عموم محافظتي لحج وأبين وتجاوزتم الإدارة العامة للمتاحف، المسؤول الأول عن هذا المشروع، ورفعنا لكم مذكرة برقم (5) وتاريخ 2008/2/5، وصور منها للجهات ذات العلاقة شرحنا فيها كل الملابسات وما سوف ينتج عن تلك التجاوزات للإدارة المختصة.

والآن لم نتسلم التقارير والوثائق الخاصة بأعمال التوثيق التي تمت بالمتاحف المستهدفة ولم يتم إخلاء العهدة من قبل مستلمي العهدة، ونظراً لذلك فإننا لم نتمكن من عمل خطة لاستهداف متاحف أخرى لعام 2008، والآن العام المالي قرب على الانتهاء والعهدة السابقة لم يتم إخلاؤها حتى الآن والمبلغ المعتمد للتوثيق في الموازنة لهذا العام 2008. سوف يورد كرديات لصالح وزارة المالية، وهذا ما حذرنا منه في رسائلنا السابقة، ونبهنا إلى أن ذلك سيؤدي إلى عرقلة المشروع ونحن في أمس الحاجة إليه.

ونحن غير مسؤولين عمّا قد يحدث لعرقلة هذا المشروع الحيوي والمسؤولية عليكم.

وتقبلوا خالص تحياتنا،،

أحمد محمد شجاع الدين
مدير عام المتاحف
2008/10/6

متحف الحديدة.. ولعبة الترميم التي لا تنتهي

لم تكتمل عملية ترميم مبنى الهيئة العامة للمتاحف والآثار في محافظة الحديدة منذ 12 عاماً! لكن هذا لا يمثل كارثة لقيادة الهيئة العامة للمتاحف والآثار، إزاء النزيف المستمر لثروة التاريخية التي اؤتمنت عليها.

المبنى الخاضع للترميم خصص جزء فيه كمتحف لمحافظة الحديدة، كان يحوي قطعا أثرية نادرة، لكن لا أحد من أبناء الحديدة سبق أن شاهدها. مصدر في مكتب الهيئة بالمحافظة قال إنها محفوظة بشكل جيد حتى تنتهي عملية الترميم.

منصور عبد الجليل، 28 عاماً، من أبناء المحافظة، قال لـ«النداء»: «لم أكن أعرف بوجود المتحف، وحين عرفت كان باب المتحف مغلقاً بالسلاسل».

منصور، الذي درس التاريخ في كلية التربية بجامعة تعز، أفاد بأن أحد حراس المتحف طلب منه العودة نهاية الشهر ليتمكن من دخول المتحف. كان ذلك قبل7 أشهر؛ إذ إن مدير فرع الهيئة في الحديدة آنذاك كان من المقيمين في العاصمة، لكنه يكون في المبنى نهاية كل شهر لاستلام الراتب الشهري، ثم يعود إلى دياره رفقة الأقفال المرتبطة بالسلاسل الحديدية.

مؤخراً قررت قيادة الهيئة إعفاء صديقهم من مشقة السفر نهاية كل شهر إلى الحديدة، وعينت خلفاً له من أبناء المحافظة.

إلى المتحف الموجود في مبنى فرع الهيئة يوجد في الحديدة متحف آخر، في زبيد، ويحتوي على مخطوطات أثرية قديمة، لكن حتى الآن لم يقع في فخ الترميم رغم حاجته لذلك.

Alnedaa.yemen@gmail.com

النداء

اسبوعية.. سياسية.. عامة

الاربعاء 29 رجب 1430هـ الموافق 22 يوليو 2009 العدد (199) Wed. 29/7/1430 - 22 July 2009

سلامات عارف

خلال تحضيره للعدد الأول من صحيفة «الحياة اليوم» تعرض الزميل عارف أبو حاتم لعارض صحي نقل على إثره إلى مستشفى ابن سيناء وأجريت له عملية جراحية للكلى.

أسرة «النداء» تتمنى له الشفاء العاجل للزميل العزيز والعودة إلى العمل والإبداع في حقل الصحافة.

ندى عبدالوهاب المؤيد تكتب في الذكرى الرابعة لوفاة والدها:

الدهر أزرى بنا بعدك!

يسدل الستار عن آخر مقطع في المسرحية. عيناي ملتهبتان وكفاي لا تلتهبان حماسا كأغلبية الحضور... تشعل الأضواء ويذهب كل إلى داره. وأبقى أنا.

أقف أمامك، أبي، وقد أثقلت جفوني دموع حبيسة، واهية القوى. لا أجد أمامي سوى ابتسامتك الواسعة تطالعني من الرف المغبر. سنوات أربع بدونك أيها الرائع الجميل، الصادق الكادح.

أربع سنوات لا أسمع فيها: أهلا بأم أبيها. أربع سنوات لا أسمع فيها أشعارك إلا ما أردده لنفسي. أربع سنوات مرت أيها الحبيب الغالي منذ أسدل الستار وذهب جميع الحضور عنا. أربع سنوات دمرت خلالها «ضحيان»، مات فيها من مات من المقربين لقلبك، دخلنا قاعات المحاكم والقبور، زرنا السجون وأولي السجون. لم يكن لقلبك النقي أن يحتمل ما حدث، فكأن الدهر أزرى بنا بعدك، أم أنه غيابك أنت -أبي- لا الدهر؟

أربعة أعوام مضت، لم يعد لي فيها سوى الدخول إلى مكتبك، واعتصار ذاكراتي، لأراك بعين الخيال جالسا تعتصر ذاكرتك، تدون وتفكر وتحلم، تعصر أفكارك ويدك تحتضن القلم؛ يد لطالما احتضنت المسبحة والألم.

ظهرك المنحني على الأوراق يكاد ينكسر. عقل جبار، وقلب نابض بحبنا وحب ما حولك. جسدك النحيل الطاهر المعطر يحمل هذا العقل والقلب معا. قالها المذيع في نص التعزية: «قضاها في خدمة الوطن».

لم يقل للناس عن قصائدك ودموعك.

لم يقل نكاتك ودعاباتك.

لم يقل عن يدك التي تحيط عنقي كلما وقفت بجانبك.

لم يتكلم عن مشوار الألف ميل الذي بدأته بخطوة من جمع وبحث ومقارنة وتحقيق وتسجيل وسفر للوصول إلى الموسوعة بلا سأم أو ملل.

لم يقل عن صرخات الألم التي كانت تشق الليل، يخالطها قرآنك وتسبيحك وصلاتك، حتى وأنت في الغيبوبة.

لكم تمنيت لو أحمل عذاب ليلة!

نافذة

الجاني: الرمز

منصور هائل
mansoorhael@yahoo.com

أجمعت معظم الصحافة اليمنية، وفي صدارتها «26سبتمبر»، على أن مرتكب مذبحة "حبيل جبر" صاحب سوابق كثيرة وخطيرة، كان آخرها تلك المذبحة التي أودت بحياة ثلاثة من القبيطة وبدت وكأنها جريمة قتل على الهوية لـ«شماليين» من قبل «جنوبيين». ولولا أعجوبة نجاة ياسين، وهو النجل الشاب للأب حميد الذي كان على رأس الضحايا، ولولا رواية ياسين التي أفسدت الطبخة المستعجلة لاتهام «الحراك» لكانت الأمور اتخذت منحى كابوسياً، إبليسياً لا يخطر على بال.

وجاءت رواية سيرة الجاني الحافلة بالسوابق لتفيد بأن ما يحدث يتحدى الخيال.

وقد نقلت الصحافة عن الأهالي في مديرية ردفان قولهم إن الجاني له سوابق عدة، منها قيامه بالتقطع وإطلاق النار على لجان القيد والتسجيل الانتخابية العام الماضي، واعتداؤه على الدوائر الانتخابية ومنعها من ممارسة عملها في منطقة «حبيل جبر»، وقولهم إن الجاني كان قد قام باختطاف اثنين من الضباط وتحطيم سيارة مدير المديرية السابق، واختطاف العديد من السيارات منها سيارة تابعة للمستشفى العسكري بالحديدة. وبمناسبة سيارة المستشفى المذكورة علم كاتب هذه السطور أنها كانت سيارة إسعاف وقد قامت بنقل جثامين ضحايا قتلى من أبناء ردفان في حرب صعدة، وقد أحسن الجاني علي سيف محمد استقبال السيارة باختطافها، وتمكنت السلطات المعنية من استرجاعها منه بعد أسبوعين من المفاوضات والمساومات.

ويقول شهود عيان إن المذكور حاول غير مرة أن يحرف الفعاليات الاحتجاجية السلمية عن مسارها وقام بتحريض الناس على قطع الطريق ولم يفلح في اجتذاب أحد غير تلك الشرذمة التي شاركته وليمة آخر جريمة.

وتقول المعلومات إن المتهم التحق بالقوات المسلحة عام 1979، وحصل على آخر ترقية، برتبة رائد، في يونيو 2006، وكان قد تنقل في عدد من الدوائر العسكرية في القوات المسلحة، وقبل أشهر حصل على دورة تأهيلية في «القيادة والأركان».

وعلى خلفية هذه السيرة الحافلة يتضح أن صاحبنا لا يعدو كونه أكثر من ابن أصيل لمرحلته، فهو استفاد من الانفلات الأمني والفوضى العارمة، وأجواء الفساد والاضطراب وخلط الأوراق والسلاح المتوفر، والعطالة والتبطل، وأدرك أن طريقه للفوز بلقب «البطل» يأتي من باب الاتساق مع النهج المعتمد في صنعاء، وهو النهج الذي جعل من الاختطاف صناعة وطنية، واستثمارا من الدرجة الأولى، ومن التقطع رياضة قومية وأستعراضا فلكلوريا، ومن القتل فاصلا إنجازيا، وكان بكل ذلك يتخاطر مع المراجع العليا ويعزف على الوتر الذي يطربها.

تلكم هي صورة الجاني (الرمز) من أظرف اختطاف إلى أفظع مذبحة، ولن تأتي البقية كما نتصور أو كما ترتسم في أذهان من أطلق العنان لذئاب القواقع.

الاستحواذ على كل شيء

محمد الغباري
malghobari@yahoo.com

حتى الآن مازال الكثيرون يعتقدون أن الأزمة التي تعصف بالبلاد بسبب سوء الإدارة والمحسوبية قد جعلت أصحاب القرار يدركون خطورة النهج القائم على تكوين طبقة من أبناء كبار المسؤولين يتم توريثهم المواقع الهامة ومصادر الثراء السريع. غير أن ما يتم على أرض الواقع يشير إلى عكس ذلك.

قبل أكثر من عام أثيرت ضجة كبيرة حول أوضاع مصافي عدن. وذكر حينها أن هذه الحملة لم تكن تستهدف استبدال قيادة المصفاة، وليس رئيسها فقط، استنادا إلى المخالفات التي نسبت لهم؛ بل كانت خطوة ممهدة لبيع المصفاة أو إنشاء مصفاة لأحد التجار في المنطقة المجاورة للمصفاة حتى تكون بديلا لها.

وقبل ذلك كان نهج تصفية مؤسسات الدولة التي كان الحزب الاشتراكي يحكمها قد أوصى بخصخصة المصفاة على اعتبار أنها مصفاة عتيقة ومن مخلفات الاستعمار والشمولية. ومع هذا نجت جهود عمال المصفاة والمقاومين لنهج الافساد في إيقاف هذا المسعى. إلا أن ما تسرب من أنباء عن توجه نحو تعيين مدير فرع شركة النفط في عدن مديرا للمصفاة، يعيد تأكيد ذلك النهج الذي لا يرى في البلاد من هم أقدر على تحمل مسؤولية إدارة مثل هذه المصفاة غير أبناء المسؤولين.

لا يعقل أن تحتكر أسرة واحدة الموقع الثاني في الأمانة العامة للرئاسة ونفس الموقع في الحكومة والموقع الأول في تجارة واستيراد النفط والموقع الأهم في الموارد المحلية لكل المحافظات، وغيرها، فيما يقال إن بقية الناس مجرد مجموعة من الحاقدين الموتورين المحسوبين على المعارضة.

بالله عليكم هل انعدمت الكفاءات في عدن أو أبين أو حضرموت، حتى لا يجد أصحاب القرار سوى أبناء المسؤولين لتوليتهم المواقع الأولى في المؤسسات النفطية ومنحهم تسهيلات إنشاء شركات للخدمات النفطية ومدهم بخط من الكهرباء العمومية فيما بقية الناس من حولهم بدون كهرباء كما هو الأمر مع عبدالسلام القمش الذي زود منتجعه الخاص في الخوخة بخط كهربائي فيما الشاليهات السياحية، بون كهرباء ولمجرد أن الرجل إياه رئيس جهاز الأمن السياسي.

لا ينبغي اعتبار التمثيل المناطقي سببا لتمكين مجموعة من النافذين من احتكار المناصب الهامة واحتكار تمثيل المحافظات، لأن العدالة في تولي مواقع المسؤولية يتطلب أن يتم اختيار الأكفأ من كل منطقة، ولا يعقل ألا توجد كفاءات في محافظة بأكملها حتى تبرر مثل هذه الممارسات.

يا إخواننا البلد على شفا صراع أهلي مدمر، والفقر والفساد عاملان رئيسيان للوضع الذي وصلنا إليه، وإذا لم تكن هناك نظرة جامعة ومسؤولة لمواجهة هذه التحديات وخطورتها فإن الخرق سيتسع أكثر مما هو عليه الآن، وسيصعب رتقه مهما كانت الادعاءات.

نددوا بقتلهم واغتصاب أطفالهم والتعامل معهم بوصفهم موطناً انتخابياً

المهمشون ينضمون إلى ساحة الحرية و«سهام» تروي مأساة اغتصابها

التحق المهمشون بصفوف أصحاب المظالم. صباح أمس تظاهر المئات منهم أمام مبنى رئاسة الوزراء مرددين شعار: «نريد وطن لا موطن انتخابي».

وقدم المتظاهرون عبر الاتحاد الوطني للمهمشين، الذين نظم المظاهرة، رسالة إلى رئيس الوزراء تضمنت 24 مطلبا تصدرها: معاقبة مرتكبي جرائم الاغتصاب والقتل بمنطقة «جبل راس» بمحافظة الحديدة.

وانتقد ممثلو الاتحاد خلال الفعالية وسائل الإعلام التي تجاهلت جريمة اغتصاب طفلين اعقبها قتل 17 شخصا من المهمشين من قبل مسلحين تابعين لقبيلة الاهمول بمديرية حزم العدين المحاذية لجبل راس، والاهتمام بقضايا أخرى لا ترتقي لمستوى الجريمة المرتكبة في حق أبنائهم.

ورفع المتظاهرون لافتات سوداء منددة بما وصفوه بسياسة الإذلال، مشددين على ضرورة تقديم الجناة إلى العدالة لنيل جزائهم.

وفي تصريحات لـ«النداء» أفاد عبده علي أجهر، مسؤول العلاقات الدولية بالاتحاد، بأن رئيس الوزراء وعدهم بتوجيه وزارة الداخلية بضبط الجناة وإحالتهم إلى المحاكمة. وكان مسلحون ينتمون إلى قبيلة الاهمول قاموا مطلع الشهر الجاري باغتصاب طفلين من المهمشين قادت إلى اشتباكات بين أبناء الاهمول والمهمشين أسفرت عن مقتل 17 مهمشا بينهم أحد الطفلين المغتصبين وجرح 3 آخرين منهم. وطبق الاتحاد الوطني للمهمشين فإن الجثث نقلت إلى ثلاجة مستشفى العلفي بالحديدة وأن أهاليهم رفضوا استلامها قبل إحالة الجناة إلى القضاء.

وبحسب عبده أجهر فإن رئيس الوزراء في لقائه أمس مع ممثلي الاتحاد حدد السبت موعدا للبت في بقية مطالب المهمشين ومنها قيام السلطة المحلية في محافظة صنعاء بطرد المهمشين من مخيمهم في دار سلم وجرف منازلهم بالشيولات وتسكينهم في هنجر خاص بالدجاج.

وكان رئيس مجلس النواب وجه، صباح أمس، أثناء لقائه ممثلي الاتحاد، بتشكيل لجنة برلمانية لدراسة مطالب المهمشين وتقصي الحقائق حول الانتهاكات التي طالتهم.

وتعد تظاهرة المهمشين هي الفعالية الأكبر التي شهدتها ساحة الحرية. وقال عبده أجهر إن هذه المظاهرة هي أول فعالية يقوم بها مهمشو اليمن، مشدداً على ضرورة أن يكون لهم حصة في الثروة والوظيفة الإدارية العسكرية وحصة في المقاعد البرلمانية، فضلاً عن ضرورة إشراك أبناء هذه الشريحة في دوائر صنع القرار. وقال: "نسبة المهمشين من السكان في اليمن تمنحها الحق بهذه المطالب"، لافتاً إلى أن عدد المهمشين يتجاوز الـ4 ملايين نسمة. وإذ استغرب اكتفاء الأحزاب بالاهتمام بأبناء هذه الفئة في المواسم الانتخابية، شكا أجهر من التميز العنصري من قبل المجتمع والحكومة. وأوضح أن كثيرا من المهمشين يواجهون بالرفض أثناء استخراجهم بطاقات هوية أو جوازات سفر تحت مبرر "أننا غير يمنيين ومن أصول أفريقية".

في ساحة الحرية تصدر المهمشون المشهد هناك وتضاءلت المساحة التي كان يشغلها أصحاب المظالم من أسر المعتقلين في صعدة وأسر قتلى القبيطة والمتقاعدين والمعاقين... إلخ.

وبدا لافتاً مشاركة المرأة المهمشة والأطفال في الفعالية.

أثناء التظاهرة تعاقبت كاميرات مراسلي وسائل الإعلام على "سهام" الفتاة المهمشة التي تعرضت للاغتصاب قبل شهر ونصف من قبل 4 شبان من أبناء شخصيات نافذة في العاصمة.

"سهام"، 17 عاماً، عاملة نظافة بالعاصمة، تحدثت للصحفيين عن واقعة الاعتداء الجنسي. وقالت إن أسرتها رفعت دعوى في محكمة شمال الأمانة وحدد يوم 27 من الشهر الجاري موعداً لأول جلسة للنظر في القضية.

"سهام" طالبت وزير الداخلية بضبط مغتصبيها الأربعة. وقالت: "المحكمة بعد أسبوع والمجرمين خارج السجن".